



الخلاص الصرفي بين المازني وابن جني من خلال كتابيهما "التصريف وشرح المنصف"

إلى _____ د. د. الدكتورة

نادية عبد الحميد عبد الله عبد الحافظ

الاستاذ المساعد والقائم بأعمال القسم بكلية البنات
الإسلامية والعربية بالقاهرة





المقدمة

الحمد لله الذى لا يُؤدى شكر نعمةٍ من نعمه إلا بنعمة منه ، أحمده حمداً كما ينبغى لكريم وجهه وعظيم سلطانه ، وأستعينه استعانة من لا حول له ولا قوة إلا به ، وأصلى وأسلم على خير الخلق عندك وأحبهم إليك وأكرمهم لديك ، سيدنا محمد الذى اصطفيته للرسالة وأيدته بالمعجزة وآتيته من جوامع الكلم ما طوى به غزير المعانى فى اليسير من الألفاظ ، فكان بيانه النبوى الشريفُ أبلغ ما عرفت فصحانا بعد كتاب الله ، وبهما هدى الله الضلال وأرشد الحائر وعلم الجاهل .
وبعد ،،،

فإن الخلاف النحوى من المسائل التى حظيت بالبحث قديماً وحديثاً ودارت حوله دراسات كثيرة تركزت فى معظمها على الخلاف بين المدرستين : البصرية والكوفية . أما الخلاف بين العلماء عامة أو بين علماء المدرسة الواحدة فلم يُشر إليها . وكذلك الخلاف الصرفى لم يحظ بتلك الدراسة على الرغم من أنه إذا كان علم النحو يعنى بدراسة الأساليب العربية وإدراك معانيها التركيبية فإن علم الصرف هو الذى يعنى بدراسة مفردات تلك الأساليب لمعرفة البنية السليمة من السقيمة ، وكلما كانت هذه المفردات صحيحة متينة كان الأسلوب قوياً فى مبناه ، رائعاً فى معناه وإلا فلا ، كالبناء الشامخ إذا لم تكن لبناته شديدة وثيقة التركيب تداعى وهوى .

ولذا كانت الحاجة ماسة إلى معرفة هذا الفن ؛ لاحتياج العلوم إليه واعتمادها عليه ؛ وذلك للوقوف على سر صياغة الكلمات ، وإدراك مدى

التناسق والتناغم بين معنى الصيغة ولفظها . فأردت أن أخوض في هذا المضمار - يعني (الخلاف الصرفي) - ، فوجدت أنه خير من يمثل هذه الدراسة هو أبو عثمان المازني في كتابه التصريف ، وأبو الفتح عثمان بن جني في كتابه المنصف في شرح تصريف المازني نفسه .

وقد جاء هذا البحث بعد هذه المقدمة في تمهيد ومبحثين ، ثم خاتمة مشفوعة بفهارس عامة للبحث .

أما المقدمة فكانت عن أهمية الموضوع ، والسبب الذي من ورائه اختيار هذا الموضوع .

أما التمهيد فقد تضمن الآتي :

أولاً : النحويون والدراسة الصرفية .

ثانياً : مفهوم الصرف في اللغة والاصطلاح .

ثالثاً : أهمية علم الصرف وشرفه .

أما المبحث الأول : فهو يتناول ما خالف فيه ابن جني المازني .

وأما المبحث الثاني : فهو يتناول ما استدركه ابن جني على

المازني ، وقد تضمن الآتي :

- مااستدركه عليه فيما تجاوزه ولم يذكره .

- مااستدركه عليه فيما أجمله ولم يفصله .

- مااستدركه عليه فيما كان فيه رأيان ولم يرجح أحدهما

على الآخر .

- مااستدركه عليه فيما يتعلق بالعلة .

- مااستدركه عليه فيما يتعلق بالقياس .



- مااستدركه عليه فيما يتعلق بالأسلوب .
- مااستدركه عليه في إطلاقه الحكم وتعميمه .
- مااستدركه عليه فيما عدم نسبة الرأي إلى صاحبه مع أمر آخر مما ذكر.

أما الخاتمة : ففيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج .
والله أسأل أن أكون قد أصبت في عملي هذا والله الهادي إلى سواء
السييل .

د / نادية عبدالحميد عبدالله عبدالحافظ

الأستاذ المساعد والقائم بأعمال قسم اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة



التمهيد

أولاً : النحويون والدراسة الصرفية .

عرف النحويون القدماء أهمية علم الصرف منذ المراحل المبكرة من حياة درس اللغوى ، وبينوا مدى احتياج جميع المشتغلين بعلوم العربية إليه ؛ لأن هذا العلم يضع القواعد والقوانين والأقيسة التى بواسطتها معرفة ما يتصل بأبنية الكلمات وحروفها الأصلية والزائدة وما لحقها من الحذف والتغيير وغير ذلك .

قال ابن جنى : وهذا القبيل من العلم ، أعنى التصريف ، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة ، وهم إليه أشد فاقة ؛ لأنه ميزان العربية ، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ، ولا يُوصلُ إلى معرفة الأشتقاق إلا به ، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس ، ولا يُوصلُ إلى ذلك إلا من طريق التصريف^(١) .

ويعود إلى سيبويه الفضل الأول فى وضع أسس علم التصريف ؛ لأنه بعد انتهائه من الدرس النحوى ، بدأ فى دراسة أبواب الصرف . وكانت البداية بباب عنوانه :

" هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة ، وما قيس من المعتل الذى لا يتكلمون به ، ولم يجئ فى كلامهم

(١) المنصف ص ٣١ . ت/ محمد عبد القادر أحمد عطا - ط١ لسنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م - دار الكتب العلمية - بيروت .



إلا نظيره من غير بابه ، وهو الذى يسميه النحويون التصريف والفعل " (١) .

وقد كانت هناك موضوعات درسها سيبويه قبل هذا الباب وهى تقع ضمن أبواب الصرف ، عند بعض العلماء كالنسب والتصغير وبناء الأفعال وأبنية المصادر .

وأما النحويون منذ سيبويه فقد جعلوا الحديث عن الصرف ومسائله فى آخر الكتب التى ألفوها ، لأنهم كانوا يستهلونها بالنحو .

قال ابن جنى : إنك لاتكاد تجد كتاباً فى النحو إلا والتصريف فى آخره فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس العلم الثابتة ، والنحو إنما لمعرفة أحواله المتنقلة ، ألا ترى أنك إذا قلت :

قام بكرٌ ورأيت بكرًا ومررت ببكرٍ

فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل ، ولم تعرض لباقي الكلمة ، وإذا كان كذلك ، فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف ؛ لأن معرفة الشئ الثابت ينبغى أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة (٢) .

وقد علل ابن جنى السبب فى بدء القدماء منذ سيبويه مؤلفاتهم بالنحو، وذلك يعود إلى أن الصرف لما كان عويصاً صعباً ، بُدئ قبله بمعرفة النحو ثم جئ به بعد ذلك ، ليكون الارتياض فى النحو موطناً

(١) الكتاب ج٤ / ٢٤٢ .

(٢) المنصف ص ٣٤ .



للدخول فيه ، ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه ، وعلى تصرف الحال (١) .

وقال ابن عصفور : وقد كان ينبغي أن يقدم علم التصريف على غيره من علوم العربية ، إذ هو معرفة نوات العلم في أنفسها من غير تركيب ، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركب ، ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب ، إلا أنه أحرّ للطفه ودقته ، فجعل ما قدم عليه من ذكر العوامل توطئة له ، حتى لا يصل إليه الطالب إلا وقد تدرب وارتاض القياس (٢) . ولم ينفصل الصرف عن النحو إلا على يد المازني ، وقد كان النحو والصرف قبل ذلك مسمياً بـ (علم العربية) .

ثانياً : مفهوم الصرف في اللغة والاصطلاح :

(أ) مفهوم الصرف لغة :

نقف أمام بعض المعاني اللغوية للجذر المعجمي (ص ر ف) لأنه يفيد في معرفة الصرف بمعناه الاصطلاحي .

- الصرف : رد الشيء من حالة إلى حالة أو إبداله بغيره .
- تصريف الرياح : صرفها من حال إلى حال ، وتقلبها في وجهاتها المختلفة .

(١) السابق نفس الصفحة .

(٢) الممتع في التصريف ج١ / ٣٠ ، ٣١ ؛ وينظر : مسائل الخلاف الصرفية بين سيبويه في الكتاب ، والمبرد في المقتضب بمجلة الزهراء العدد الرابع والعشرون .



- انصرف عنه : تحول عنه وتركه ، قال تعالى : { ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهِ قُلُوبَهُمْ } (١) .
- صَرَفَ الألفاظ : اشتق بعضها من بعض .
- صَرَفَ النقد بمثله : بدله . والصَّرَاف : من يبدل المال بمثله .
- تصرفت به الأحوال : تقلبت .

ونشير إلى أن المعنى اللغوي للتصريف يشبه الصرف إلا في التكثر، وأكثر ما يقال في صَرَفِ الشئ من حالة إلى حالة ، ومن أمر إلى أمر ، لذلك كان معنى (تصريف الرياح) : صرفها من حال إلى حال ، ومنه تصريف الكلام ، وتصريف الأحوال : تقلبها (٢) .

وهذا المعنى اللغوي لمادة (ص ر ف) أساسه التحويل أو التغيير، أو التقليل ، ويلتقى هذا المعنى مع المفهوم الاصطلاحي لعلم الصرف الذي يدور في نطاق تحويل الأصل الواحد إلى أبنية مختلفة .

(ب) مفهوم الصرف في الاصطلاح :

يدور المعنى الاصطلاحي لعلم الصرف في إطار أمرين :

الأمر الأول : جعل الكلمة على صيغ أو أبنية مختلفة لأداء ضروب من المعاني المختلفة ، فإذا كان لدينا أصل لغوي مثل (ك ت ب) نستطيع أن نأتي منه بعدة صيغ أو أبنية صرفية للدلالة على بعض المعاني نحو : كَتَبَ ، يَكْتُبُ ، اِكْتُبْ ، كَاتِبٌ ، كَاتِبَةٌ ، مَكْتُوبٌ ، كُتِبَ ...

(١) سورة التوبة من آية ١٢٧ .

(٢) المفردات ص ٢٨٣ .



وسواها من الصيغ التي يمكن بناؤها من مادة (ك ت ب) للتعبير عن بعض المعانى .

ويتصل بهذا الأمر اختلاف صيغ الاسم للمعانى التي تطرأ عليه كالنسب والتصغير والتكسير والتنثية والجمع

الأمر الثانى : تغيير الكلمة عن أصلها لغرض آخر غير اختلاف المعانى نحو : تغيير الفعل الماضى : قَوْلَ إِلَى قَالَ ، وَبِيعَ إِلَى باع ، فهذا التغيير لم يأت لغرض معنوى .

وعندما يهتم علم الصرف بهذا التغيير الذى يتناول بنية الكلمة وصيغتها يبين ما فى حروفها من أصالة ، أو زيادة ، أو حذف ، أو صحة ، أو إعلال ، أو إبدال ، أو غير ذلك من أنواع التغيير الذى لا يتصل بالمعنى ، ولا يؤثر فيه .

وقد عرفه الشيخ أحمد الحملاوى - رحمه الله - بأن له فى الاصطلاح معنيين :

الأول : المعنى العملى : هو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لاتحصل إلا بها كاسمى الفاعل والمفعول ، واسم التفضيل والتنثية والجمع إلى غير ذلك .

الثانى : المعنى العلمى : هو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولابناء (١) .

(١) مقدمة شذا العرف ص ١٩ .

ثالثاً : أهمية علم الصرف وشرفه :

الذي يبين أهميته وشرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوى ولغوى إليه أيما حاجة ؛ لأنه ميزان العربية .

ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس ، ولايتوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف ؛ نحو قولهم : كل اسم فى أوله ميم زائدة مما يُعمل به ويُنقل ، فهو مكسور الأول ، نحو : مطرقة ومروحة ، إلا ما استثنى من ذلك ، فهذا لايعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة ، ولا يُعلم ذلك إلا من جهة التصريف .

ونحو قولهم : إن الفعل الماضى إذا كان على وزن (أفعل) يكون مصدره على وزن (مفعّل) نحو : أدخلته مدخلاً .

ألا ترى أنك لو أردت المصدر من أكرمه لقلت : مُكرماً ، قياساً ولم تحتج فيه إلى السماع ، إذا علمت أن أكرم على وزن أفعل .

ومما يبين أهميته وشرفه أيضاً أنه لايتوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به ؛ ألا ترى أن جماعة من المتكلمين امتنعوا من وصف الله تعالى بـ (حنان) ؛ لأنه من الحنين والحنة ، وهى رقة القلب ، وهى من صفات البشر الخاصة بهم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . وكذلك امتنعوا أيضاً من وصفه سبحانه وتعالى بـ (سخى) ؛ لأن أصله من الأرض السخاوية ، وهى الرخوة ، بل وصفوه بـ (جواد) ، وهو أوسع فى معنى العطاء ، وأدخل فى صفة العلاء .

ومن لا يصر له بالاشتقاق يُجوز استعمال هاتين الصفتين في حق الله تعالى .

فالصرف يثرى اللغة بما يتيح لموادها من المعانى الوظيفية الكثيرة التى تعبر عن المعنى محمولاً على هيئة اللفظ دون إرهاق المنشئ بالبحث عن مواد جديدة لأداء تلك المعانى ، ومن ثم فهى تحقق فى الوقت نفسه غاية عزيزة من أهم غايات البلاغة وهى الإيجاز .

فالصرف لا بد لكل مثقف من دراسته ؛ لأنه يصون القلم واللسان عن الخطأ فى صوغ المفردات طبقاً لما نطقت به العرب ، فهو فى المرتبة الأولى من حيث التعلم بالنسبة إلى العلوم العربية حتى النحو ، لأنه يؤلف بين أشتات اللغة ، ويلم شعنها فى قواعد كلية ، وضوابط جامعة تقرب الشقة على الطالب ، وتغنيه بعض الغناء عن التنقير فى المعاجم ، وذلك باستعمال القياس وتطبيق القواعد^(١) .

كل ذلك قد حدا بالشيخ الحملوي أن يقول : " فما انتظم عقد علم إلا والصرف واسطته ، ولا ارتفع مناره إلا وهو قاعدته ، وهو إحدى دعائم الأدب وبه تعرف سعة كلام العرب " ^(٢) .

(١) ينظر : مسائل الخلاف الصرفية بين سيبويه فى الكتاب والمبرد فى المقتضب العدد الرابع والعشرون بمجلة الزهراء (كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة) .

(٢) مقدمة شذا العرف فى فن الصرف ص ١٧ .



المبحث الأول :

ماخالف فيه ابن جني المازني

١- (ولاص) بين الثلاثي والرابعي

اتفق كل من الخليل والمازني إلى أن الميم في (دلامص) زائدة ، وذهب الخليل - فيما نسبه إليه المازني - إلى أن الكلمة أصلها من الثلاثي ، وذهب المازني إلى أن الأقوى في ذلك كونها من الرباعي ، ورجح ابن جني مذهب الخليل .

قال أبو عثمان : " وزعم الخليل أن (دلامصاً) الميم فيه زائدة ، وهو (فَعَامِلٌ)، والدليل على ذلك قولهم : (دلاص) ، و (دليص) في معنى (دلامص) .

ولو قال قائل إن (دلامصاً) من الأربعة ، معناه (دليصٌ) وليس بمشتق من الثلاثة ، قال قولاً قوياً ، كما أن (لآلاً) منسوب إلى اللؤلؤ . وليس منه ، وكما أن (سبِطراً) معناه السبِط وليس منه " (١) .

وعقب أبو الفتح على كلام المازني بقوله : " مذهب الخليل في هذا أكشف وأوجه من مذهب أبي عثمان ، وذلك أنه لما رأى (دلامصاً) بمعنى دليص ووجد الميم قد زيدت غير أول في (زُرْقُمٌ وسُهْتُمٌ) (٢) وبإيهما - ذهب إلى زيادة الميم في (دلامص) ، فهذا قول واضح كما تراه ، والذي ذهب إليه أبو عثمان أعمض من هذا .

(١) التصريف ص ١٥٦ .

(٢) الزرقم : شديد الزرقعة ، والسهتم : لعظيم الاست .

وذلك أنه لما لم ير الميم قد كثرت زيادتها غير أول ، ووجد في كلامهم ألفاظاً ثلاثية بمعنى ألفاظ رباعية ، وليس بين هذه وهذه الألفاظ إلا زيادة الحرف الذي كمل أربعة حمل (دلامصاً) عليه هرباً من القضاء بزيادة الميم غير أول ، ألا ترى أن (لآ لآ) ثلاثي ، ولؤلؤاً رباعي ، والمعنى واحد واللفظ قريب بعضه من بعض ، وكذلك (سبب) ، وسبب () ، وكلا القولين مذهب ، وقول الخليل أقيس وأجرى على الأصول" (١) .

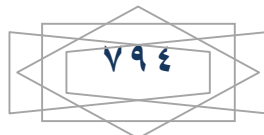
وذكر أبو بكر بن السراج رأى الخليل ونسبه إليه ، ورأى المازني ولم ينسبه لمعين مقتصراً على قوله : " وغيره يقول : هو بمنزلة اللال من اللؤلؤ ، شاركه في بعض الحروف وخالفه في بعض ، والمعنى متفق" (٢) .

وقد تعرض ابن جنى لكلمة (دلامص) في كتابه التصريف الملوكي من غير أن يتعرض لكونها مأخوذة من الثلاثي أو الرباعي مقتصراً على ذكر مواضع زيادة الميم ومواضع أصلتها ، وحكم الزيادة فيها قائلاً : " موضع زيادة الميم أن تقع أولاً وبعدها ثلاثة أحرف أصول ، نحو : مَضْرِب ، ومَقْتَل ، ومَكْرَم . ومجمل حكمها في ذلك حكم الهمزة ، وكذلك إذا كان بعدها أربعة أصول كانت الميم أصلاً ، وذلك نحو ميم مرزجوش (٣) وهي أصل ، ومثاله : (فَعَلُول) ... وقد زيدت الميم حشواً ، وذلك شاذ لا يقاس عليه ، قالوا : (دلامص) ، فالميم عند الخليل زائدة ،

(١) المنصف ص ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٢) الأصول ٣ / ٢٠٩ .

(٣) نوع من البقل رائحته عطرة ، ويقال له أيضا : المردقوش ، واللفظة فارسية .



ومثاله . (فَعَامِلٌ) ، وذلك لأنه بمعنى : (الدِّلَامِصُ) وهو البَرَّاقُ ، ...
 وقالوا للأسد : هِرْمَاسٌ ، ومثاله : (فِعْمَالٌ) ، لأنه من الهَرَسِ وهو
 الدَّقُّ ... وقد زيدت الميم آخراً أكثر من زيادتها حشواً ، وكلاهما شاذ
 لا يقياس عليه ، وجعل من ذلك : زُرْقُمٌ ، وفُسْحُمٌ ، وهما : (فُعْلَمٌ) لأنه
 من الزرقة والانفساح ، وقالوا : حُلْكُمُ للأسود ... وقالوا : دِلْقَمٌ وهى
 (فِعْلَمٌ) من الاندلاق ، وفى أحرف سوى هذا " (١)

ولكن الذى يبدو من قوله : " وذلك لأنه بمعنى : (الدِّلاص) " أن
 مادته (دلص) باعتبار أن الألف زائدة ، قياساً على (هرماس) - التى
 ذكرها - أنها من الهَرَسِ .

أما أبو عمر الثماني فى شرحه على تصريف ابن جنى فيبدو أنه
 موافق للمازنى لقوله : " وقالوا : للدروع البراقة : (دُمَالِصٌ) وزنه :
 (فُعَامِلٌ) ، وقالوا : (دُمَلِصٌ) وزنه : (فُعَمَلٌ) ، وقالوا : (دُلَامِصٌ)
 وزنه : (فُعَامِلٌ) وقالوا : (دُلْمِصٌ) وزنه : (فُعَمَلٌ) أخذاً من
 (الدَّلِيسِ) ، والدلاص وهو البرَّاق " (٢) .

وبذلك صرح ابن عصفور بقوله : " والدليل على زيادة الميم فيها أنه
 مشتقة من (الدَّلِيسِ) وهو البريق " (٣) .

والمعنى على ما يبدو - على رأى من رأى أنه - مأخوذ من الرباعى
 - أن البريق الذى هو (الدَّلِيسِ) غير البرق الذى هو ثلاثى ، فالأول

(١) التصريف الملوكى ص ١٩ ، ٢٠ .

(٢) شرح التصريف ص ٢٤٤ .

(٣) الممتع ج١ / ٢٤٠ .

لما بين أيدينا من السيوف اللامعة ، أما الثاني فمحله السماء ، لأن البرق خاص بلمعان السحاب ، فبان الفرق .

أما سيبويه فقد جعلها مأخوذة من (التدييص) قائلاً : " فأما الميم فإذا جاءت ليست في أول الكلام فإنها لاتزاد إلا بثبت لقلتها ، وهي غير أولى زائدة .

وأما ما هي ثبت فيه فـ(دلامص) ، لأنه من (التدييص) (١) . ولا يخفى أن صيغة (تفعيل) مصدر للرباعي ، وعليه يكون أبو عثمان المازني متأثراً بما رآه سيبويه من أنها رباعية باعتبار الأصل ، ولكن الفرق أن سيبويه يراها رباعية من غير الميم - أي من (دلص) - والمازني يراها رباعية بالميم .

والله أعلم .

٢- (الياء والنون في (ضيفن) بين زياوة أحرهما وأصالة الآخر

ذكر المازني أن النون في (ضيفن) زائدة ، ونسب إلى أبي زيد أن الزائد فيه الياء ، ورجح ابن جنى رأى أبي زيد معللاً ذلك بأن المعنى يعضده ، وبإتيان صيغة الماضي والمضارع منه بإثبات النون ، وبأن صيغة (فَيَعَل) أكثر من صيغة (فَعَلَن) .

(١) الكتاب ج ٤ / ٣٢٥ ؛ وينظر : ج ٤ / ٢٧٤ .



قال أبو عثمان : " وقال : (ضيفن) النون فيه زائدة لأنه من الضيف ، وزعم أبو زيد أنه يقال : ضَفَنَ الرجل يَضْفَن إذا جاء ضيفاً مع الضيف ، فضيفن في هذا المذهب (فيعل) " (١) .

وقال ابن جنى : " كلا الاشتقاقين مذهب ، وقول أبي زيد في هذا كأنه أقوى ، لأن المعنى يطابقه ، ألا ترى إلى قول الشاعر :

إذا جاء ضيفاً جاء للضيف ضيفن * فأودى بما تُقْرِى الضيُوف الضيَّافنُ (٢)**

فـ (الضيفن) : هو الذى يجى مع الضيف ، وقولهم : ضَفَنَ يَضْفَن ، فى هذا المعنى : يشهد بأن (ضيفناً) : (فيعل) فهذا قول .

وفيه شئ آخر يقوى ما قال أبو زيد وهو أن (فيعلاً) أكثر فى الكلام من (فعَلن) فهذه بينة أخرى تشهد لكونه (فيعلاً) " (٣) .

ثم ذكر ابن جنى أن للقول الأول - يعنى قول أبى عثمان الذى يرى زيادة النون فى (ضيفن) - وجهاً أيضاً ؛ لأنه وإن كان ضيفَ ضيفٍ فهو على كل حال ضيفٌ فينبغى أن تكون نونه زائدة .

وذكر أنه قد جاء على (فعَلن) : امرأة خَلْبَن من الخَلابة ، وناقاة عَجَلَن وهى الغليظة ، مأخوذة من العَلج (٤) .

(١) التصريف بشرح المنصف ص ١٦٦ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة فى لسان العرب (ضيف) ج٩ / ٢١٠ ؛ و (ضيفن) ج١٣ / ٢٥٦ ؛ وتهذيب اللغة ج١٢ / ٤٣ ؛ وجهرة اللغة ص ١١٧١ ؛ وكتاب العين ج٦٧/٧ ؛ والمخصص ج١٧ / ٣٠ ؛ ومقاييس اللغة ج٣ / ٣٦٦ ؛ وتاج العروس (ضيف) .

(٣) المنصف ص ١٦٦ ، ١٦٧ بتصريف .

(٤) السابق ص ١٦٧ .

فابن جنى لم ينكر على أبي عثمان رأيه ، ولكنه رجح رأي أبي زيد عليه .

وقد حكى سيبويه نحواً من ذلك مؤكداً فيه زيادة النون دون الياء بقوله : وأما العَرْضَةُ ، والخِلْفَةُ ... فإنهما من الاعتراض والخلاف ، وكذلك الرَّعْشَنَ من الارتعاش . و (الضيفن) لأنه من الضيف ، والعَلَجَنَ ، لأنه من العَلْظ .

وجعل من زيادة النون أيضاً : السرحان والضبعان ، لأنك تقول السراح والضباع . وكذلك الإنسان (١) .

وبذلك يكون المازنى موافقا لسيبويه غير أنه ذكر رأى أبي زيد على أنه زعم .

واقصر أبو عمر الثمانيني في شرحه على تصريف ابن جنى على القول بزيادة النون (٢) .

أما ابن عصفور فقد ذكره في موضعين أكد في الأول على زيادة النون (٣) .

وقوى في الثاني ما ذهب إليه أبو زيد ، ذاكراً أن باب النون في مثل هذا لا تكون إلا أصلية ، وأن نونه إذا كانت زائدة كان وزنه (فعلناً) و(فيعل) أكثر (٤) .

(١) الكتاب ج٤ / ٣٢٠ ، ٣٢١ ؛ وينظر : الأصول ج٣ / ٢٠٦ .

(٢) شرح التصريف ص ٢٤٧ .

(٣) الممتع ج١ / ٨٩ .

(٤) السابق ج١ / ٢٧١ .

والذى آراه هو ما ذهب إليه ابن جنى من أن الزائد في (ضيفن) هو الياء ، وتابعه فيه ابن عصفور فى أحد قوليهِ - وذلك لقوة أدلتهمَا ، وعدم الاعتراض عليها . - والله أعلم .

٣- تفسير (فَعِيلَةٌ) من : (جئْتُ ، وسؤْتُ) على : (جيايا ، وسوايا)

قال أبو عثمان : " ولو بنيت مثل (فَعِيلَةٌ) من (جئْتُ ، وسؤْتُ) كنت قائلاً فى تفسيره : (جيايا ، وسوايا) وما أشبه ذلك " (١) .

وأخذ ابن جنى فى شرح قول المازنى راداً عليه بقوله : " فى هذا القول منه شئ ، وهو أنه أجاز أن تبني (فَعِيلَةٌ) من (جئْتُ) و (جئْتُ) عينه ياء ، ولامه همزة ، والهمزة صحيحة ؛ - لأن أصله : جيئ - ، و (فعيل) لم ي،أت فى كلام العرب مما عينه ياء ولامه صحيحة ، وليس فى كلامهم مثل (ببيع ، وكبييل) إنما يكون ذلك فيما عينه ولامه ياءان ، نحو : (حييتُ فأنا حيٌّ ، وعييتُ فأنا عيٌّ) .

ووجه هذا القول من أبى عثمان : أنه جاء به على طريق الرياضة فيه وينبغى أن يكون جوازه ... على أنه لوجاء لكانت هذه سبيله .

وكان ينبغى أن يقال فى (فَعِيلَةٌ) من (جئْتُ ، وسؤْتُ) (جبيئةٌ ، وسويئةٌ) فيجريان مجرى (خطيئةٌ ، ورزيئةٌ) (٢) .

فإذا جمعت (جبيئةٌ ، وسويئةٌ) قيل : (جيايا ، وسوايا) .

(١) التصريف ص ٣٣١ .

(٢) المنصف ص ٣٣١ .



والأصل : جيائي ، وسوائى ، فتقلب الياء همزة ، كما قلبت فى جمع : صحيفة على صحائف .

فتصير : جيائى ، وسوائى . وهنا نرى الهمزة عارضة فى الجمع ، وواقعة بعد ألفه ، ثم تقلب الهمزة الثانية ي،اء لتطرفها إثر كسرة ، فتصير : جيائى ، وسوائى ، ثم تقلب كسرة الهمزة الأولى فتحة للتخفيف فتصير : جياءى ، وسواءى . ثم تقلب الياء ألفا لتحركها وفتح ما قبلها ، فتصير : جياءا ، وسواءا . وحينئذ تجتمع فى الكلمة ثلاث ألفات ، لأن الهمزة تشبه الألف ، وذلك مستكره ، فأبدلت الياء من الهمزة لأنها أخف من الواو فتصير : (جيايا ، وسوايا) .

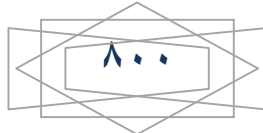
وهذا بعينه هو ما يحدث فى (خطايا ، ورزايا) جمعاً لـ (خطيئة ورزيئة).

فابن جنى يرى على فرض مجيئ (فعيلة) من (جئت ، وسؤت) فإنهما عند الجمع يجريان مجرى (خطيئة ، ورزيئة) بعد الأعمال الخمسة المعهودة فى ذلك .

وفى ذلك يقول سيبويه : " وأما (فعائل) من (جئت ، وسؤت) فكخطايا ، تقول : جيايا ، وسوايا " (١) ، وبذلك يكون المازنى موافقاً لسيبويه .

أما ابن جنى فلا يرى ذلك لما ذكره من أن (فعيلة) لم تأت فى كلام العرب مما عينه ياء ، ولامه صحيحة ، فإن أوتى به كان ذلك سبيله ،

(١) الكتاب ج ٤ / ٣٧٧ ؛ وينظر : شرح الكتاب للسيرافى ج ٥ / ٢٨٧ .



وكان على طريق الرياضة فقط ، وبذلك يكون ابن جني موافقاً لسيبويه على سبيل الافتراض لا الأصالة .

أما جمعهما على (فواعل) فهو مما لاخلاف فيه بينهما ، فيقال فيهما : (جواء ، وسواء) فتجريان في الجمع على حد ما كانتا عليه في الواحد .

وهذا ما قاله سيبويه (١) وتابعه فيه المازني بقوله : " وإذا كانت الهمزة ثابتة في الواحد ، ثم كسرتَ ذلك الواحد على هذا المثال - أى على (فواعل) - لم تغير الهمزة ، لأنها لم تعرض في جمع . وذلك أنك إذا جمعت (جائية) على (فواعل) قلت : (جواء) ؛ لأن الهمزة لم تعرض في جمع فيفعل بها ما فعل بـ (خطايا ، وجيايا ، وسوايا) " (٢).

أما ابن جني فقد جعله نقلاً عن أستاذه أبي على الفارسي : " هو القياس ، لأن الهمزة قد تجتلب في جمع ماليس واحده مهموزاً ، نحو : قبيلة وقبائل ، وسفينة وسفائن ، فهم بأن يجيئوا في الجمع بالهمزة التي كانت في الواحدة أجدر " (٣) .

٤ - أصل لام (شاء) .

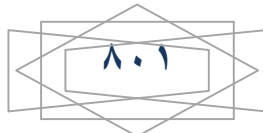
ذهب أبو عثمان على ما يبدو إلى أن أصل لام (شاء) الياء أو الواو .

أما أبو الفتح ابن جني فيراه الهاء .

(١) الكتاب ج٤ / ٣٧٧ ، ٣٧٨ .

(٢) التصريف ص ٣٣٣ .

(٣) المنصف ص ٣٣٣ ، وينظر شرح الكتاب للسيرافي ٢٨٧/٥ .



قال أبو عثمان المازني : " فإن قلت فقد قالوا : (شاء) فأعلوا العين واللام ، فهذا من الشاذ الذي يحفظ حفظاً ، ولا يجعل أصلاً " (١) .

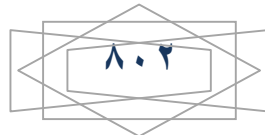
ومعنى قول المازني فأعلوا العين واللام : أن أصل شاء عنده : (شوى) أو (شوو) قلبت عين الفعل منهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقلب لام الفعل منهما أيضا همزة ، لأنها تطرفت إثر ساكن .

وهذا يُعدُّ شاذاً ، لأنه أعل العين واللام جميعاً .

أما ابن جنى فيرى أيضا أن فيه شذوذاً ولكنه ليس على جهة ما رأى المازني فهو يرى أن اللام هاء - كما قلنا - .

حيث قال : " اعلم أن (شاء) في ظاهر الأمر ينبغي أن يكون شاذاً لايقاس عليه ، وذلك أنه جمع (شاة) كما أن (بقراً) جمع بقرة ، فالهاء في (شاة) للتأنيث ، والألف قبلها منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل ، واللام محذوفة وهي هاء فلما أردت جمع (شاة) على حد قولك : بقرة وبقر ، وجب حذف هاء التأنيث ، فلزم أن يبقى الاسم على شين وألف ، وهما الفاء والعين ، فلم يجز تركه على ذلك كراهية أن يُذهب التنوين - لسكونه - الألف ، كما يذهبها من قولك : هذه عصاً ، فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد ، وهذا محال ؛ فوجب أن يضم إلى الكلمة ما يؤمن معه حذف الألف ، فكان رد الهاء الأصلية التي هي لام الفعل أولى ، لأنها أحق من الأجنبي الغريب ، فرُدت ، فصار التقدير : (شاه) على وزن (جاه) فكان سبيله أن يُقرَّ على ذلك ، إلا أن العرب

(١) التصريف ص ٣٩٩ .



أبدلت الهاء همزة ، كما أبدلت الهمزة هاء فى قراءة من قرأ : (هياك نعبد) (١) (٢) .

وأخذ ابن جنى يذكر أمثلة أخرى كثيرة مما قلبت فيه الهمزة هاء منتهياً بعد ذلك إلى قوله : " فكما أبدلت الهمزة فى هذه المواضع كلها هاء ؛ لأنهما من مخرج واحد ، كذلك أبدلت الهاء فى (شاه) فصارت (شاء) كما ترى ، فجمعوا أكثر الأقاويل " (٣) .

أما سيبويه فقد فرق بين (شاء) و (شاة) بقوله : " وأما (الشاء) فإن العرب تقول فيه : (شوى) وفى (شاة) : (شويهة) والقول فيه أن (شاء) من بنات الياءات والواوات التى تكون لامات ، و (شاة) من بنات الواوات التى تكون عينات ، ولامها هاء " (٤) .

أما الميرد فقد أكد على أن لام (شاء) أصلها الهاء راداً على سيبويه رأيه بقوله : " وغير هؤلاء - يعنى غير سيبويه ومن سار فى فلكه - فزعم أن (شاء) جمع (شاة) على اللفظ ؛ لأن (شاة) كانت فى الأصل (شاهة) على قولك : (شويهة) ؛ والظاهر هاء التأنيث ، فكرهوا أن يكون لفظ الجمع كلفظ الواحد فى الوقف ، فأبدلوا من الهاء همزة فقالوا : (شاء) فاعلم ؛ لقرب المخرجين ، كما قالوا : أرقت وهرقت ، وإياك وهياك ، وكما قالوا : ماءً فاعلم ، وإنما أصله الهاء ،

(١) المنصف ص ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

(٢) قرأ هذه القراءة فى الشواذ (ابن سوار الغنوي) فيما نسبه إليه أبو حيان (ينظر البحر ٢٣/١) .

(٣) المنصف ص ٤٠٠ .

(٤) الكتاب ج ٣ / ٤٦٠ .

وتصغيره : مويه فاعلم وجمعه : أمواه ، ومياه وهذا القول هو القياس " (١) .

ولا يخفى مدى تأثر ابن جنى بالمبرد فـ (الشاء) عند المبرد بمنزلة (الماء) والهمزة فيه بدل من الهاء ، وهو جمع (شاه) بإسقاط هاء التأنيث كما قالوا : تمرة وتمر ، وذلك أن (شاة) أصلها (شاهة) فحذفوا الهاء الأصلية فصار (شاة) ويوقف عليها (شاه) فيلتبس بالواحدة التي فيها هاء التأنيث ، فأبدل من الهاء همزة ، وهي تبدل فيها كثيراً (٢) .

وأكد المبرد أيضاً في موضع آخر على أن الهاء هي الأصل بقوله : " وأما ما جاء على ثلاثة أحرف أحدها هاء التأنيث فنحو : (شاة) تقول في تصغيرها (شويهة) فتزد الهاء الساقطة .

والدليل على أن الذهاب فيه (هاء) قولك في الجمع (شياة) فاعلم " (٣) .

وأخذ المبرد يرد قول سيبويه - من غير أن يعزوه إليه - قائلاً : " يقول قوم الهمزة منقلبة من ياء ، وأنها كانت في الأصل (شاي) فأعلت العين وهي واو من قولهم (شوى) وقلبت الياء همزة ؛ لأنها طرف ، وهي بعد ألف . فكان ذلك بمنزلة : سقاء وعرّاء .

فيقال لهم : هلا إذا أعلت العين صححت اللام ليكون كباب غاية وآية ؟ ألا ترى أنهم لما أعلوا العين صححوا اللام ؛ لئلا تجتمع علتان ،

(١) المقتضب ج ١ / ٢٩١ .

(٢) النكت في تفسير الكتاب ج ٣ / ٣٣ .

(٣) المقتضب ج ١ / ٢٩٠ ، ٢٩١ .

فقالوا : آى ، وراى جمع آية وراية ... ولما جمعوا (روي) قالو : (رواء) فاعلم ، فأظهروا الواو التي هي عين لما اعتلت الياء ، وهى فى موضع اللام . ولا اختلاف فى انه لا يجتمع على الحرف علتان .

وزعم أهل هذه المقالة فى (شاء) يافتى أنه واحد فى معنى الجمع ، ولو كان جمع (شاة) وعلى لفظها لم يكن إلا (شياه) ؛ لأن الذهاب من (شاة) الهاء ، وهى فى موضع اللام ، يدلك على ذلك قولهم (شويهة) فى التصغير .

وزعم - (يعنى سيبويه والذى تابعه فى ذلك المازنى) - أن الهمزة منقلبة عن حرف لين لقولهم : (شوى) فى معنى (الشاء) وفساد قولهم ما شـرحـت لك " (١) . فنلاحظ أن الذى دعا المبرد إلى رفض رأي سيبويه هو اجتماع إعلالين فى كلمة واحدة ، فأصل (شاء) عند سيبويه : (شوي) أو (شوو) فقلبت عين الفعل منه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقلبت لام الفعل منه همزة ؛ لأنها تطرفت إثر ساكن ، وهذا يعد شاذاً لأنه أعل العين واللام جميعاً .

قال الرضى : " وقولهم : لا يجمع بين إعلالين فى كلمة واحدة فيه نظر ، لأنهم يجمعون بين أكثر من إعلالين فى كلمة " (٢) .

وأيد ابن عصفور المبرد فذكر ما ذكره المبرد من أدلة ، وزاد : ما حكاه أبو زيد من قولهم (شوهت شاة) أى : اصطدها (١) .

(١) المقتضب ٢٩٠/١ ، ٢٩١ .

(٢) شرح الشافية ج٣ / ٨٩٣ .

فقد صرح ابن عصفور بالهاء لاما للفعل .

أما أبو علي الفارسي - فيما رواه عنه ابن جنى - فيرى أن (شاء) جمع (شاة) من غير لفظها لئلا يجتمع فيها قلب الواو ألفاً والهاء همزة وتكون الهمزة على هذا أصلاً .

ورده ابن جنى معترضاً عليه بقولـه : " ما تصنع بقولهم : (شَوِيٌّ) - على زنة (فَعِيل) - ألا تراه بغير همز ، ولو كانت الهمزة فى (شاء) أصلية لو جب أن يقول : (شَوِيٌّ) " (١) .

والله أعلم .

٥- إبدال الياء من الواو فى : (نُومٌ ، وَصُومٌ ، وَفُومٌ)

ذهب المازنى إلى ما كان على (فُعَالٌ) جمعاً ، وكان معتل العين بالواو فلم تقلب فيه الواو ياءً ، لأنها تباعدت عن الطرف فصحت ، وذلك خلاف : (نُومٌ ، وَصُومٌ ، وَفُومٌ) فإنها تقلب لقربتها من الطرف ، والطرف محل التغيير والتبديل .

أما ابن جنى فيرى أن ذلك ليس بعلة قاطعة ، ولكن هذا مما هرب فيه من الواو إلى الياء ؛ وذلك لثقل الواو .

(١) الممتع ج٢ / ٢٢٦ .

(٢) المنصف ص ٤٠٠ ، ٤٠١ ؛ وينظر : شرح تصريف ابن جنى للثمانينى ص ٤١٨

قال المازني: " فَإِنْ كَانَ هَذَا الْجَمْعَ مِثَالِ (فَعَّالٌ) لَمْ تَقْلِبْ فِيهِ الْوَاوَ يَاءً ؛ لِأَنَّهَا تَبَاعَدَتْ مِنَ الطَّرْفِ ، وَذَلِكَ : (صَائِمٌ وَصُومٌ ، وَقَائِمٌ وَقُومٌ ، وَنَائِمٌ وَنُومٌ) " (١).

ومفهوم ذلك أن ما كان نحو : (نُومٌ ، وَصُومٌ ، وَقُومٌ) فَإِنَّهُ يَعْلَى بِالْقَلْبِ يَاءً لِقَرْبِهِ مِنَ الطَّرْفِ - كَمَا ذَكَرْتُ سَابِقًا - .

وقال ابن جني : " تصحيحهم لهذا - يعني : صُومًا ، وَقُومًا ، وَنُومًا - : يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ (صَيِّمًا) مُشَبَّهٌ بِعَتِيٍّ لَمَّا قَرَبْتَ الْعَيْنَ مِنَ اللَّامِ وَلَمْ يَفْصَلْ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَلْفَ (فَعَّالٌ) لَمَّا حَجَزَتْ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ بَعَدَتْ الْعَيْنَ ، فَلَمْ يَجْزِ قَلْبُهَا ، وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ (صُومٌ) مَعَ قَرْبِ وَاوِهِ مِنَ الطَّرْفِ الْوَجْهَ فِيهِ التَّصْحِيحُ ، كَانَ التَّصْحِيحُ إِذَا تَبَاعَدَتْ الْوَاوُ مِنَ الطَّرْفِ لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ

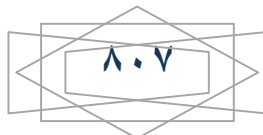
ولكن هذا هرب فيه من الواو إلى الياء لثقل الواو ، وليس ذلك بعلة قاطعة" (٢).

وقول ابن جني " ليس بعلة قاطعة " إشارة إلى ما لمَّحْ بِهِ الْمَازِنِيُّ عَنْ طَرِيقِ مَفْهُومِ الْمَخَالَفَةِ مِنْ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي إِبْدَالِ الْوَاوِ يَاءً الْقَرْبَ مِنَ الطَّرْفِ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ قَلْبِهَا إِذَا تَبَاعَدَتْ .

ومعنى قول ابن جني " أَنَّ (صَيِّمًا) مُشَبَّهٌ بِـ(عَتِيٍّ) " : يَعْنِي فِي الْقَلْبِ ، وَكَذَلِكَ شَبَّهَ بِهِ أَيْضًا إِذْ كُسِرَ أَوَّلُهُ نَحْوُ : (صَيِّمٌ) فَإِنَّهُ كـ(عَتِيٍّ) .

(١) التصريف ص ٢٩١ .

(٢) المنصف ص ٢٩١ .



٦- أصل ألف (حاحيت ، وعاعيت ، وهاهيت)

للمازنى فى هذه الألف رأيان :

الأول : أن الألف فى (حاحيت) وأخواتها بدل من الواو .

الثانى : أنها زائدة - وسيأتي - .

وذهب الخليل إلى أنها بدل من الياء ، وبه قال ابن جنى وجعله القياس .

قال المازنى : " وكذلك - يعنى مثل : ضَوْضَيْتُ ، وَقَوَّقَيْتُ - حاحيت ، وعاعيت ، وهاهيت ، ولكنهم أبدلوا الألف لشبهها بالياء .

وكان الخليل يقول : الألف بدل من الياء ، لأنها لو كانت من الواو جاءت على أصلها ، كما جاءت : ضوضيت ، وقوقيت .

ألا ترى أن أحداً لايقول : قاقيت ، ولا ضاضيت ، فلما جاءت (حاحيت) وأخواتها على غير أصلها جعلها بدلاً من الياء ، لأنه لم يسمع شئ من الياء فى هذا الباب جاء على أصله .

والقول عندى على خلاف ذلك ، لأن (ضوضيت ، وقوقيت) على أصلهما ، وعلى ما ينبغى أن يكونا عليه ، وهذا ليس على أصله ، أعنى (حاحيت) وأخواتها .



ألا ترى أن الذى يجئ على أصله يقاس عليه ما لم يجئ على أصله؟^(١).

وكما هو واضح من نص أبى عثمان المازنى أنه لافرق بين قوله وبين قول الخليل فيما نقله عنه من أن (حاحيت) وأخواتها على وزن (فعلل) المضعف كـ (ضوضو ، وقوقو) بيد أنه قد قلبت الواو لأخيره ياء لكونها رابعة ، ولعلة التي قلبت لها الواو ياء فى (أعزيت) وهى انكسار ما قبلها فى المستقبل أما الخلاف بينهما فهو أن (حاحيت) وأخواتها عند الخليل أصلها : (حاحيت) من المضعف الياءى ، وعند المازنى من المضعف الواوى لكى تقاس على (ضوضيت) .

ويذكر ابن جنى رأى كل من الخليل والمازنى فى ذلك مدلاً على قياسية رأى الخليل بقوله : " اعلم أن (حاحيت) وأخواتها أصلها : (حاحيتُ ، وعيعيتُ ، وهيهيتُ) وهى من مضاعف الياء ، ونظيره : (قوقيتُ ، وضوضيتُ) من مضاعف الواو ، وإنما قلبوا الياء ألفا لشبهها بها كما قال أبو عثمان ، وأنهم أيضا كرهوا تكرر الياءين وليس بينهما إلا حرف واحد ، فقلوا الياء ألفاً ، ولم يقولوا فى : (قوقيت : قاقيت) لأن الواو التى هى لام قد انقلبت ياء ، كما انقلبت فى (أعزيت) فلم تتكرر الواوان كما تكررت الياءان .

ولم يجئ من هذا القبيل فيما ذكروا إلا هذه الأحرف الثلاثة ، ووزنها : (فعَلَّتْ) بمنزلة : (قلقلت ، وصلصلت) ، ولا يجوز أن يكون : (فاعلت) .

(١) التصريف ص ٤٢٠ .

وكان أبا عثمان لما رآهم قد قالوا : قوقيت وضوضيت ، على أصلها ، ولم يجئ (حاحيت) وبابه على أصله حمل ما لم يجئ على أصله على ماجاء على أصله ، فكأنه يقول : الألف فى (حاحيت) ونحوه بدل من الواو استدلالاً بـ (قوقيت) وبابه .

وقول الخليل فى هذا أقيس للآتى :

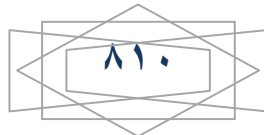
- ١- أن الياء أقرب إلى الألف من الواو ، وقد أبدلت منها فى نحو : (طائى ، وحارى) يريدون : (طَيْئِيٌّ ، وَحَيْرِيٌّ) .
- ٢- قالو : (آية) - التى أصلها (آيية) - فأبدلوا الألف من الياء ... ، وليس هنا ما يوجب القلب لولا القرب ، ولأنه لم نسمع شيئاً من ذوات الياء جاء على أصله ، ولأنهم كرهوا تكرّر الياءين ، فجعلها من ذوات الياء لذلك .
- ٣- إنا لم نر مثلاً من أمثلة الفعل استعملت فيه الواو دون الياء فنحمل هذا عليه إلا باب (فَعَل) نحو : (سرو) وليس منه ^(١) .

وقوى السيرافى كون (الألف) فى (حاحيت) وأخواتها منقلبة من الياء بأنهم يقلبون من الياء الساكنة ألفا كـ (ياجل) فى (ييجل) ^(٢) .

وقال السيرافى أيضاً : وأبدلوا الألف لشبهها بالياء ، فصارت كأنها هى - يعنى أن (حاحيت) : (فعللت) مثل (وضوضيت) والألف فيه منقلبة عن ياء ، والأصل (حيحيت) والدليل على أن الألف منقلبة عن ياء أنا رأينا ذوات الواو من هذا الباب تجئ على أصلها ... ولم نر شيئاً

(١) المنصف ص ٤٢٠ ، ٤٢١ ؛ وينظر : الكتاب ج٤ / ٣٩٣ .

(٢) شرح الكتاب ج٥ / ٣١١ .



من ذوات الياء جاء من هذا الباب ، والألف لاتكون أصلاً ، وإنما هي منقلبة ، فجعل انقلابها عن ياء (١).

- ونقل الأعلام في نكته في تفسير الكتاب كلام السيرافي نصاً بغير عزو (٢).
- والذي آراه في المسألة أن من تمام التوازن بين (فعلل) الواوى واليائى- وهما من محلق الرباعى - أن الواوى أعلنت واوه الثانية بقلبها ياءً ، وأن اليائى أعلنت ياؤه الأولى بقلبها ألفا ، فبان الفرق مع وجود التساوى.

وبالرغم من كل ما قيل في المسألة يقول المازنى : "وقول الخليل مذهب ، لأن الشئ ربما جاء مخالفاً للفرق" (٣).

ويقول ابن جنى بأن هذا رجوع منه إلى تقوية قول الخليل ، حيث جاءت ذوات الواو مخالفة لذوات الياء في هذا الموضع ، فلم ينطق بذوات الياء على الأصل للفرق بين الياء والواو .

ويشير ابن جنى إلى قول الخليل بـ (ربما) بأن هذا ليس بلازم (٤).

أما رأى الثانى للمازنى وهو أن الألف فى (حاحيت) وأخواتها زائدة

حيث قال : " فإن قال قائل : لعل (حاحيت) وأخواتها : (فاعلت) مثل (غازيت) " (٥).

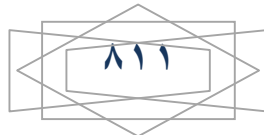
(١) السابق ج٥ / ٣١٠ ، ٣١١ .

(٢) النكت فى تفسير الكتاب ج٣ / ٣٧٣ .

(٣) المنصف ص ٤٢٠ .

(٤) المنصف ص ٤٢١ بتصريف .

(٥) التصريف ص ٤٢١ .



وقد سبق رده من ابن جنى من أنه لايجوز أن يكون (فاعلت) فإنه رأى أيضا أن الدليل على خلاف ذلك : المصدر ، بأنهم يقولون : (الحياء ، والعياء) بمنزلة : الزلزال والقتال) .

فمجيئهم بالمصدر على (فِعْلَال) يدل على أن الفعل (فَعَّلَ) كما أن (القتل والزلزال) كذلك ، والياء فى (حياء ، وعياء) عين الفعل ، وهى الألف التى كانت فى (حاحيت ، وعاعيت) والهمزة فيها انقلبت عن الياء التى هى اللام الأخيرة^(١) .

وابن جنى مسبوق فى ذلك بسبويه : " يدلك على أنها ليست (فاعلت) قولهم الحياء ، والعياء ، كما قالوا : السَّرْهَاف ، والفرشاط، والحاحاة ، والهاهاة "^(٢) .

وذلك أن مصدر (فاعلت) : (مفاعلة) ومصدر (فعلت) : (فِعْلَال) و(فعلة) فمصدر (حاحيت) على الأولى (حياء) وعلى الثانية (حاحاة ، وعاعة ، وهاهاة) ، وبذلك يُقضى على (حاحيت) وأخواتها أنها (فعلل) وليس (فاعلت) كما ذهب المازنى ، والذى كان يتحتم أن يكون مصدرها على (فعال) أو (مفاعلة) كخاصم خصام ومخاصمة .

ولايزال أبو عثمان يلتمس الحجة لكون (حاحيت) على وزن (فاعلت) بقوله : " فإن قال قائل : فإن مصدر (فاعلت) أصله : (الفيعال) وقد جاء : (قاتلته قيتالاً) فإن هذا ليس بالقياس "^(١) .

(١) المنصف ص ٤٢١ .

(٢) الكتاب ج٤ / ٣٩٣ .



ويوضح ابن جنى قوله ويرده بقوله: " معنى هذه الزيادة أن يقال : ماتنكر أن يكون (حاخيت ، وعاعيت : فاعلت) وتكون : (الحياء ، والعياء : فيعلاً) بمنزلة : قاتلته فيتالاً .

فجوابه : أن (فيعلاً) ليس يكثر مصدرًا لـ (فاعلت) وإن كان الأصل لأن هنا أصولاً كثيرة مختزلة غير مستعملة إلا عند الشذوذ ، وهذا المصدر مثلها في الشذوذ ، فينبغي ألا يحمل (الحياء والعياء) عليه نقلته .

وقول أبي عثمان جواباً عن هذه الزيادة : (فإن هذا ليس بالقياس) إنما أشار بهذا إلى ما سامه المُلزم من جعل (الحياء ، والعياء : فيعلاً) فيقول : هذا المذهب منك ليس بالقياس ، وإنما لم يكن عنده بقياس لقلته (فيعال) في مصادر (فاعلت) .

وليس يريد بقوله - يعنى المازنى - : (فإن هذا ليس بالقياس) أن مصدر (فاعلت) ليس فى القياس أن يجئ على (فيعال) لأن هذا هو الأصل والقياس ، وإن كان أصلاً مرفوضاً ، وإنما كان هو القياس ، لأن (فاعلت) فى العدة والحركة والسكون مثل (أفعلت) فمن حيث قلت : (أكرمت إكراماً) كان القياس أن تقول : (قاتلت فيتالاً) ليكون على وزن (أكرمت إكراماً) ولكنهم استخفوا طرح الياء ، واكتفوا بالكسرة منها ... فحمل أبو عثمان (الحياء ، والعياء) على غير ما هو مطرد فى بابهِ " (١) .

(١) التصريف ص ٤٢٢ .

(٢) المنصف ص ٤٢٢ ؛ وينظر : ص ٤٢٣ ، ٤٢٤ .



هذا وقد أكد سيبيويه (١) ، والمبرد (٢) على أن (فاعلت) مصدره اللزوم الذى يلزم ولا ينكر كلزوم الاستفعال) لـ (استفعت) هو (المفاعلة) .

وقد أكد أيضا الشيخ خالد على كون (فيعال) مصدرًا لـ (فاعل) ليس قياساً كما هو ظاهر كلام المازنى ، لأنهم قد يتكونه ، ولايتكون (المفاعلة) قالوا : جالس مجالسه ، ولم يقولوا : جالسا (٣) .

ومثل ذلك : ناجى مناجاة ، ولم يقولوا : نجاء ، وكذلك : قاعد مقاعدة ولم يقولوا : قعاداً .

هذا وقد أكد المازنى أيضاً على أن (حايت) هو (فاعلت) وأن مصدره (فيعال) وألزم الياء - بخلاف قاتل قتال - كراهية اجتماع الحرفين من جنس واحد (٤) فيقال : حاء ، وععاء ، وههاء .

ومهما يكن من أمر فإن رأى الأول للمازنى من أن (حايت) وأخواتها من باب (فعلل) وهو الراجح لقولهم فى المصدر : (الحاحاة ، والعاعة ، والهاهاة) بمنزلة : (الدرجة ، والقلقلة ، والزلزلة) .

وهذا الأصل لاينكر فى مصادر بنات الأربعة ، وهو ما عليه سيبيويه وجمهور النحويين (٥) .

(١) الكتاب ج٤ / ٨٠ ، ٨١ .

(٢) المقتضب ج٢ / ٩٧ ، ٩٨ .

(٣) التصريح ج٢ / ٧٦ .

(٤) التصريف ص ٤٢٢ .

(٥) ينظر الكتاب ٣٩٤/٤ ، وشرح السيرافي ٣١١/٥ ، والنكت فى تفسير الكتاب ٣٧٣/٣ .

هذا وقد ذكرنا أن (حاحيت) وأخواتها الألف فيه أصله الواو كـ
(ضوضيت ، وفوقيت) عند المازنى ، وأصله الياء عند الخليل وتابعه
فى ذلك ابن جنى ، وجعله القياس .

وأن ما ذهب إليه المازنى فى رأيه الثانى من أن (حاحيت) على
وزن (فاعلت) فقد رده ابن جنى - كما سبق - وكذلك لم يقل به
جمهور النحويين لترجيحهم القول الأول وهو كونه على وزن (فعَّل)
مستدلين على صحته بالإتيان بمصدره على وزن (فعلة) - كما
سبق - .

والله أعلم .

٧- حكم حمل المصدر على الجمع من حيث الإظهار فى (تحية)

ذهب أبو عثمان المازنى إلى جواز قياس المصدر على الجمع فى
حالة الإظهار وعدم الإدغام مع تجويزه الإدغام معتبراً إياه هو الأكثر ،
وأن الإظهار دون ذلك .

أما ابن جنى فقد رد قياس المصدر على الجمع مبيناً الفرق بينهما
وعليه فقد حتم الإدغام .

قال المازنى : " والإظهار عندى جائز ، والإدغام أكثر ، وجاز
الإظهار ، كما جاز فى جمع (حياء) حين قلت : (أحيية) لأن الهاء لـ

(أَفْعَلَةٌ) إذا كانت جمعاً لازمة ، لاتفارق ، فلذلك كانت كـ (تَحِيَّةٌ) حيث كانت الهاء فيه لا تفارق " (١).

وقال ابن جنى : " يقول : فإذا جاز أن تظهر (أَحْيِيَّةٌ) مع أن الهاء فى (أَفْعَلَةٌ) لازمة ، وليست كهاء (مُعْيِيَّةٌ) لأنه لم يكن فى الأصل (أَحْيِيٌّ) ثم دخلت الهاء ، بل الهاء لازمة لـ (أَفْعَلَةٌ) إذا كانت جمعاً ، كلزومها لـ (تَحِيَّةٌ) ورأيتهم قد أظهروا (أَحْيِيَّةٌ) جاز أيضاً أن أظهر (تَحِيَّةٌ) " (٢).

ويقصد ابن جنى بقوله - فى تفسيره لكلام المازنى - : " أن الهاء فى (أَفْعَلَةٌ) لازمة ، وليست كهاء (مُعْيِيَّةٌ) ، لأنه لم يكن فى الأصل (أَحْيِيٌّ) : أن السبب فى الإظهار فى (مُعْيِيَّةٌ) أن الأصل التذكير ، والتأنيث فرع عليه فمذكرها (مُعِيٌّ) فلم يجز الإدغام فيه ، فلذلك ظهرت فى (مُعْيِيَّة) المؤنث ، و (أَحْيِيَّةٌ) ليست مثلها ، لأنه لم يكن لها فى الأصل (أَحْيِيٌّ) ثم دخلت الهاء لتفرق بين المذكر والمؤنث بل الهاء هاء صيغة (أفْعَلَةٌ) التى هى صيغة الجمع للممدود القياسى (حياء) الذى أصله (حياي) ، فبان الفرق " (٣).

ثم يرد ابن جنى ما ذهب إليه أبو عثمان بقوله : " والذى ذهب إليه ضعيف " ، ذاكراً أن " الفصل بين (تَحِيَّةٌ وَأَحْيِيَّةٌ) أن (أَحْيِيَّةٌ) جمع ، والجمع فرع عن الواحد ، فأنت إذا جئت بالواحد فقلت : (حياء) زال ماكرهته من اجتماع الياءين ، وليس كذلك (تَحِيَّةٌ) لأنها مصدر ،

(١) التصريف ص ٤٤٢ .

(٢) المنصف ص ٤٤٢ .

(٣) المنصف ص ٤٤٠ ، ٤٤١ بتصريف .

والمصدر أصل لافرع وليس يمكنك فيها ما يمكنك في الجمع الذي هو فرع على الواحد .

ألا ترى أن (تحية) ليس ثانياً عن أول ، كما أن الجمع ثان عن الواحد ؟ فالإدغام فيها لا يجوز غيره فهذا فرق ما بينهما " (١) .

وذكر ابن جنى أن بعض أصحابه حكى عن أبي على أنه قال : إنما لم يجر إظهار (تحية) كما جاز إظهار (أحيية) لأن (تحية) موضع قد هربوا فيه من كثرة الياءات والكسرة ، لأن أصله : (تحيياً) فلو أظهرت فقلت : (تحيية) لكنت قد رجعت إلى ما هربت منه من إظهار الياءات ، فكرهوا العودة إلى ما هربوا منه ، فأدغموا ليس غير ، وهذا قول سديد كما تراه .

وأيضاً فليست الهاء في (أحيية) بدلا من شئ في حشو الكلمة ، وإنما هي زائدة للتأنيث ، والهاء في (تحية) بدل من ياء (تفعيل) فهي ألزم ، فقويت الحركة فوجب الإدغام في (تحية) " (٢) .

ومن الغريب أن يذكر ابن جنى أن (أحيية) ليس لها مذكر : (أحيى) وأن الهاء فيها للجمع ، ثم يذكر هنا أن الهاء للتأنيث . وأغرب من هذا أن يتدارك ابن جنى على نفسه في رده على المازني بإجازته الإظهار على ضعف بما حكاه أبو زيد في مصادره : (تعية وتعيية) بالإظهار

(١) السابق ص ٤٤٢ ، ٤٤٣ .

(٢) السابق ص ٤٤٣ .



وجعل أن هذا يؤنس بترك إدغام (تحية) (١) . وذلك بأن يقال : (تحيية) .
- والله أعلم - .

٨- جمع ما كان على مثال (عنكبوت) من (أويت) .

ذهب أبو عثمان المازني إلى أنه سيكون على (فعائل) ———
(عناكيب) بتصحيح اللام الأولى وذلك بإتيانها ياء على أصلها - كما
سيوضح - رغم تعدد الياءات في (أويت) على هذا المثال .

أما ابن جنى فيرى جواز قلبها همزة لئلا تتوالى الياءات وإليك
المسألة وكيفية الجمع .

أولاً : جمعه بدون تعويض على (فعائل) .

قال المازني : " ولو جمعته من (أويت) لقلت : (أوايا) فغيرت ،
لأنك لو جئت به على أصله لقلت : (أواء) فصار كـ (جدول) من
(أويت) فهزمت في الجمع ثم غيرت ، لأنها عرضت في الجمع " (٢) .

ومعنى قول المازني أنه كان ينبغي أن تجمع على (أوايي) فقلبت
الياء الأولى همزة ، وحذفت الثانية ، وعوض عنها بالتونين كـ (جوار
وغواش) وبذلك تكون على وزن (فعائل) ولكن لما كانت هذه الهمزة
عارضة في الجمع ردت إلى أصلها فصار الجمع (أوايا) وعلى ذلك
يكون وزنها (فعائل) وبذلك تكون موازنة لـ (عناكب) جمعاً .

(١) المنصف ص ٤٤٣ .

(٢) التصريف ص ٤٩٣ .



هذا وقد أخذ ابن جنى يوضح قول أبي عثمان بقوله : " أصل هذه المسألة : (أواي) فاكتنف الألفَ واوٍ وياءً فلزم همز الياء على قول سيبويه ، فصارت في التقدير : (أواءِ) ثم غيرت الهمزة ، لأنها عرضت في الجمع واللام معتلة ، فصارت بعد أن فتحتها : (أواءِ ، بوزن : خطأ) فقلبت الهمزة ياءً ، فقلت : (أوايا) .

وقول المازني : (لأن أصلها : أواءِ) يريد أن أصل هذه الياء من (أوايا) هو الهمزة في (أواءِ) ونحن نعلم أن تلك الهمزة إنما قلبت عن الياء الأولى من (أواي) والأمر كما ذكر ، لأن الياء في (أوايا) ليست الياء في (أواي) ، إنما هي بدل من الهمزة في (أواءِ) ، والهمزة بدل من الياء في (أواي) فإنما الياء في (أوايا) بدل من الهمزة المبدلة من الياء في (أواي) .

وأما تشبيهه ذلك بـ (جدول) مـن (أويت) فلأنك لو بنيت (جدولاً) من (أويت) لقلت : (أوي) ولو جمعته (أوايا) وكان أصله : (أواو) فهزمت الواو الثانية لوقوع الألف بينها وبين الواو الأولى ، فصارت (أواءِ) وعرضت الهمزة في الجمع واللام معتلة ، فأبدلت من الكسرة فتحةً ، فصارت : (أواءِ) ثم أبدلت الهمزة ياءً ، فصارت : (أوايا) ولا فصل في ذلك بين الواوين ، والواو والياء .

وذكر ابن جنى أن أبا الحسن الأخفش لايهمز جمع مثال (عنكبوت) من (أويت) لأنه يصير إلى (أوائى) وهو لايهمز ما بعد الألف حتى يكتنف الألف واوان ، وهنا إنما اكتنفها واوٍ وياءً ، وكلهم مجمعون على

همز جمع مثل (جدول) من (أويت) لأن الألف يكتنفها واوان فالهمز فيه واجب بلا خلاف^(١).

ثانياً : جمعه بتعويض - يعنى الياء - على (فعائل) .

قال أبو عثمان : " ولو عرضت لقلت : (أوايُّ) كما ترى ، كما تقول : (طواويس ، وعواوير) فلم تهمز^(٢) .

فنلاحظ أن المازنى قد حتم في هذا الجمع عدم الهمزة فلا يقال : (أوايُّ) بقلب الياء الأولى همزة فتكون على : (فعائل) بل يوجب تصحيحها لتصحيح واو (طواويس ، وعواوير) رغم أن ألفهما وسط واوين ، وهو مما أجمع عليه النحويون بقلب الواو الثانية التى وقع بينها وبين ما قبلها ألف ، وهذا بخلاف (أوايُّ) وهو مما اكتنف ألفه واو وياء ، وهذا مما منع فيه الأخفش القلب ، لأن مذهبه أن القلب لا يكون إلا بين واوين - وعلى ذلك يكون التصحيح فى (أوايُّ) من باب الأولى .

أما ابن جنى فقد رأى جواز القلب همزة بقوله : " اعلم أنك تجرى (أوايُّ) فى هذا مجرى (فعائل) من (رميت) إذا قلت : (رمايُّ) .

ويجوز عندى على قول من قال : (رمائُّ) فهمز لاجتماع الياءات أن يقول هنا : (أوايُّ) فيهمز ، وليس الهمز من أجل ما اكتنف الألف ، وإنما هو لكثرة الياءات بعد الألف " .

(١) المنصف ص ٤٩٣ ، ٤٩٤ .

(٢) التصريف ص ٤٩٤ .

وأخذ ابن جنى يبرهن على رأيه بقوله : " ألا ترى أن (رمائي) قد أجازوا همزه ، وليس قبل الألف ما يُكْرَهُ فيهمز من أجله ، إنما هي ميم ؟ .

وقد أجازوا أن تبدل الأولى واواً فيقولوا : (رماوى) وقياسه فى هذا (أووى) فاعلم !!

وعلى هذا أجازوا فى النسب إلى مثل (راية ، وطاية : رايى ، ورائى ، وراوى ، وطائى) " (١) .

والذى أراه أنه قد تساوت كفتا كل من المازنى ، وابن جنى فى هذه المسألة لاستشهاد كل منهما بما يعضد رأيه ويقويه .

- والله أعلم - .

٩- بناء (ضرب) على وزن (اطمأن) .

ذكر أبو عثمان المازنى أن لصوغ (ضرب) على مثال (اطمأن) طريقتين :

أولهما : للنحويين ، والثانية : لأبى الحسن الأخفش .

واختار المازنى الأولى ، وخطأ الثانية ، وانتصر ابن جنى للثانية المتمثلة فى صاحبها أبى الحسن .

وإليك بيان الرأيين وما قيل فيهما :

(١) المنصف ص ٤٩٤ .



قال المازني : " وكان أبو الحسن الأخفش يقول فيها من (ضرب) وأخواته : (اضْرَبَّ) .

والنحويون يقولون (اضْرَبَّ) - بسكون اللام الأولى - ويقولون : (اطْمَأَنَّ) أصله : (اطْمَأَنَّ) وهو كما قالوا ، إلا أنك تعلم أن الهمزة في (اطْمَأَنَّ) أصل ، واحدى النونين أصل ، ولا يجتمع في أواخر الأسماء والأفعال لآمان زائدتان ، فإذا بنيتها من (ضرب) فجعلت اللام الأولى أصلاً جمعت في آخرها لآمين زائدتين ، وإن جعلت الطرف أصلاً جمعت أيضاً لآمين زائدتين ، فيكون جمعك بين ما لا يجتمع مثله خطأ .

ولكنك إذا جعلت الأولى ملحقة ، وجعلت الوسطى أصلاً ، وجعلت الطرف زائدة لم تجمع بين لآمين زائدتين ، فهذا أقيس وأحسن ففهمه فإنه لا يجوز في القياس غيره .

فإذا جعلت الأولى ملحقة لم يجز أن تلقى عليها حركة الثانية ، لأن الهمزة التي في (اطْمَأَنَّ) ليست بنون ، والباء الوسطى باء ليست مخالفة للتي قبلها ، فإذا ألقيت عليها حركة الباء الوسطى لم يجز أن يجئ بثلاث باءات فأقررتهن على أصولهن لذلك .

قال أبو عثمان : والقول في هذا خلاف قول أبي الحسن الأخفش ، فإذا جعلت الأولى ملحقة جرى عليها مايجرى على ما هو من نفس الحرف ، فألقيت حركة اللام الثانية على اللام الأولى كما فعلت ذلك



بهمزة (اطمأن) حين ألقيت عليها حركة النون وأجريتها ذلك المجرى .
وهذا قول الأَخْفَش " (١) .

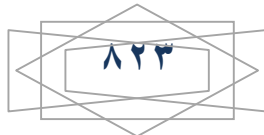
ومعنى قول المازنى أنه فى بناء (ضرب) على مثال (اطمأن) قد تعددت فيه لامات ثلاث ، وهى من جنس واحد ، حيث إنها ثلاث باءات فأعدل الأقوال فى ذلك أن تجعل الباء الأولى ملحقة ، والثانية أصلاً والثالثة زائدة . ولم تجعل الأولى أصلاً ، ولا الأخيرة لئلا يتوالى زائدان .

والأخفش - فيما نسبه إليه المازنى - قد جعل الباء الأولى ملحقة وأجرى عليها كل ما جرى على الأصلية فى (اطمأن) والتى أصلها (اطمأن) فألقى حركة النون الأولى على الألف الساكنة ، وأدغم النون الساكنة بعد نقل حركتها فى النون الأخيرة فأصبحت (اطمأن) وعليه يكون (ضرب) على مثالها : (اضرب) والتى أصلها : (اضرب) فنقلت حركة الباء الثانية إلى الأولى ليتسنى إدغام الثانية فى الثالثة .

ورده المازنى بأن ذلك لايجوز قياساً وذلك بأن ألف (اطمأن) أصلية وليست زائدة ، ولا ملحقة وذلك بخلاف الباء الأولى من (اضرب) ، وذكر المازنى أن النحويين يقولون : (اضرب) بإدغام الباء الأولى فى الثانية ، وذكر أن هذا هو الراجح عنده .

كما أنه قد قرر أن أعدل الأقوال أن تكون الأولى ملحقة ، والثانية أصلاً ليفصل بها بين الزائدتين : الأولى التى للإلحاق والثانية الزائدة .

(١) التصريف بشرح المنصف ص ٤٩٦ .



فأقول للمازنى : إن الإلحاق لا يوجب الإدغام (١).

فكيف ادغمت الباء الأولى - التى للإلحاق - فى الثانية الأصلية ؟

كما أننا نلاحظ من نص المازنى أيضاً أن النحويين فى رأيهم هذا كانوا يراعون أصل الزنة ، وكان الأخفش يراعى ما عرض لـ (اطمأنن) من الإدغام ونقل الحركة ، فيفعل كذلك فى مثاله من الضرب وقد ذكر المازنى رأى الأخفش فى موضع آخر وخطأه أيضاً بقوله : " وما أرى قول أبى الحسن إلا غلطاً ، لأنه إنما يفعل هذا إذا اختلفت اللامات .

ألا ترى أن (اطمأنن) لامه الأولى همزة ، والأخريان من جنس واحد ، فلم يصل إلى الإدغام حتى ألقى حركة الأولى على الهمزة .

وليس ذلك فى باب (ضرب) لأن اللامات من جنس واحد ، فأنت إذا غيرت لم يخرجك ذلك من أن يكون الاستئقال على حاله كما قال سيبويه فى (فَعَلَّ) من (رَدَدْتُ) لا أغيره ، لأنه لو فعلت ذلك لصرت من كثرة الدالات إلى مثل ما فررت منه ، فأقررت البناء على أصله ، فكذلك هذا إذا بنيته على مثل : (اطمأنن) تركته على أصله ، فكان ذلك أثبت وأقيس من التغيير " (٢).

أما ابن جنى فقد أخذ ينتصر لأبى الحسن الأخفش راداً على أبى عثمان رأيه فى ذلك قائلاً : القول فى هذا أن أبا الحسن لما هرب من

(١) شرح التصريف للثمانينى ص ٤٧١ .
(٢) التصريف بشرح المنصف ص ٤٩٧ ، ٤٩٨ .

جمع لامين زائدتين فجعل الباء الأولى ملحقة ، والوسطى أصلاً ،
والآخرة زائدة ليفصل بالأصل - الوسطى - بين الزائدتين ...

وكانت العرب قد أجرت المُلحَق مُجرى الملحَق به في نحو : (مَهْدِدٍ ،
وَقَرْدِدٍ ، وَأَفْعَنْسَسَ ، واحْتَنَّكَ) فأظهروا التضعيف في هذا ونحوه ،
وتحملوا الكلفة بإظهاره ليكون ذلك بوزن (جَعْفَرٍ ، وَسَلْهَبٍ ، وَاخْرَنْجَمَ ،
وَاخْرَنْطَمَ) أجروا أيضا الباء الأولى من الثلاث مجرى الهمزة مــــن
(اطمأن) فكما أن الهمزة قد أُلقيت عليها فتحة النون الأولى ، وأدغمت
النون المسلوبة الحركة في التي بعدها ، كذلك ألقى أبو الحسن الأَخْفَشُ
فتحة الباء الثانية على الباء الأولى ، فحركها ، وأدغم الثانية في الثالثة
، فقال (اضْرَبَّ) (١).

وقال ابن جنى أيضاً راداً على المازنى ومؤيداً الأَخْفَشُ : " لما كان
أصل (اطمأن) : (اطمأنن) كرهوا تحرك حرفين من جنس واحد ، كما
كرهوا ذلك في (احمر) فأسكنوا الأول وطرخوا حركته على الهمزة ، ثم
أدغموه ، فزال ما يستثقلون .

وأبو الحسن إذ قال : (اضْرَبَّ) فهناك من الاستثقال مثل ما في
(اضْرَبَّ) لاجتماع اللامات !! .

ألا ترى أن العرب لم تقل في (رَدَدَ) : (رَدَدَّ) ولا في (قَلَّلَ) :
(قَلَّلَّ) لأنهم لو فعلوا ذلك لوقعوا في مثل ما منه هربوا من اجتماع
اللامات .

(١) المنصف ص ٤٩٦ ، ٤٩٧ .

فإن قال قائل : فأنت إذا قلت : (اضربَّ) فأدغمت الوسطى في الآخرة لم تجمع بين حرفين من جنس واحد متحركين ، وإذا قلت : (اضربَّ) فأسكنت الباء الأولى فقد جمعت بين الأخرين متحركتين ، ورأيت اجتماعهما أيسر من التغيير الذي يصيرك من كثرة الدالات إلى مثل ما هربت منه .

فهذا على مذهب النحويين الذي صوّبه أبو عثمان وأرى أبو عثمان في هذا قد غصب أبا الحسن حقه ، وذلك لأن لأبي الحسن أن يقول : إن (ردّد) إنما لم يغيّر بناؤه من قبل أنّ العينين لم تباشرا إحداهما صاحبتهما في كلام العرب قاطبة إلا والأولى مسكّنة مدغمة في الثانية ، وذلك نحو : (قطع ، وكسر ، وسكّر ، وعُفّ ، قنّب ، وكذّاب ، ...) فلو غيروا (ردّد) لجمعوا بين العينين ، غير مدغمة الأولى منهما في الأخرى ، ولا تجد هذا إلا مع الفصل بينهما بالحرف نحو : (غدوّدن ، وعثوّتل)

وأما اللامان فيلتقيان غير مدغمة أولاهما في الأخرى ، وذلك نحو : (قرّدّد ، وجلبّب) فقياس أبي عثمان اللامين في هذا على العينين ظلم منه لأبي الحسن " (١) .

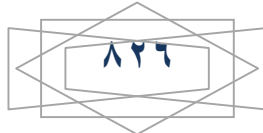
وصرح ابن جنى بأن الصواب عنده ما ذهب إليه أبو الحسن لما ذكر (٢) .

ولا يخفى ما في كلام ابن جنى من براعة وحسن تعليل .

وبالرغم من قوة دفاع ابن جنى عن رأى الأخفش فإنه يصرح في الخصائص باستواء الرأيين في الصواب بقوله : " فأما قول أبي الحسن

(١) المنصف ص ٤٩٨ ، ٤٩٩ .

(٢) ينظر المنصف ص ٤٩٩ ؛ وينظر شرح الشافية ج ٣ / ٢٩٨ .



في مثال (اطمأن) من الضرب (اضْرَبَّ) ، وقول النحويين فـيـه
 (اضْرَبَّ) فليس تحريفاً ، وإنما هذا عند كل واحد من القيلين هو
 الصواب " (١) .

والله أعلم .

١٠- كراهية اجتماع أربع ياءات في المتصل .

يرى أبو عثمان المازني أنه إذا نُسب إلى اسم منتهٍ بياعين جاز
 الجمع بين هذين الياعين وياء النسب المشددة ، لأن ياء النسبة في تقدير
 المنفصلة ، وذلك بخلاف ما إذا جتمعت في كلمة واحدة وليس المراد
 النسبة ويشرح ابن جنى كلام المازني من غير تعقيب عليه .

ويذكر ابن جنى كلاماً أيضاً لأبي علي رد فيه على المازني ، ولم
 يعلق ابن جنى عليه بالرفض أو القبول ، فهذا يعد اقراراً ضمناً بموافقة
 ابن جنى لأبي علي في رده على المازني .

فقال المازني في معرض حديثه على بناء (رميت) على مثال :
 (حَمَصِيصَةٌ) : " ومن قال في (حَيَّة ، وَأُمِّيَّة) - فـيـ النسب - :
 (حَيٌِّّ ، وَأُمِّيٌّ) فجمع بين أربع ياءات ، لم يقل مثل ذلك في
 (حَمَصِيصَةٌ) من (رميت) ولم يكن فيها إلا التغيير ، وهذا أقيس ، وكان
 الخليل وسيبويه والأخفش يرونه ، ولا أراه - كما قالوا - لما ذكرت لك
 من العلة " (٢) .

(١) الخصائص ج ٢ / ٢٠٥ .

(٢) التصريف ص ٥٠٣ .



ويقصد أبو عثمان بقوله : "ولم يكن فيها إلا التغيير ، وهذا أقيس () : بأنه إذا بنينا من (رميت) على مثال (حَمَصِيصَة) قلنا : (رَمَوِيَّة) ، وكانت قبل تغييرها : (رَمِيَّة) فقلبت اللام الأولى ألفاً - وهى على وزن (فعليَّة) - لتحركها وانفتاح ما قبلها ، لأنها بإزاء الصاد الأولى من (حَمَصِيصَة) فصارت فى التقدير : (رمائية) ، وياء النسب لابد لها من أن يكسر ما قبلها ، ولم يمكن تحريك الألف لثلاث تنقلب همزة، ولا إقرارها ، لأن شرط ياء الإضافة كسر ما قبلها ، فأبدلت واواً ، فصارت : (رَمَوِيَّة) ولم تبدل ياء ، لأنك من الياء هربت (١).

ويشرح ابن جنى كلام المازنى الأول بـ " أنه قد تحصل من مذهبه - على هذا القول أن الذى حسنّ لهم جمع أربع ياءات فى (حَيِّ ، وأُمِيٍّ) إنما هو لأن ياءى الإضافة منفصلتان مما قبلهما ، وليس كذلك الياءان الآخرتان فى (رَمَوِيَّة) لأنهما ليستا منفصلتين - لأنهما بإزاء الياء والصاد الأخيرة من (حَمَصِيصَة) فلما لزمتا كانتا أثقل من ياءى الإضافة فلهذا امتنع مما أجازته الأولون (٢).

ويذكر ابن جنى رد وأبى على الفارسي على المازنى بأنه يقال للمازنى : " إن العلة فى قلب الياء ألفاً ثم واواً إنما هو اجتماع الياءات ، لافرق بين اللازم والمنفصل .

(١) التصريف ص ٥٠٢ ؛ وينظر المنصف نفس الصفحة .

(٢) المنصف ص ٥٠٣ .



وأيضاً فإن في آخر (حَمَصِيصَة) من (رميت) ياعين زائدتين يشبهان ياعى النسب ، وذلك لأن ياء (حمصيصة) زائدة ، والصاد مكررة ، فهي أيضاً زائدة فجزتا مجرى ياعى النسب ، والعلة واحدة ^(١).

وكان ابن جنى مقتنع بما قاله أبو علي بدليل أنه لم يعلق على قوله كما سبق أن ذكرنا أما ما نسبه المازني إلى الخليل وسيبويه والأخفش وخطأهم فيه ففيه نظر ، لأنه هو نفسه لم يخرج عما قاله سيبويه : " وتقول في مثل (حَمَصِيصَة) من (رميت) : (رَمَوِيَّة) وإنما أصلها : (رَمِيَّة) ولكنهم كرهوا هاهنا ما كرهوا في (رَحِي) حيث نسبوا إلى (رحى) فقالوا : (رحوى) لأن الياء التي بعد الميم لو لم يكن بعدها شئ كانت كياء (رحى) في الاعتلال ، فلما كانت كذلك تعتل ، ويكون البدل أخف عليهم ، وكرهوها وهي واحدة - كانوا لها في توالي الياءات والكسرة فيها أكره ، فرفضوها ، فإنما أمرها كأمر رحى في الإضافة " ^(٢).

وكذلك مثل الصمكيك ، تقول : رَمَوِيٌّ ^(٣) .

وصمكيك مثل حمصييص في الزنونة ، أي (فعليل) والتي عليها (رمريٌّ) بعد التغيير .

وقال سيبويه أيضاً في موضع آخر : " وسألته عن الإضافة إلى (حِيَّة) فقال : (حَيَوِيٌّ) ، كراهية أن تجتمع الياءات ، والدليل على ذلك قول العرب في حِيَّة بن بهدلة : حَيَوِيٌّ ، وحركت الياء لأنه لا تكون

(١) السابق نفس الصفحة .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٠٦ .

(٣) الكتاب ٤ / ٤٠٦ ؛ وينظر : شرح الكتاب للسيرافي ج ٥ / ٣٤٦ ، ٣٤٧ .



الواو ثابتة ، وقبلها ياء ساكنة . فإن أضفت إلى نية قلت : لووى لأئك
احتجت إلى أن تحرك هذه الياء ، كما احتجت إلى تحريك ياء حية ، فلما
حركتها رددتها إلى الأصل كما تردّها إذا حركتها في التصغير " (١).

إذا فلم يقل سيويه - رواية عن الخليل بعدم التغيير في (حيّ) ،
وأميّ (رغم ذكر يونس لها بأنه لغة (٢).

وحكاها سيويه كذلك على أنها لغة بقوله : " ومن قال في النسب إلى
(أمية : أميّ ، وإلى حية : حيّ) تركها على حالها " (٣).

وبين الرماني علة تركها على حالها هو أن الياء لما كانت قوية
بالتشديد الذي فيها حتى تتصرف بوجوه الإعراب مثل كرسى صارت
كالحرف الصحيح (٤).

١١ - حقيقة عين ولام (حيوان)

ذهب أبو عثمان المازني إلى أن عين (حيوان) الياء ، وأن لامة
الواو ، وأما الخليل فيراه من المضعف اليائي ، وأن اللام أصلها ياء ،
ولكنها قلبت واواً ، لئلا يجتمع ياءان ، لما يترتب على اجتماعهما من
الثقل ، ويقول الخليل - فيما نسبه إليه المازني - جزم ابن جنى .

قال المازني : " وأما قولهم : (حيوان) فإنه جاء على ما
لايستعمل ، ليس في الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياء ، ولامه واو

(١) السابق ج٣ / ٣٤٥ .

(٢) السابق ج٣ / ٣٤٤ .

(٣) الكتاب ج٤ / ٤٠٨ .

(٤) شرح كتاب سيويه للرماني ج١ / ٤٨ ، ٦٤ ، ٩٤ ، ١٠١ ، ١٠٥ .

؛فلذلك لم يشنقوا منه فعلاً ، وعلى ذلك جاء (حَيَوَة) اسم رجل فافهمه.

وكان الخليل يقول : (حيوان) قلبوا فيه الياء واواً لئلا يجتمع ياءان استثنائاً للحرفين من جنس واحد يلتقيان ، ولا أرى هذا شيئاً ، ولكن هذا كقولهم : (فَاظ - الميت - يفيظ فيظا وفوظا) فلا يشنقون من (فَوْظ) فعلاً^(١).

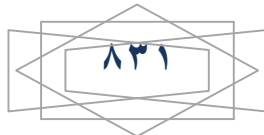
أما ابن جنى فقد قال : " القول فى هذا ما قاله الخليل ، وتشبيهه أبى عثمان (الحيوان) فى أنه لم يشنق منه فعل - ب (فَوْظ) ليس بمستقيم ، و (فَيْظ ، وفَوْظ) لغتان كما ترى .

قال أبو على : لأنه لا يُنكر فى كلامهم أن يكون فيه ما عينه ياء ، وواو - يعتقان عليه - نحو قولهم : (تاه يتيه ، وطاح يطيح) وقالوا : (هو أتوه منه ، وأطوح منه) .

فهذا ونظيره كثير فى كلامهم ، وليس فى كلامهم مما عينه ياء ، ولامه واو شئ نعلمه ، فنقيس (الحيوان) عليه .

فأما قولهم فى العلم : (حَيَوَة) فالواو فيه بدل من الياء ، وأصله : (حَيَّة) وجاز ذلك فيه لما كنت عرفتك من أنه قد يجئ فى الأعلام ما لا يجئ فى غيرها ، وذلك نحو : (مَوْرق ، تَهْلل ، ومَعْدِ يَكرب)

(١) التصريف بشرح المنصف ص ٥١١ .



وإنما حمل الخليل (الحيوان) على أنه من مضغف الياء ، وأن الواو فيه بدل من الياء ، لأنه من الحياة ، ومعنى الحياة موجود في قولهم : (الحيا - للمطر) .

ألا ترى أنه يحيى الأرض والنبات ؟ كما قال تعالى : { لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا }^(١) ، و { فَاحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا }^(٢) .

وهذا كثير في القرآن والشعر ، وهم يقولون في تثنيته : (حييان) بالياء لا غير .

فلهذا عندى - ذهب الخليل إلى أن (الحيوان) من مضاعف الياء لما وجد معناه كمعنى (الحيا - للغيث) فلما لم يجد في الكلام ما عينه ياء ، ولامه واو نحو : (حيوت) ، ورأى معنى (الحيوان) من معنى (الحيا - للمطر) حملة عليه لهذين السببين .

وبقى أبو عثمان بلا دلالة تدل على قوله ، فمذهب الخليل فى هذا الوجه الذى لا محيد عنه ، ولا مصرف إلى غيره "^(٣) .

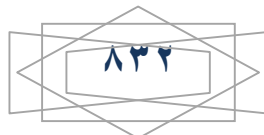
وكذلك يمكن الرد على أبى عثمان فى قوله : " بأن (حيوان) جاء على ما لا يستعمل ، ليس فى الكلام فعل مستعمل عينه ياء ولامه واو ، فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً " ^(٤) - بما قاله ابن جنى فى موضع آخر

(١) سورة الفرقان من آية ٤٩ .

(٢) سورة فاطر من آية ٩ .

(٣) المنصف ص ٥١٢ .

(٤) التصريف ص ٥١١ .



نقلًا عن الخليل: " بأنه استغنوا عن استعمال الفعل من (حيبت) مما لا مه ياء كعينه " (١).

ولم يقف ابن جنى عند هذا الحد من الرد على المازني في كتابه المنصف بل أخذ يدلل ويبرهن على صحة ما ذهب إليه الخليل ، وذلك من خلال التمثيل والتنظير في كتابه الخصائص أيضاً في باب عنون له بـ (باب العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف) فقال :

" اعلم أن هذا موضع يُدفع ظاهره إلى أن يعرف غوره وحقيقته ، وذلك أنه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها ، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختلف اللفظان فيخفاً على اللسان .

وذلك نحو (الحيوان) ، ألا ترى أنه عند الجماعة - إلا أبا عثمان - من مضاعف الياء ، وأن أصله : (حبيان) ، فلما ثقل عدلوا عن الياء إلى الواو . وهذا مع إحاطة العلم بأن الواو أثقل من الياء ، لكنه لما اختلف الحرفان ساغ ذلك ، وإذا كان اتفاق الحروف الصحاح القوية الناهضة يكره عندهم حتى يبدلوا أحدها ياء نحو : دينار ، وقيراط ، وديباج - فيمن قال : دبببج - كان اجتماع حرفي العلة مثلين أثقل عليهم .

نعم ! وإذا كانوا قد أبدلوا الياء واواً كراهيةً لالتقاء المثلين فـ (الحيوان) فإبدلهم الواو ياءً لذلك أولى بالجواز وأحرى . وذلك قولهم : (ديوان) ... وليس لقائل أن يقول : فلما صار (ديوان) إلى (ديوان)

(١) المنصف ص ٥١٢ .



فاجتمعت الواو والياء وسكنت الأولى ، هلا أبدلت الواو ياء لذلك ؛ لأن هذا ينقض الغرض ، ألا تراهم إنما كرهوا التضعيف في (دَوَّان) فأبدلوا ليختلف الحرفان ، فلو أبدلوا الواو فيما بعد للزم أن يقولوا : (دِيَّان) فيعودوا إلى نحو مما هربوا منه من التضعيف ، وهم قد أبدلوا (الحيان) إلى (الحيوان) ليختلف الحرفان ، فإذا أصارتهم الصنعة إلى اختلافهما في (ديوان) لم يبق هناك مطلب .

وأما (حيوة) فاجتمع إلى استكراههم التضعيف فيه وأن يقولوا : (حِيَّة) أنه علم ، والأعلام يحتمل لها كثير من كُلف الأحكام^(١).

أما سيبويه فقد قال : " وأما قولهم : (حيوان) فإنهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة ، ولم يكونوا ليلزموها الحركة هاهنا ، والأخرى غير معتلة من موضعها ، فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان كما أبدلوها في (رَحَوِيَّ) حيث كرهوا الياءات فصارت الأولى على الأصل ، كما صارت اللام الأولى في (مُمِلَّ) ونحوه على الأصل حين أبدلت الياء من آخره^(٢) .

ومعنى قول سيبويه : " ولم يكونوا ليلزموها الحركة هاهنا ، والأخرى غير معتلة من موضعها " :

يعنى أنه كان في (حِيَّان) ياءان ، الأولى ساكنة ، والأخرى متحركة ، فغيروا الأولى بأن فتحوها ، فكرهوا ترك الثانية على حيالها ، وقد غُيِّرَت الأولى ليعلم أن الكلمة مغيرة لوجود الواو في موضع الياء .

(١) الخصائص ج٢ / ٢٦٢ .
(٢) الكتاب ج٤ / ٤٠٩ ؛ وينظر : المقتضب ج١ / ٣٢٢ .



ومعنى قوله : " كما صارت اللام فى (مُمْلٌ) ونحوه على الأصل حين أبدلت الياء من آخره " :

يعنى أن (مُمْلٌ) أصله : (مُمْلٌ) ولكنهم تركوا التضعيف فى قولك : (أملت) فأبدلوا اللام ياءً كما قالوا : (تظنَّيْتُ) ، والأصل : (تظنَّنتُ) ، وغيروا الحرف الثانى دون الأول كما غيروا الحرف الثانى فى (حيوان) حين صيروه واواً (١).

فكما هو واضح من كلام سيبويه أنه يرى أن اللام فى (حيوان) أصلها الياء - كما رأى الخليل - وذكر العلة فى قلبها واواً .

أما المبرد - فيما نقله عنه الأعمش - فيرى أيضاً أن لام (حيوان) أصلها الياء بقوله : (حيوان) أصله : (فَعَلان) ساكن العين ، لأن (فَعَلان) يفتح العين - إنما يجئ فيما يكون اضطراباً نحو : الغليان ، والنزوان ، فلما قلبوا اللام واواً لزمها القلب فتصير واواً قلبها ياءً ساكنة فيلزمها الإدغام فيصير (حيان) مثل (أيام) فحركوا العين ، وأبدلوا اللام واواً لأنهم قالوا : (حياً) فاستثقلوا جمع الياءين فأبدلوا الثانية واواً ، وإنما استثقلوا (حيان) كما استثقلوا (حياً) وإن كان (حياً) أثقل (٢).

فأصل العين عند المبرد - فيما نسب إليه - ساكنة ، ولكنها حركت لئلا يتسنى الإدغام بقلب الواو ياء مرة أخرى وإدغامها فى الياء التى هي

(١) النكت ج / ٣٨٤ .

(٢) النكت ج / ٣٨٤ .

العين ، وبذلك نكون قد عدنا لما فررنا منه وهو الثقل المترتب على اجتماع الياءين .

وإذا كان المبرد قد جعل سكون العين هو الأصل ، والفتح عارضاً فإن ابن عصفور يرى العكس بقوله : ومن سَكَن الضمة تخفيفاً قـال (حيوان) فأبقى الواو ، ولم يرد الكلمة إلى أصلها من الياء ، ولم يدغم ، لأن التخفيف عارض ، والأصل الحركة (١).

إذا فأصل (حيوان) عند المبرد على (فَعْلان) ولما حركت عند المبرد كانت بفتح العين - كما سبق - وعند ابن عصفور على (فَعْلان) . وبعد دراسة هذه المسألة يتبين أن الرأي الراجح والأولى بالقبول هو رأى الخليل الذي يرى أن واو (حيوان) أصلها الياء ، والذي تابعه فيه ابن جنى وجمهور النحويين وذلك لقوة أدلتهم وعدم الاعتراض عليها .

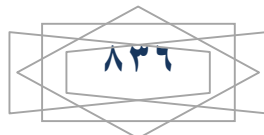
- والله أعلم - .

١٢- حكم مشابهة الألف والنون لألف النصب .

قال أبو عثمان المازني : " وتقول في (فَيْعْلان) من : (حَوَيْتُ ، وَقَوَيْتُ ، وشَوَيْتُ ، ولَوَيْتُ : حَيَّانٌ ، وَقَيَّانٌ ، وشَيَّانٌ ، وليَّانٌ ، تحذف الياء التي في آخر الياءات ، ولم تعد هذه الألف أن تكون كهاء التأنيث ، وألف النصب ، فهكذا فأجر هذا " (٢).

(١) الممتع ج٢ / ٧٥٦ .

(٢) التصريف ص ٥١١ .



ووضح ابن جنى قول أبي عثمان بأن أصل هذا : " (حَيَوَان ، وقَيَوَان ، وشَيَوَان) فقلبت الواو الأولى لوقوع الياء قبلها ساكنة ، وقلبت الثانية لاتكسار ما قبلها ، فصار في التقدير : (حَيَّاناً ، وقَيَّاناً ، وشَيَّاناً) ثم حُذفت الياء الأخرى كما حُذفت من آخر (فَيَعْل) ، ولم يعتد بالألف والنون آخره ، لأنهما يجريان مجرى هاء التانيث من قبل أنك لو رخت مثل (عثمان) لقلت : (يا عُم) كما تقول في (طلحة : ياطُح) وشبه هذه الألف والنون بهاء التانيث أقوى من شبهها بألف النصب في قولك : (رأيت زيدا) ، لأن هاء التانيث لازمة كلزوم الألف والنون ، وألف النصب يزيلها الرفع والجر ، ولكن أبا عثمان شبهها بها لاجتماعهما في الزيادة في آخر الكلمة ، والوجه ما عرفتك .

يقول : فكما كنت تقول لو بنيت مثل : (فَيَعْلَة) من حَيَّيت : (حَيَّة) وأصلها : (حَيَّة) كذلك تقول في (فَيَعْلان : حَيَّان) وأصله : (حَيَّان) " (١) .

فبمقارنة نص المازنى بنص ابن جنى يتبين أن المازنى قد سوى بين هاء التانيث وألف النصب في مشابهتهما للألف والنون أما ابن جنى بعد أن شرح كلام المازنى فإنه قد رد عليه بأن شبه الألف والنون لهاء التانيث لازمة كلزوم الألف والنون ، وذلك بخلاف ألف النصب فإنه متغيرة .

ولا يخفى ما في قول ابن جنى من براعة وحسن تعليل .

واقصر ابن عصفور على تشبيه الألف والنون بهاء التانيث فقط (١) .

(١) المنصف ص ٥١١ .



والمازنى فى تسويته الألف والنون بهاء التأنيث وألف النصب على حد سواء مسبوق بسبويه حيث قال : " وتقول : فى (فِعْلَان) من : (حَيْبُ ، وَقَوِيْتُ ، وشَوَيْتُ) : (حَيَّانٌ ، وشَيَّانٌ ، وفَيَّانٌ) ، لأنك تحذف ياء هنا كما حذفتها فى (فِعْلٌ) ، وكما كنت حاذفها فى : (أُفْعِلَان) نحو التصغير فى : (أُشَيَّوِيَّان) تقول : (أُشَيَّان) لو كانت اسماً فهم يكرهون هاهنا ما يكرهون فى تصغير شأوية ، وراوية فى قولهم : رأيت شُويَّةً ، لأنها لم تعدْ أن كانت - يعنى الألف والنون - كألف النصب والهاء " (٢). ومهما يكن من أمر فقد اتضح مدى دقة ابن جنى فى التمييز بين الأشياء ، وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على عمق تفكيره ، ونظرته الثاقبة .

والله أعلم .

١٣ - الفك والإدغام فى بناء (فَعْلَان) - مثلث العين - من : (رُدَدت)

لاخلاف بين أبى عثمان المازنى وبين ابن جنى فى مجئ (فَعْلَان) - بفتح العين - من (رُدَدت) بفك الإدغام ، وذلك لخفة الفتحة .

أما (رُدَدت) على مثال (فَعْلَان) - بضم العين أو كسرهما - فرأى المازنى أن الإدغام أوثق من الفك والإظهار ونسبه للخليل وسيبويه وذكر أنه الصواب أما الفك والإظهار فقد جعله المازنى دون ذلك ونسبه للأخفش .

أما ابن جنى فقد رأى أن كلا من الرايين مذهب ، حيث سوى بينهما .

(١) الممتع ج٢ / ٧٥٧ .

(٢) الكتاب ج٤ / ٤١٠ .



قال المازني : " فإذا ألحقت هذه الأشياء التي ذكرت لك الألف والنون في آخرها ، تركت الصدور على ما كانت عليه قبل أن تلحق ذلك ، وذلك نحو : (رَدَدَان) فإن أردت : (فَعَلَاناً) أو (فَعَلَاناً) أدغمت فقلت : (رَدَان) فيهما ، وهو أو ثق من أن تظهر .

وكان أبو الحسن يظهر فيقول : (رَدَدَان ، وِرَدَدَان) ، ويقول هو ملحق بالألف والنون ، فذلك يظهر ليسلم البناء .

والقول عندي على خلاف ذلك ؛ لأن الألف والنون يجيئان كالشيء المنفصل ، ألا ترى أن التصغير لا يحتسب بهما فيه ، كما لا يُحتسب بياى النسب ، ولا بألفى التأنيث ، فيصغرون : (زعفرانا : زُعَيْفَرَاناً ، وخنفساء : خنيفساء) فلو احتسبوا بهما لحدفوهما كما يحدفون ما جاوز الأربعة ، فيقولون في (سفرجل : سُفَيْرَج) ، وفي (فرزدق : فُرَيْرِد) وهذا قول الخليل وسيبويه ، وهو الصواب ^(١).

وما نسبه المازني إلى سيبويه صحيح حيث قال : " وتقول في (فَعَلَان) : (رَدَدَان) وتقول في (فَعَلَان) : (رَدَان) ، و(فَعَلَان) : (رَدَان) ؛ أجريتهما على مجراهما وهما على ثلاثة أحرف ليس بعدهما شيء . - يعنى يتعين فيهما الإدغام - " ^(٢).

وقال أيضاً في باب : ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير المعتل : " وتقول في (فَعَلَان) من

(١) التصريف ص ٥٣١ .

(٢) الكتاب ج٤ / ٤٢٦ .

(قويت) : (قَوَان) ، وكذلك من (حييت) : (حَيَان) ، تدغم لأنك تدغم (فَعْلَان) من (رددت) " (١).

أما نسبته للخليل فلما هو معروف أن عامة الكتاب رواية عن الخليل - رحمه الله - .

أما ابن جنى فقد علل للخليل وسيبويه بقوله : " إنما ذهب إلى إدغام مثل (فَعْلَان و فَعْلَان) من المضعف لأن الألف والنون جرتا مجرى هاء التأنيث ، فكما أنه لو بُنِيَ مثل (فَعْلَة) من (رددت) لقالوا : (رَدَّة) فأدغموا ولم يعتدوا بالهاء ، بل يدغمون كما يُدغم مالا هاء فيه ، فكذلك يجب إدغام ما فيه ألف ونون ، فإذا كانت الألف والنون في (فَعْلَان ، و فَعْلَان) بمنزلة هاء التأنيث ، وجب ألا يعتد بهما ، وأن يجرى على الصدر ما كان يجرى عليه قبل لحاقهما " (٢).

ويشرح ابن جنى احتجاج المازني بعدم الإعتداد بالألف والنون ، ولا الألف والهمزة في تحقير (زعفران ، و خُنْفَسَاء) بأنه يريد به أن الألف والنون في (زعفران) ، والألف والهمزة في (خُنْفَسَاء) لو جريا مجرى الأصول لما جاز تحقير شيء مما في آخره زائدان من بابهما ، لأنك إذا كنت تحذف من الخمسة حرفا وجب أن تحذف من الستة حرفين فتقول : (خُنْفَيْس ، و زُعَيْفِر) كما تحذف لام (سفرجل) حتى تبقى أربعة أحرف ، ولكن هذين الزائدين لما جريا مجرى هاء التأنيث حقرت ما قبلهما ، ثم جئت بهما كما تقول في تحقير (سلسلة) : (سَلَيْسَلَة) فتجئ بالهاء بعد أن وفيت التحقير حقه .

(١) السابق ج٤ / ٤٠٩ .

(٢) المنصف ص ٥٣١ ، ٥٣٢ .

وذكر ابن جنى أن هذه حجة الخليل (١).

وذكر ابن جنى أيضاً أن مما يقوي قول الخليل هو قولهم لما يبقى في أسفل الحوض من الطين والماء : (إمدان) وأصله : (إمدان) ، لأنه : (إفعلان) من (مددت) فأدغم لشبه الفعل ؛ لأنه بوزن (اضرب) ، ولم يعتد بالألف والنون .

وقال ابن جنى : فتفهمه ، فإنه حجة قاطعة (٢).

وبعد ذلك يحتج ابن جنى لأبي الحسن الأخفش بقوله : " ولأبي الحسن أن يقول : إن الألف والنون قد يجريان في بعض المواضع مجرى الأصول ، كما أجرينا مجرى الزوائد .

ألا ترى أن الكلمة تكسر عليهما كما تكسر على ما هو من نفس الكلمة ؟ وذلك نحو قولهم : (سرحان وسراحين ، وضبعان وضباعين) فجرت النون مجرى سين (قرطاس وقراطيس) وقاف (حملاق وحماليق) .

وكذلك همزة التانيث قد كسر عليها الاسم كما كسر على ما هو من الكلمة ، وذلك قولهم : (صحراء وصحاري ، وصلفاء وصلافي) فجرت الهمزة مجرى سين (قرطاس وقراطيس) ، والهاء لا يكسر عليها الاسم أبداً ، فقد فارقت الهاء من هنا كما شابهتها من ثم " (٣).

(١) المنصف ص ٥٣٢ .

(٢) السابق ص ٥٣٣ .

(٣) المنصف ص ٥٣٢ .



ويذكر ابن جنى أيضاً أن مما يقوي مذهب الأخفش هو " بناء سيبويه من (قويت) على مثال (فَعْلان) فإنه قال : (قوَوَان) فأظهر مع أن في الكلمة واوين ، وإحداهما مضمومة ، والأخرى متحركة . فإذا جاز هذا مع الواو المستثقلة فهو مع الحروف الصحاح التي ليس فيها أكثر من التضعيف أخرى بالجواز ، إذ قد أجاز تضعيف حروف العلة للأثقل" (١).

وبعد ذلك يؤكد ابن جنى على أن كلا الوجهين مذهب (٢) ، لما رآه من أن لكل من الرأيين وجهته ، ويؤكد ذلك بقوله : " وإنما وثق أبو عثمان القول الأول - يعني قول الخليل وسيبويه من الإدغام - ، لأن الألف والنون وإن كانتا تجريان مجرى الأصل فيما أريتك فقد جرتا مجرى الهاء أيضاً - فيما تقدم - فثبته بشبهه ، ويبقى بعد ذلك اجتماعهما في أن كل واحدة منهما زائدة كصاحبتهما فتفهم" (٣).

فما أروعك يا ابن جنى في سعة علمك وجمال تحليلك وتعليك .

١٤- بناء (أفعل) التفضيل من (أمت)

ذهب أبو عثمان المازني إلى أنها تكون على (أيمٌ) ، ونقل عن الأخفش أنها تكون على (أومٌ) ، وردّ المازني رأى الأخفش ، ورد ابن جنى المازني في ذلك مرجحاً رأى الأخفش على رأيه .

(١) المنصف ص ٥٣٢ ؛ وينظر : الكتاب جـ ٤ / ٤٠٩ ؛ وسيأتي تفصيل القول في هذه المسألة من البحث ص .

(٢) المنصف ص ٥٣٢ .

(٣) السابق ص ٥٣٣ .



قال المازني : " وسألت أبا الحسن عن (هذا أفعل من هذا) من (أَمَّتْ) : أي قصدت ، قال : أقول : (هذا أَوْمٌ من هذا) فجعلها واواً حين تحركت بالفتحة كما فعلوا ذلك في (أويِّدِم) .

فقلت له : كيف تصنع بـ (أَيْمَّة) ألا تراها (أفعلة) والفاء منها همزة ؟ فقال : لما حركوها بالكسرة جعلوها ياءً .

وقال : لو بنيت مثل (أْبْلُم) من (أَمَّت) نقلت : (أَوْمٌ) أجعلها واواً ، فسألته : كيف تصغر (أَيْمَّة) ؟

فقال : (أَوْيْمَّة) ، لأنها قد تحركت بالفتح " (١) .

ويشرح ابن جنى خلاصة أمر هذه الهمزة المبدلة عند أبي الحسن أنه متى كانت حركتها بالفتح أو الضم جعلت واواً كما قالوا : (أوادم) وأصلها : (أ ا د م) ومتى تحركت بالكسر جعلت ياءً كما قالوا : (أيمّة) .

وأصلها : (أأممة) نقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة ؛ كي يتسنى إدغام الميم في الميم ، فقلبت الهمزة ياءً لكسرها .

وأصل بناء (أفعل) من (أمت) : (أأمم) ، فنقلت الضمة من الميم إلى الهمزة للسبب السابق ، فصارت في التقدير : (أأم) فلما تحركت الفاء بالضم جعلت واواً (٢) .

ويرد المازني رأى الأحفش بقوله : " وليس القول عندي كما قال لأنها حين أبدلت في (آدم) وأخواته ألفاً ثبتت في اللفظ ألفاً كالالف التي

(١) التصريف ص ٥٣٤ ، ٥٣٥ .

(٢) المنصف ص ٥٣٥ بتصرف .

لا أصل لها في الياء ولا في الواو ، فحين احتاجوا إلى حركتها فعلوا بها ما فعلوا بالألف .

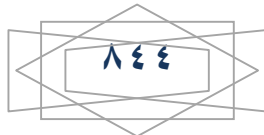
فأما ما كان مضاعفاً ، فإنه تُلقى حركته على الفاء ، ولا تبدل همزته ألفاً ولو أبدلت ألفاً لمّا حركوا الألف ، لأن الألف قد يقع بعدها المدغم ، ولا تُغَيَّر ، فتغيرهم (أيمّة) يدل على أنها لا تجرى مجرى ما تبدل منه الألف" (١).

ويقصد المازني بقوله : " كالألف التي أصل لها في الياء ولا في الواو " : أي كألف حاتم وخاتم .

ويشرح ابن جنى كلام المازني مرجحاً رأى أبي الحسن في جعل أفعل التفضيل من (أمّ) على (أومّ) لا (أيمّ) بقوله :

" معنى هذا القول منه - يعني المازني - : أنك إذا بنيت (أفعل) من (أممت) فأصله : (أممّ) فنقلت فتحة الميم إلى الهمزة فصارت في التقدير : (أمّا) مثل (عمم) - والتي أصلها (ععمم) - ثم أبدلت الهمزة إما واواً كما يقول أبو الحسن ، وإما ياءً كما سيقوله هو - يقصد المازني - ، ولم يقدره : (أممّا) على أن تبدل الهمزة ألفاً كما فعلت ذلك في (آدم) لأنك لو قدرت ذلك للزمك إذاً أن تدغم الميم الأولى في الثانية ، بعدما لزم الهمزة بدل الألف ، فتقول : (أم) كما تقول : هذه شجرة أمّة ، وهي فاعلة من (أممت) . فإن لم يقولوا في : (أفعل) :

(١) التصريف ص ٥٣٥ .



آم) دلالة على أنهم لم يقلبوا الألف مع التضعيف كما قلبوها في غير التضعيف نحو : (آدم ، وآخر) (١).

ويؤكد ابن جنى أيضاً على اختياره لرأى الأخفش معترضاً على ما ردّ به المازنى رأيه بقوله : " والقول فى هذا لأبى الحسن ، وليس ما جاء به أبو عثمان بلازم له ، لأن هذه الألف التى تبدل من فاء (أَفْعَل) ليست ألفاً زائدة على الحقيقة ، وإنما هى بدل من همزة هى فاء (أَفْعَل) فلولا أن الهمزة قبلها نظرت .

ولست كذلك ألف (خالد) لأنها لم تنقلب من شئ ، وهى زائدة ، فذلك لما بنيت (فاعلة) من (أَمَّت) قلت : (آمة) ولم تحرك الألف بحركة الميم المدغمة ، لأنها لاحظ لها فى الحركة ، فاحتملت الساكن بعدها لذلك . وصار امتداد الصوت بها عوضاً عن تحريك الميم ، وأنت إذا قدرت : (هذا أفعل من هذا) من (أَمَّت) قلت : (هذا آم من هذا) ثم أدغمت جاز أن تلقى حركة الميم على الهمزة المبدلة ؛ لأنها بدل من فاء الفعل . فهذا فرق بينهما ، فإذا تحركت بفتحة الميم أبدلت واواً كما قالوا : (أوادم) فافهم ذلك .

فإن قيل : فإنك قد زعمت أن أَلْف (آدم) قد جرت مجرى أَلْف (خالد) فيما تقدم ، فكيف فصلت الآن بينهما وقد كنت قدمت الجمع بينهما ؟ .

قيل : هى وإن أشبهتها فليست تجرى مجراها فى كل حال . ألا ترى أنه لا يمكننا أن نقضى بزيادة ألف (آدم) كما نقضى بذلك فى (خالد)

(١) المنصف ص ٥٣٥ .

. ولا يمكننا أن نقضى بانقلاب ألف (خالد) كما نقضى بانقلاب ألف (آدم) فقد يشبه الشيءُ الشيءَ من وجه ، ويخالفه من آخر . ولو كان مثله من جميع الوجوه لم يكن بأن يُحمل هذا على هذا أولى من أن يحمل هذا على هذا ، فلهذا إذا اضطرت إلى تحريك هذه الفاء المبدلة بإلقاء حركة المدغم بعدها عليها جاز ، وإن لم يجز في الألف الزائدة ، لما تقدم من الفصل بينهما ^(١).

أما قياس (هذا أفعلُ من هذا) من (أممتُ) وأخواتها عند أبي عثمان المازني كما يراه هو فيوضه بقوله : " (هذا أيمُ من هذا) ، وأصغرُ (أيمّةٌ : أئيمّةٌ) ولا أبدل الهمزة واواً ، لأنها قد ثبتت ياءً بدلاً من الهمزة ، إلا أن هذه الهمزة إذا لم يلزم تحريك تبعث ما قبلها فبنيت من (الأدمة) مثل (أبلَمِ) فقلت : (أودمُ) ومثل (إصبع) : (إيدمُ) ، ومثل (أفكل) : (آدم) فأجعلها ألفاً إذا انفتح ما قبلها ، وياءً ساكنة إذا انكسر ما قبلها ، وواواً ساكنة إذا انضم ما قبلها . فإذا احتجت إلى تحريكها في تكسير أو تصغير ، جعلت كل واحدة منهن على لفظها الذي قد بنيت عليه ، فأترك الياء ياءً ، والواو واواً ، وأقلب الألف واواً كما فعلت ذلك العرب في تصغير آدم وتكسيره فهذا هو القياس عندى ^(٢).

وذكر المازني أن أبا الحسن كان يرى أنها - يعنى الهمزة - إذا تحركت بفتحة تبدل واواً - كما سبق - وعقب على رأيه هذا بقوله :

(١) المنصف ص ٥٣٥ ، ٥٣٦ .

(٢) التصريف ص ٥٣٥ ، ٥٣٦ .

" وإذا قال العالم قولاً متقدماً فللمتعلم الاقتداء به ، والاحتجاج لقوله ، والاختيار لخلافه إذا وجدَ لذلك قياساً " (١).

ويفند ابن جنى كلام أبي عثمان ويرده بقوله : " يقول أبو عثمان : لما ثبتت الياء فى (أيمّة) بدلاً من الهمزة ، فسبيلها أن تجرى مجرى الياء التى لا حظّ لها فى الهمز ؛ كما أن ألف (آدم) لما ثبتت بدلاً من الهمزة جرت مجرى ما لا حظّ له فى الهمز ، وهو ألف (خالد) ، وإن كان الأمر كذلك وجب أن أقول فى تحقير (أيمّة : أئيمّة) ؛ لأن الياء فى (أيمّة) تجرى مجرى الياء غير المنقلبة ، كما جرت ألف (آدم) مجرى ألف (خالد) .

وليس هذا القول بمرضى من أبي عثمان ؛ لأن الياء فى (أيمّة) إنما انقلبت عن الهمزة لانكسارها ، فإذا زالت الكسرة زالت الياء التى وجبت عنها ؛ كما أن الياء فى (ميزان) لما وجب انقلابها عن الواو ، لانكسار ما قبلها ، زالت عند زوال الكسرة فى قولهم : (موازين ، وموزين) .

فإن قال : إن الياء فى (ميزان) إذا فارقت هذا الموضع رجعت إلى الواو فى نحو قولهم : (موزين ، وموازين) وألف (آدم) لاترجع إلى الهمز وإن زالت عن هذا الموضع .

ألا تراهم يقولون : (أودم وأويدم) فلا يردون الهمزة كما يردونها فى قولهم : (موازين ، وموزين) فما تنكر أن يكون البدل فى (أيمّة) أقوى منه فى (ميزان) فلا تزول الياء وإن زالت الكسرة ؟ .

(١) التصريف ص ٥٣٦ .



قيل : هذا إزمام فاسد ، لأنك لو جمعت (آدم) على (فَعَلٍ و فُعْلان) نقلت : (أَدَمٌ و أَدْمَان) فرجعت الهمزة لَمَّا زالت الأولى ، كما رجعت الواو في (موازين) لَمَّا زالت الكسرة . وإنما لم تُرد فاء الفعل فـِى (أُوَادم و أُوَيدم) إلى الهمزة ؛ لأنه كان يلزم منه ما هربوا ، وهو اجتماع همزتين .

ألا ترى أنهم إذا قالوا : (أَادَم ، وَأُوَيدم) لزمهم اجتماع الهمزتين ، كما كان يلزمهم قبل التفسير والتحقيق في (آدم) . فلما كان يجب في التحقيق والتفسير اجتماع همزتين لم يمكن إقرار الهمزة في الجمع والتحقيق ، كما لم يمكن ذلك في الواحد ، فالعلة الموجبة للقلب في الواحد موجودة في الجمع والتحقيق ، وهي اجتماع الهمزتين .

وليس كذلك (ميزان) ، لأن الياء إنما وجب انقلاب الواو إليها ؛ لانكسار ما قبلها ، فإذا جمعت أو حقرت زالت الكسرة فرجعت الواو .

فهذا الفصل بين رد الواو في تحقير (ميزان) وتكسيه وترك الهمزة في تحقير (آدم) وتكسيه .

فإن قال قائل : فإذا كان القياس عند سيبويه أن تقول في تحقير مثل (قائم : قُوَيْم) ، فيُقر الهمزة ولا يحذفها ، وإن كانت الألف التي عنها وجبت الهمزة قد زالت ، ويحتج في لزوم الهمزة بأنها قوية ؛ لكونها عينا ، والعين أقوى من اللام . فما تنكر أن يكون البدل في (أَيْمَة) لازماً أيضاً ، وإن زال ما يوجب البدل من الكسرة فيقرها ياء فيقول : (أَيْمَة) بل يكون هذا أحرى ؛ لأن الفاء أقوى من العين .



قيل : هذه المسألة لم ينظر فيها سيبويه ؛ لأنها محدثة بعده . على أنه لو كان لسبويه فيها قول كقول أبي الحسن لم يلزمه ما أوردته يأيها السائل . وذلك أن سيبويه شبه ياء التحقير بألف التفسير فجرت الياء في (قُوَيْمٍ) مجرى الألف في (قوائم) ، فكما كان يقول (قوائمٍ) فيهمز ، كذا قال (قُوَيْمٍ) مجرى فهمز .

ونظير هـ —ذا تصحيحهم لتحقير (أَسْوَدَ ، وَقَسَوْرَ) في قولهم : (أُسْوِدُ ، وَقُسْوِرُ) وإنما ذلك لتشبيههم ياء التحقير بألف التفسير في قولهم : (أساود ، وقساور) .

وأيضاً فإن الياء قريبة من الألف ، ولذلك قالوا في (طِيئٍ : طائيٌّ) وفي (الحيرة : حاريٌّ) فأبدلوا الياء ألفاً .

فلما كان بين ياء التحقير وألف التفسير هذا الاشتباك وهذه المناسبة أقرَّ سيبويه الهمزة في (قويمٍ) وإن زالت ألف (فاعل) هذا مع ما اجتمع به من أن العين قوية ، وليس كذلك الياء في (أَيْمَةٌ) ، لأنها إنما وجبت عن الكسرة كما وجبت ياء (ميزان) عن الكسرة ، فمتى زالت الكسرة زالت الياء من (أَيْمَةٌ) كما كان ذلك في (ميزان) .

وأنت إذا حققت فقلت (أُوَيْمَةٌ) فقد أزلت الكسرة ، ولم يكن موضعها ما يجرى مجراها فتقرَّ الياء كما شبَّهت ياء التحقير بألف التفسير فأقررت الهمزة ، وإنما قبلها في (أُوَيْمَةٌ) ضمة ، والضمة إنما تجب عنها الواو لا الياء .

ولو جاز لقائل أن يقول : لا أزيل السياء في (أيمّة) إذا زالت الكسرة ، لجاز لآخر أن يقول : لا أردّ الواو في (ميزان) إذا زالت الكسرة بتحقيق أو تكسير . وهذا لا يقوله أحد ؛ لوضوح سقوطه .

وقياس قول أبي عثمان أن يقول في جمع (إيدم : أيادم) فيقرّ الياء ولا يقلبها ؛ لأنها قد ثبتت ياء في (إيدم) كالياء التي لاحظ لها في الهمز ؛ فكما يقول في جمع (فِعْلل) من (بعث : بياع) كذلك يلزمه أن يقول في جمع (إيدم : أيادم) والحجة التي مضت قبيل ؛ لأن الكسرة التي أوجبت الياء قد زالت ، فينبغي أن تزول الياء بزوالها .

وقياس قول أبي الحسن : (أوادم) لأنها قد تحركت بالفتح . وفي التحقيق : (أويدم) ، وأبو عثمان يلزمه أن يقول : (أئيدم) ، ولا يرد الياء ، كما شرط فيما كتبناه عنه .

ولا يلزم أبا الحسن أن يرد الهمزة عند زوال الكسرة كما يردّ واو (ميزان) عند زوال الكسرة ؛ لأنه لم يكن قلبها - لأن قلبها كسرة - وإنما استحققت القلب في الجملة لئلا تجتمع همزتان ووجب انقلابها ياءً دون الواو والألف لاتكسار ما قبلها ، فإذا زالت الكسرة لم يجب ردّ الهمزة ، وإنما يجب زوال الياء التي عدل إليها عن أختيها الواو والألف بعد وجوب القلب ، فإذا زالت الكسرة وتحركت الفاء بالفتح جعلت واواً كما قالوا : (أوادم ، وأويدم) ولو لم يقلبوا لقالوا : (أ أ ادم ، وأئيدم) وهذا لا يجوز ، فلم يكن من القلب بدّ لذلك " (١).

(١) التصريف ص ٥٣٧ : ٥٣٩ .

وبعد كل هذه الردود من ابن جنى على المازنى يذكر أن أصل الاحتجاج عليه — (ميزان ، ومويزين) لأبى بكر ، وذكر أنه زاد بعده هذه الزيادات ؛ لأن المقام والكلام اقتضاها وأكثر منها .

وانتهى ابن جنى بعد ذلك بأن القياس مع أبى الحسن فيقال : (هذا أومٌ من هذا) لأن الفاء قد انفتحت - وقد بينت انفتاح الفاء إنما كان بإلقاء حركة الميم الأولى عليها - .

ثم يؤكد ابن جنى على قلب الهمزة واواً أيضاً قولهم فى جمع (نوابة) : (نواب) ، فالواو فى (نواب) بدل من الهمزة ، كأنها كانت : (ذائب) فكرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف ، فأبدلوا الأولى واواً ، كما أنهم لمّا كرهوا (أوائل) : جمع (أوّل) أبدلوا الواو همزة .

وكما أنهم لمّا أرادوا البدل فى تثنية مثل (حمراء) وجمعه والنسب إليه قالوا : (حمراوان ، وحمراوات ، وحمراوى) وقالوا فى (علباء) : (علباوان) وقالوا أيضاً : (ردوان) ، وقالوا أيضاً فى تثنية (قراء) : (قراوان) .

فهذا يدل على كثرة انقلاب إحداهما إلى الأخرى .

ونسب ابن جنى إلى أبى العباس المبرد بأنه إنما كان ذلك فيهما - يعنى الإبدال بينهما - ؛ لأن الهمزة فى مخرجها نظيره الواو فى مخرجها، يريد : أنهما طرفان ، هذه أسفل الحروف ، وهذه أعلاها (١).

(١) التصريف ص ٥٣٩ ، ٥٤٠ ؛ وينظر : المقتضب ج١ / ٣١٤ ؛ والأصول ج٣ / ٢٩٤ .



وما رآه الأخفش جعله الأشموني هو ما عليه الجمهور . وذلك من خلال كلامه عن مجئ أفعال التفضيل من الفعل (أن) .

حيث قال : " وذهب المازني إلى إبدال المفتوحة - يعنى الهمزة الثانية - إثر فتح ياء ، فيقول فى أفعال التفضيل من (أن) : زيد أين من عمرو ، ويقول الواو فى (أوادم) بدل من الألف المبدلة من الهمزة ، لأنه صار مثل (خاتم) .

والجمهور يقولون : (هو أون من عمرو) " (١).

وكما هو معروف أن الفعل (أن) - بمعنى بكى أو توجع - صياغة ووزناً كالفعل (أم) .

(١) منهج السالك ج٤ / ٣٨٦ .

المبحث الثاني :

ما استدرکه ابن جني على المازني

أولاً : ما استدرکه ابن جني على المازني فيما تجاوزه ولم يذكره

١- الأسماء العشرة المبدوءة بهمزة الوصل :

تناول أبو الفتح الأسماء العشرة السماعية المبدوءة بهمزة الوصل - وهي : ابن وابنة وامرؤ وامرأة واثنان واثنتان واسم واسم وأيم وابنم - بالشرح والتفصيل مبيناً أصلها ذاكراً ما خلاصته أنها كلها معتلة محذوفة اللامات إلا امرأ وامرأة وأن دخول همزة الوصل هذه الأسماء ؛ لأن هذه الهمزة تعاقب اللام المحذوفة . فأما قولهم : (امرؤ وامرأة) فإنما أسكنوا أولهما وإن كانا تامين غير محذوفين ، لأنك أدخلت الألف واللام فقلت : (المرء والمرأة) ثم خففت الهمزة بأن حذفتها ، وألقيت حركتها على الراء فقلت : (جاءني المرء ، ورأيت المرء ، ومررت بالمرء) .

فلما كانت الراء التي هي عين الكلمة قد تحرك بحركة الإعراب وكثرت في كلامهم حتى صارت عبارة عن كل ذكر وأنثى من الناس أعلوها لكثرة استعمالهم إياها ، فشبها الراء في قولهم : (المرء والمرء والمرء) بالخاء في (الأخ والأخ والأخ) ، فأتبعوا عينها حركة لامها فقالوا : (هذا امرؤ ، ورأيت امرأ ، ومررت بامرئ) ، كما قالوا : (هذا أخوك ، ورأيت أخاك ، ومررت بأخيك) .

وبرهن ابن جني على أن هذه الهمزة لاتجامع اللام بأنه عند النسب لـ(ابن) - وكما هو معلوم أن النسب يرد الأشياء إلى أصولها - فإننا

نقول : (بنوي) ، برد الواو وهو لام الاسم - فحركت الباء فلم نحتج إلى همزة الوصل .

ثم ذكر بعد ذلك تفصيلاً حقيقة هذه اللامات المحذوفة في هذه الكلمات الثمانية غير (امرئ وامرأة) ، مبرهننا على حقيقتها بالأدلة الدامغة والبراهين الساطعة (١) جاعلاً عمله هذا استدراكاً على أبي عثمان المازني بقوله : " وإنما شرحت لك أحكام هذه الأسماء ؛ لأن أبا عثمان لم يذكرها في الكتاب ، فأردت أن أبينها لما اتصلت بهذا الموضوع " (٢).

وابن جني محق في ذلك فلم يذكرها فعلاً أبو عثمان المازني في تصريفه . وبذلك يكون ابن جني قد استدرك على المازني في مافاته ولم يذكره .

٢- همزة الوصل في الأفعال والأسماء وفي حرف التعريف (أل)

ذكر ابن جني أن الأسماء العشرة السابقة لما أشبهت الأفعال بهذا الحذف والتغيير أسكنت أوائلها ودخلها همزة الوصل .

وجعل من دخولها أيضاً دخولها في مصادر الأفعال التي أوائلها همزة الوصل نحو (انطلق انطلاقاً) ، و(استخرج استخراجاً) .

أما دخولها على الحروف فذكر أنها لم تدخل في شيء منها إلا في حرف واحد وهو (لام التعريف) ولكنها فتحت للفرق بينها وبين الداخلة على الأفعال والأسماء.

(١) المنصف ص ٨١ : ٨٨ بتصريف .

(٢) السابق ص ٨٨ .



وذكر أن بعض النحويين ذهبوا إلى أن الألف واللام جميعاً للتعريف بمنزلة (قد) فى الأفعال ، بيد أن اتصال (أل) بالاسم أشد من اتصال (قد و سوف) بالفعل ^(١) مبرهننا على ذلك بأن العامل يتعداهما ويؤثر فى المعمول بقوله: فإنهم يقولون : " (مررت بالرجل) فيوصلون عمل الباء إلى الاسم ولا يعتدون بالألف واللام فاصلاً ، ولو كانتا فاصلاً لم يجز فصلهما بين الجار والمجرور ، أما (قد و سوف) ليسا كذلك ؛ لأنهما يجوز أن يفصل بينهما وبين الفعل للضرورة نحو قولهم : (قد زيدا رأيتُ ، وسوف زيدا أضربُ) و (أل) لا يجوز أن يفصل بينهما وبين الاسم المعرف بهما" ^(٢) .

وذكر ابن جنى أن العلة فى ذلك أن الأصل فى حرف التعريف هو اللام فقط ثم دخلت الألف لسكونها ، والحرف إذا كان على حرف واحد لم يجز فصله .

تم أخذ ابن جنى يدل على أن اللام فقط هو حرف التعريف بأمور منها :

١- أنه معاقب للتنوين ، فكما أن التنوين لايجوز فصله ، كذلك لم يجز فصل اللام .

٢- أن حرف التعريف نقيض التنوين ، وذلك أن التنوين يدل على التنكير ، واللام تدل على التعريف ، فلما كان التنوين حرفاً واحداً ، كان قياس التعريف أن يكون حرفاً واحداً . وهم مما يجرون الشئ مجرى نقيضه كما يجرونه مجرى نظيره ، ألا تراهم قالوا : طويل على وزن قصير ، وكذلك : قائم وقاعد ، ونهض وجلس ، وخفيف

(١) المنصف ص ٨٨،٨٩ بتصرف .

(٢) السابق ص ٩٣،٩٤ .

وثقيل ، وجرّوا بـ(كم) لأنها نقيضة (ربّ) ، فـ (ربّ) للتقليل
و(كم) للتكثير .

٣- أن هذه الهمزة قبل اللام قد اضطروا إلى إثباتها في بعض المواضع
في قولهم آرجل قال ذاك ؟ إذا استفهمت ، لئلا يلتبس الخبر
بالاستفهام .

٤- أنهم قالوا : (يا الله اغفرلى) بقطع الهمزة ، لأن باب النداء باب
تغيير عن الأصول .

٥- أنها مفتوحة ، وسائر همزات الوصل غيرها مكسورة أو مضمومة ،
فأشبهت من هنا همزة القطع نحو : (أحمد وأفكل) .

فلما اجتمعت فيها هذه الأشياء شابته الأصل فأقرت مع تحرك ما
بعدها في قولهم : (الَحْمَرُ) فجاءوا بالهمزة مع تحرك اللام ، فما تنكر
أن تكون الهمزة لم تدخل لسكون اللام ؟ قيل : إنما جاز هذا لاجتماع
أشياء فيها : أن اللام أصلها السكون ، وإنما تحركت لفتحة الهمزة في
التخفيف ، والأصل التحقيق والسكون ، وإنما الحركة عارضة (١).

ثم يقول ابن جنى بعد ذلك مستدركاً على أبي عثمان المازني : " فقد
ثبت أن حرف التعريف إنما هو اللام وأن الهمزة إنما دخلت لسكون اللام ،
ولولا أنني أكره الإطالة وكثرة التشعب لما اقتصر على ما أوردته ،
ولوصلتُ بعض الكلام ببعض ، فكان يكون أضعاف هذا ، وفي بعض ما
أذكره مقتع إن شاء الله ، فهذه أحكام همزة الوصل ومواقعها من الأفعال

(١) ينظر المنصف ص ٩٤ ، ٩٥ بتصريف .

والأسماء والحروف ، وقد أتى أبو عثمان على تمثيل ما تدخل فيه من الماضي ، وأنا أذكره مثلاً فمثلاً ، وأتبع كل واحدٍ منها عندى " (١) .

وابن جني محق في ذلك ، فالذي ذكره المازني حول همزة الوصل هذه هو قوله : " ومنه ما يلحق في الكلام ولا يتكلم به إلا بزائد ، لأنه وضع على المعنى الذي أرادوا بهذه الهيئة " (٢) .

ويوضح ابن جني ما يقصده المازني بـ " ما يلحق في الكلام ولا يتكلم به إلا بزائد " بأنه إنما يعني به (افتقر) ونحوه من الفعل الماضي ، حيث إن الماضي من هذا اللفظ لم يُنطق به إلا على مثال (افعل) والزيادة لازمة له وهي الهمزة والتاء في أوله وكذلك (اشتد) لم يُنطق به بلا زيادة ، فلم يقولوا : شد في هذا المعنى ... (٣) .

وقال سيبويه في ذلك : " استغنوا بـ (افتقر واشتد) ممن (ففرتُ وشددتُ) كما استغنوا بـ (احمار عن حمير) ، يريد أن (احمار) أيضاً لم ينطق بالماضي منه إلا بزائد نحو (احمرو واحمار) " (٤) .

وكما هو واضح فإن المازني لم يذكر من حالات همزة الوصل إلا دخولها زائدة على نحو (افتقر ، واشتد) الماضيين فقط ، جاعلاً إياها أنها زيادة من أصل الوضع .

وهذا هو ما اقتصر ابن جني على نسبته للمازني قائلاً : " إنه أتى على تمثيل ما تدخل فيه من الماضي " وقد وضح أن التمثيل للماضي إنما

(١) المنصف ص ٩٥ .

(٢) التصريف ص ٤٢ ، ٤٤ .

(٣) المنصف ص ٤٤ ، ٤٥ .

(٤) السابق ص ٤٥ ؛ وينظر : الكتاب ج ٤ / ٧٨ ، ٧٩ .



هو توضيح من ابن جنى لما أجمله المازنى ، وليس له . وبذلك يكون ابن جنى قد استدرك على المازنى فيما فاته ولم يذكره .

٣- تكسير (فَوَعَلَ) من (جَنَّتْ) ، و (فَيَعِلُ) من (سَوَّتْ) على : (جَيَايا ، و سَيَايا) .

قد سبق أن أنكر ابن جنى على أبي عثمان مجيء (فعيلة) من الفعلين السابقين وتكسيورها على (جيايا ، وسوايا) واعتبر أن ما جاء به المازنى جاء به على سبيل الرياضة فى المسائل (١).

وفى هذه المسألة يستدرك ابن جنى على المازنى تسويته فى مجيء (فيعل) من الفعلين ثم تكسيروه ، فكان مقتضى القياس أن تكون الصيغة بالنسبة للفعل (جئت) هى (فَوَعَلَ) وللفعل (سَوَّتْ) هى (فَيَعِلُ) حتى يتم وقوع ألف الجمع بين واوٍ ، وياءٍ ، أو العكس وخصوصاً أن المازنى نفسه قد قاس جمعهما على (سيائد) والذى أصل مفردها (سيود) .

قال أبو عثمان : " وكذلك الواو والياء نحو : (فَيَعِلُ) من (جَنَّتُ ، وَسَوَّتُ) إذا قلت : (جَيَّيُّ ، وَسَيَّيُّ) إذا جمعته كما تجمع (سَيِّدًا) إذا قلت : (سيائد) تقول فيه (جيايا ، وسيايا) " (٢).

وقال ابن جنى : " اكتناف الألف واوٍ وياءٍ كاكتنافها واوان أو ياءان ، وأصل (سيايا : سياوئ) ، ثم همزت الواو فصارت : (سيائى) مثل (سياع) فلزمها مالزم خطايا ، وكان الصواب أن يقول - يعنى المازنى - فى نحو : (فَوَعَلَ) من (جَنَّتْ) : (فَيَعِلُ) من (سَوَّتْ) حتى

(١) البحث ص .

(٢) التصريف ص ٣٣٢ .

تكتنف الألف واوٍ وياءٌ كما ذكر ؛ لأن أصل جمع (فَوَعَلَ) من (جَنَّت) : (جَوَائِي) ثم تهمز الياء فيصير (جوائِي) مثل (جَوَاعِع) .

وإذا كان (فَيَّل) من (جَنَّت) فأصل جمعه (جِيَائِي) — مثل (جِيَايِع) وهذا لم يكتنف ألفه واوٍ وياء ، ولا ياء وواو ، إنما اكتنفها ياءان ، وليس هذا قصد " (١) .

والذي يبدو لي أن مرجع استدراك ابن جنى على أبي عثمان هو أن أبا عثمان قد ذكر كلاماً آخر - في غير موضع المسألة محل الدراسة - يتعلق بما يجمع على (فعائل) واكتنف ألف الجمع ياءان مثل : عِيْلٌ وعِيائل ، أو واوان مثل : أوْلٌ وأوائل (٢) ، فجعل المازني (فاعل) من (جَنَّت ، وسوَّت) كـ (فعائل) بحيث أنه يعرض فيهما ما يعرض في (فعائل) يعني أنك تهمز (فاعل) من (جَنَّت) ، وأصلها (جِيَايِيء) لاكتناف الألف ياءان . وكذلك أصل (فاعل) من (سوَّت) : (سواوِيء) فتهمز أيضاً لاكتناف الألف واوان ، فيصيران (جِيَايِيء ، وسوايِيء) فيصيران إلى ماصار إليه (خطايا) من التغيير ، لأن الهمزة عارضة في الجمع. ولذا قال ابن جنى : " وليس هذا قصد " .

٤- جمع (كُلِيَّة) بالألف والتاء .

اتفق كل من أبي عثمان المازني وابن جنى على أنه لا يجوز أن تتبع عين (كُلِيَّة) لفائه عند الجمع كراهية انقلاب الياء واواً .

(١) المنصف ص ٣٣٢ .

(٢) ينظر : التصريف ص ٣٣٢ ، ٣٣٣ ؛ والمنصف نفس الصفحات .

وذهب المازني إلى أنه يتعين في العين التسكين فقط ، ولم ينكر أبو الفتح على المازني التسكين ، ولكنه استدرك عليه بجواز الفتح أيضاً .

قال المازني : " ومن ثقل (خُطواتِ) لزمه أن يقول في (كُليّة) : (كُلوَات) ، لأن الياء انضم ما قبلها ، ولكن العرب لاتقولوه ؛ لأن له نظيراً من غير المعتل لايحرك في أكثر كلام العرب نحو : (ظُلماتٌ ، ورُسُلٌ) ، فألزم هذا الاسكان إذ كان غير المعتل يُسكّن " (١).

أما ابن جنى فقد قال : " إذا كانوا قد قالوا في (ظُلمات - بضم اللام - أي العين - : ظُلمات) فأسكنوا الصحيح ، ولو حركوه لما وجب انقلاب شئ ، فإن يُلزموا نحو (كُليات) الإسكان - كراهية انقلاب الياء واواً أجدر .

ولكن من قال في (حُجرة : حُجرات) ، وفي (رُكبة : رُكبات) ففتح عين الفعل هرباً من الضمة ، فقياسه عندي في (كُلية : كُليات) - بفتح اللام - ، لأنه لاقلب يجب هنا ، لزوال الضمة من قبل اللام " (٢).

والمازني في اقتصاره على تسكين اللام في (كُليات) موافق لسيبويه حيث اقتصر عليه في قوله : " ومن قال خُطوات بالثقل فإن قياس ذلك في (كُلية : كُلوَات) ولكنهم لم يتكلموا إلا بـ (كُليات) مخففة ؛ فراراً من أن يصيروا إلى ما يستثقلون ، فألزموها التخفيف ؛ إذ كانوا يخففون في غير المعتل كما خففوا فُعللاً - على فُعل - ، ولكنه لا بأس بأن تقول في (مديّة : مديات) كما قلت في (خُطوة : خُطوات) ،

(١) التصريف ص ٥١٧ .

(٢) المنصف ص ٥١٧ .

لأن الياء مع الكسرة كالواو مع الضمة ، ومن ثَقَل في (مِدْيَات) فإن قياسه أن يقول في (جِرْوَة : جريات) ، لأن قبلها كسرة وهي لام ، ولكنهم لايتكلمون بذلك إلا مخففاً ؛ فراراً من الاستثقال والتغيير . فإذا كانت الياء مع الكسرة ، والواو مع الضمة فكأنك رفعت لسانك بحرفين في موضع واحد رفعة ؛ لأن العمل من موضع واحد ، فإذا خالفت الحركة فكأنهما حرفان من موضعين متقاربين الأول منهما ساكن ^(١).

وقال سيبويه أيضاً في موضع آخر : " وأما بنات الياء إذا كسرت على بناء الأكثر ... وذلك قولك : (كُليّة) وكُلى ، ومُدئية ومدى ، وزُبئية وزبى . كرهوا أن يجمعوا بالتاء ، فيحركوا العين بالضمة،فتجئ هذه الياء بعد ضمة ، فلما ثقل ذلك عليهم تركوه ، واجتزعوا ببناء الأكثر ، ومن خفف قال (كُليات) و(مُديات) ^(٢).

فكلام سيبويه صريح في أن العرب فروا من جمع نحو (كُلية ، ومُدئية) بالألف والتاء إلى جمع التكسير الذي يفيد الكثرة ؛ وذلك خوفاً من الثقل الذي يترتب على اتباع العين للفاء - والذي هو المقدم - كما في جمع الصحيح ؛ وذلك بسبب وقوع الياء بعد الضمة ، ولذلك إذا جمعه خففوه ، وعلى ذلك لا يكون سيبويه قد نقل الفتح عن العرب ، لأنه ليس في كلامه ما يدل على ذلك .

أما ابن جنى في استدراكه على المازنى بجواز الفتح فهو مسبوق في ذلك بالمبرد ، حيث إنه قد صرح بالتسكين والفتح قائلاً : " وممن قال (مُدئية) فإنه لايجوز جمعها على منهاج (ظلمات) - يعنى الإتياع -

(١) الكتاب جء / ٤١١ .

(٢) السابق ج٣ / ٥٨٠ .

لأنه يلزمه قلب الياء واواً ، ولكن يسكن إن شاء ، فيقول : (مُدَيَات) ،
وإن شاء فتح " (١) .

فنلاحظ أن ما كان نحو (كُليّة ، ومُدَيّة) لم يجز الإتياع اتفاقاً للثقل ،
وأما الفتح فقد نص المبرد على جوازه - وتابعه فيه ابن جنى - ومن
هنا كان المبرد مصدر هذا المذهب لاسيويوه ولا المازنى .

ولعل السبب في الفتح أنه خفيف قبل الياء ، ولا تقلب الياء لأجله ألفاً
لتحركها وفتح ما قبلها ؛ لأن ألف الجمع تمنع ذلك لما يترتب عليه من
التقاء ساكنين .

والله أعلم .

٥- تحريك الساكن ضرورة

ذكر أبو عثمان المازنى بيتين من الأبيات الشعرية فيهما كلمات قد
سكنت فيها بعض الحروف لأجل الضرورة الشعرية ، ولم ينكر ابن جنى
عليه ذلك ولكنه ذكر أيضاً مستدركاً عليه أنها لغة ، وإليك بيان ذلك .

قال أبو عثمان : وأما قول الشاعر :

"هاجك من أروى كمنهاض الفكك" (٢) .

(١) المقتضب ج٢ / ١٩٢ .

(٢) أروى : اسم امرأة ، وأروى : ماء يقرب العقيق عند الحاجز ، هو لفزارة ، منهاض :
وصف أنهاض مطاوع ، هاض العظم بهيضة هيضا . الفكك : مصدر فلا يده فكاً : إذا أزال
المفصل . والرجز للروبة فى : (ديوانه ص ١١٧ ، وشرح شواهد المعنى ج١ / ٥٣ .



فإنما احتاج إلى تحريكه - يعنى الفك - وكان قياسه الإدغام - فبناه
على : (فَعَلٍ) كما قال :

***ولم يُضَعِّها بين فَرَكٍ وَعَشَقٍ* (١).**

فإنما هو (عَشَق) - بكسر فسكون - فبناه على (فَعَلٍ)" (أ) أى : بفتح
ففتح - .

وقال ابن جنى : " وإنما كان أصل (فكك) عنده : (الْفَكُّ) ؛ لأنه لم
يسمع فى غير هذا الموضع (الفكك) ؛ ولأنه فى شعر ، والشعر قد
يتحرك له الساكن فى كثير من المواضع :

ألا ترى إلى قول رؤبة :

وقاتم الأعماق حاوى المُخْتَرِقُ * مُشَبَّه الأعلام لَمَاعِ الخَفَقُ (٣).**

فحرك (الخَفَق) - وهو يريد : (الخَفَق) - للضرورة

وقد يمكن أن يكون قوله :

- (١) الفرك بالكسر : الغضة عامة ، وقيل الفرك : بغض الرجل امرأته .
والرجز لرؤية فى : ديوانه ص ١٠٤ ؛ ولسان العرب (س ر ر) ، و(ش ب ق) ، و(ع ش
ق) ، و(ف ر ك) ؛ وتهذيب اللغة ج ١٠ / ٢٠٣ ؛ وتاج العروس (س ر ر) ، (ش ب
ق) ، و(ع س ف) ، و(ف ر ك) ؛ والخصص ج ٤ / ٦٠ ، ج ٥ / ١١١ ، ج ٥ / ١٥٢ / ٨٢
(٢) التصريف ص ٥٢٨ .
(٣) الأعماق : النواحي القاصية ، وعمق كل شئ : فقره ومنتهاه ، والمخترق : المتسع ،
والإعلام : الجبال اللامع ، الذى يلمع سراها .
والرجز لرؤية فى : ديوانه ص ١٠٤ ؛ والخصائص ج ٢ / ٢٢٨ ؛ وشرح أبيات سيبويه ج ٢ /
٣٥٣ ؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٣ ؛ ومغنى اللبيب ج ١ / ٣٤٢ ؛ والمقاصد
النحوية ج ١ / ٣٨ ؛ وبلا نسبه فى : الكتاب ج ٤ / ١١٠ ؛ الخصائص ج ٢ / ٢٦٠ ؛ وسر
صناعة الإعراب ج ٢ / ٤١٣ ؛ وشرح المفصل ج ٢ / ١١٨ ؛ ورفص المباني ص
٣٥٥ ؛ وشرح ابن عقيل ٢٤ / ١ ؛ وشرح الأشموني ج ١ / ١٢ .

له نَعْلٌ لا يَطْبِي الكلبَ رِيحُها

من هذا الباب أيضاً حركة للضرورة ، لا لأجل حرف الحلق ، كما حرك الفاء في (الخَفَق) ، ويجوز أن تكون لغة كما ذهب أصحابنا إليه ، وهو أشبه من أن يُحمل على الضرورة .

ولأن (الفك) أيضاً مصدر فعلٍ ماضٍ متعدِّ ثلاثي ، وأصل مصادر الأفعال الثلاثية المتعدية (فَعَل) - بفتح فسكون - ، هذا هو الأكثر ، فقد علمت أن السَّماع والقياس جميعاً يشهدان بصحة ما قال في (الفك) من أنه محرك للضرورة ^(١).

فكما هو واضح من نص ابن جنى أنه أيد وأكد على رأى أبي عثمان من أن التحريك ضرورة ولم يقف الأمر عند ذلك الجد بل عضد رأيه بذكر أبيات أخر حُرِّك فيها الساكن ، بيد أنه قال بأن لتحريك يجوز أن يكون لغة ، وذكر أن هذا هو الأشبه عنده من أن يحمل على الضرورة .

كما أنه أكد على أن (الفك) الأصل فيه الإسكان وذلك بأنه مصدر ، والأصل فيما هو مصدر لفعلٍ ماضٍ متعدِّ ثلاثي أن يكون (فَعَلًا) وهو الكثير فيه ، لأن السماع والقياس يعضده .

أما (العَشَق) - بالفتح - في البيت الثاني الذي استشهد به المازني على أن تحريكه ضرورة فقال فيه ابن جنى :

(١) المنصف ص ٥٢٨ ، ٥٢٩ .



" قال لى أبو على - يعني الفارسي - وقت القراءة : كان قياسه إذا اضْطُرَّ إلى حركة العين فى (عَشَقُ) أن يكسرها إتباعاً لحركة الفاء فيقول : (عَشَقُ) .

قال : ولكنه شبهه بغيره من الأسماء نحو : (بَدَلٌ وَبَدَلٌ ، وَمِثْلٌ وَمِثْلٌ ، وَشَبِيهُ وَشَبِيهِ) .

ونظير قول أبى على فى أنه كان قياسه أن يُتَّبَعُ فيقول : (عَشَقُ) قول الشاعر :

ضَرْباً أَلِيماً بِسَبْتٍ يَلْعَجُ الْجِلْدُ (١) (٢).

يريد : الجِلْدُ ، فكسر العين إتباعاً لحركة الفاء ضرورة .

ويطرح ابن جنى سؤالاً ثم يجيب عنه ملتصقاً العذر للمازنى فى ذلك بقوله : " فَإِنْ قُلْتَ : هَلَا قَالَ أَبُو عَثْمَانَ إِنْ (الْعَشَقُ) فِيمَا أَنْشَدَهُ مَصْدَر (عَشَقْتُ) لِأَنَّ (فَعَلْتُ) فى أكثر الأمر مصدره (فَعَلٌ) نحو : (حَذَرَ حَذَرًا ، وَبَطَرَ ، بَطْرًا) ولم يحمله على الضرورة ؟ فلانه لم يسمعه فى غير هذا الموضع جاء على (فَعَلٌ) فحملة على الضرورة لذلك .

ونظير (عَشَقْتُ عَشَقًا : عَلِمْتُ عَلِمًا) ، فلو قال آخر : (عَلِمْتُ عَلِمًا) لحمل على الضرورة ، كما حمل (الْعَشَقُ) عليه ، لأنهما لم يسمعا فى غير هذا الموضع ، وهو موضع ضرورة (١).

(١) يلعج : يخرق الجلد ، ويقال : وجدت لاعج الحزن : أى حرقتة ؛ والشطرة من البسيط ، وهو لعبد مناف بن ربيع الهذلى فى : الدرر ج٦ / ٢٣٢ ؛ ولسان العرب (ل ع ج) ، (ج ل د) ، (ع ج ل) ؛ وبلا نسيبه فى الخصائص ج٢ / ٣٣٣ .
(٢) المنصف ص ٥٢٩ .

ولكى تزيد المسألة وضوحاً فأليك تقطيع ما استشهد به كل من المازنى وابن جنى لتبيان موضع الضرورة فيها.

أولاً : ما استشهد به المازنى :

١- هاجك من أروى كمنهاض الفكك

وتقطيعه : هاجك من أروى كمن هاضفكك

. // . / / . // . / . /// . /

مستعلن مستعلن مستعلن مفتعلن

فالشطرة كما هو واضح من الرجز ، فلو سكنت الكاف الأولى من (الفكك) لادغام فى الثانية لتوالى أربعة أسباب خفيفة واختلت التفعيلة، لأنها ستتصبح هاضفككى

. / . / . /

وهذا ما لايجوز فى الرجز

٢- ولم يضعها بين فرك وعشَق

وتقطيعه : ولم يضع هابين فر كن وعشَق

. // . / . // . / . // . /

مفتعلن مستعلن مفتعلن

(^١) السابق نفس الصفحة .

فالشطرة كما هو واضح من الرجز أيضا ، وقد دخل التفعيلة الأولى
الخبين - حذف الثاني الساكن - وأتت الثانية صحيحة ، وأتت الثالثة
مطوية - حذف الرابع الساكن .

فلو لم تحرك الشين في (العشق) لأصبحت التفعيلة (فاعلاتن)
وهو ما لا يجوز في الرجز .

أما بيتا ابن جني فهما كآلآتى :

١ - وقائم الأعماق خاوى المخترق مشتبه الأعلام لماع الخفق

وتقطيعه : وقائم ال أعماقخاواالمُخترق

./././ ./././ ./././

مُتَّعَلَن مستفعلن مستفعلن

مشتبهل أعلام لم ماع الخفق

./././ ./././ ./././

مفتعلن مستفعلن مستفعلن

والبيت كما هو واضح من الرجز ، وقد دخل التفعيلة الأولى الخبن ،
والرابعة الطى ، فلو أسكن فاء (الخفق) لترتيب عليه إشباع القاف ،
ولتوالى أربعة أسباب خفيفة - كالشاهد الأول للمازنى - ولاختلت تفعيلة
البيت .

٢- له نَعْلٌ لا يَطْبِي الكلبَ ريحها

وتقطيعه : لهون عنلايططبلكل بريحها

/././ ./././ ./././

فَعول مفاعيلن فعولن مفاعلن

وكما هو واضح فإن الشطرة من الطويل ، وقد دخلها القبض ، وكذلك دخل التفعيلة الأولى . فلو أسكن عين (النعل) لا كتملت التفعيلة الأولى ، وسكن ثانی الثانية وهو ما لا يجوز مثله .

٣- أما الشاهد الثالث فهو :

ضرباً أليماً بسبت يلعج الجدا

فتقطيعه : ضربن ألى منسب تنيلعجل جدا

./././ ././ ././././

مستفعلن فاعلن مستفعلن فعَلن

فالشطرة كما هو واضح من البسيط ، وقد دخلها الخبن ، فلو سكن لام (جدا) لأصبحت التفعيلة على وزن (فعَلن) وهو ما لا يجوز لأن البسيط التام لا يكون عروضه إلا مخبوناً .



ثانياً : ما استدركه ابن جنى على المازني فيما أجمله ولم يفصله .

١ - زيادة الألف والنون في آخر الكلمة :

قال أبو عثمان المازني : " وكل ما وجدت في آخره ألفاً ونوناً مما لم يُشتقَّ منه ما يذهب فيه فهي زائدة " (١).

وقد أخذ ابن جنى يفسر ما أجمل المازني بقوله : " إذا وجدت كلمة في صدرها ثلاثة أحرف من الأصل ، وفي آخرها ألف ونون فاقض بزيادة الألف والنون وإن لم تعرف الاشتقاق ، لكثرة ما جاءت زائدتين فيما عُرف اشتقاقه نحو : سِرْحان وسَعْدان وليس يريد أنك كلما وجدت اسماً في آخره ألف ونون قضيت بزيادتها ، هذا خطأ ؛ ألا ترى أن النون في فِدَان ، وعنان ، وسِنان : لأمّ وليست زائدة " (٢).

وعلى قول ابن جنى يكون (سرحان) على وزن (فِعْلان) (وسعدان) على وزن (فَعْلان) أيضاً وإنما كانت الألف والنون زائدتين فـ (سرحان) لأنهما نظيرتا الألف والهمزة في باب (حمراء) وأصل بنائهما لباب (سكران وغضبان) ؛ لأنهما وصف ، والزيادة بالوصف أحق منها بالاسم ، لأن الوصف مشابه للفعل ، والزيادة في الفعل أقعد منها في الاسم .

ويدل على أن الألف والنون في باب (سكران) ونحوه مضارعتان لألفي التأنيث في نحو (حمراء وصفراء) أن مؤنث (سكران) على

(١) التصريف بشرح المنصف ص ١٤٢ .

(٢) المنصف ص ١٤٢ .

غير بنائه ، وإنما هو (سكرى) كما أن مذكر (حمراء) على غير بنائها ، وإنما هو (أحمر) أما فِدَانٌ فعلى وزن (فعَال) وكذلك عِنَانٌ وسِنَانٌ منهُمَا على (فعَال) (١).

ثم ذكر ابن جنى بعد ذلك أن من دواعى الحكم على عدم زيادة النون أن تكون مكررة لأنه لو جاء فى كلامهم نحو (جَنَانٌ وَقَنَّانٌ) (٢) لكان قياسه أن يكون بمنزلة : (خَضَخَاضٌ) (٣) و (قَمَقَامٌ) ، ولا تجعل النون زائدة ، لأنك لو فعلت ذلك للزمك أن تجعل (جَنَانَانٌ) من باب سَلَسٍ وَقَلَقٍ من ذوات الثلاثة كأنه فى التقدير (جَنَجٌ وَقَنَّقٌ) ثم زيدت الألف والنون ، وهذا بعيد ؛ لأن باب (قلقت وصلصت) أكثر من باب (سَلَسٍ وَقَلَقٍ) (٤).

ومعنى كلام ابن جنى أن (جَنَانٌ وَقَنَّانٌ) على (فعَلال) كـ (خَضَخَاضٌ) معللاً أن وزن (فعَلال) مصدراً لما هو على وزن (فعَللَ) - أى الملحق بالرباعى المجرد - أكثر من (فعَل) مصدراً للفعال الذى على وزن (فعَل) - بفتح وكسر - والذى يكون (جَنَانٌ وَقَنَّانٌ) عليه على وزن (فعَلان) بزيادة الألف والنون .

ثم أخذ ابن جنى يدل على صحة ما ذكره بكثرة الأمثلة : موازناً بينها وبين غيرها ، جاعلاً من ذلك : (رُمَانٌ وَمُرَّانٌ) حيث قال : "

(١) السابق ص ١٥٩ بتصريف .

(٢) القن : تتبع الأخبار ، والتقدير بالبصر ، والضرب بالعصا ، وبالضم : الجبل الصغير ، وبالكسر : عبدملك هو وأبواه ؛ ينظر لسان العرب (ق ن ن) .

(٣) الخضاض : كسحاب : اليسير من الحلى ، والأحمق ، والمداد ، ومخنقة السنور أو الغزال ، وغل الأسير ، والخضض : ألوان الطعام ؛ السابق (خ ض ض) .

(٤) المنصف ص ١٤٢ بتصريف .

لم يُقْضَ بزيادة النون إلا بثبت ، لأنه يجوز أن تكون النون أصلاً ،
 وإن قضيت بزيادة نونه بغير ثبت فهو وجه ، ألا ترى في الحديث : "
 أن قوماً من العرب أتوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال
 لهم : من أنتم ؟ فقالوا : نحن بنوغيان ، فقال لهم : بل أنتم بنو
 رشدان " أفلا تراه عليه السلام كيف تكره لهم هذا الاسم ، لأنه جعله
 من الغي ، يدل على ذلك قوله : (بل أنتم بنو رشدان) لأن الرشد
 ضد الغي .

فقد دل هذا من مذاهب العرب على أنه إذا جاء مضاعف في آخره
 ألف ونون نحو : (رُمَان ، وَعِدَان ، وإِبَان) فسبيلك أن تحكم فيه بزيادة
 النون " (١) .

وعلى ذلك يكون (رُمَان) على وزن (فُعْلَان) ، وكذلك (غِيَان
 ورشدان) على وزن (فُعْلَان) .

أما (مَرَان) فقد حكى ابن جنى عن سيبويه نقلاً عن الخليل أن
 النون فيه من الأصل ، وذهب إلى أن اشتقاقه من المرانة وهو اللين ،
 فجرى عنده مجرى (حَمَاض) من الحموضة ، فما كان من هذا النحو
 يُحتاج فيه إلى الاشتقاق ، ولا يقضى عليه بشئ إلا بثبت (٢) .

وما نسبه ابن جنى لسيبويه صحيح (٣) .

(١) المنصف ص ١٤٣ .

(٢) المنصف نفس الصفحة بتصرف .

(٣) الكتاب ج٣ / ٢١٨ .



وعليه تكون النون في (مُرَّان) أصلية فهي على وزن (فُعْلَال) ،
وبذلك تكون كلمة (مُرَّان) مصروفة .

ثم يعود ابن جنى مرة أخرى لـ (سرحان وسعدان) ليؤكد أن النون
زائدة بقوله : " وما كان من هذا الباب مما تحصّل في صدره ثلاثة أحرف
من الأصل فاحكم بزيادة النون من آخره حتى تقوم دلالة على أنها من
الأصل " (١).

وجعل ابن جنى مما قامت عليه الدلالة بأصالة النون هو
(دِهْقَان) (٢) فنونه لام ، لأنهم قالوا : (تدهقن) ، (وشيطان)
لأنهم قالوا : (تشيطن) (٣) وليس في كلام (تَفَعْلَنَ) فالنون فيه
لام ، فأما (تَدَهَّقَ وَتَشِيَّطَ) فليس في قوة (تَدَهَّقَنَ وَتَشِيَّطَنَ)
وحكى ابن جنى هذا الكلام عن أبي على من طريق الرواية فَيُسَلِّمُ
له (٤) .

ولو رجع ابن جنى لكتاب سيبويه لوجد فيه : " فأما الدّهقان
والشيطان فلا تجعلهما - يعنى الألف والنون - زائدتين فيهما ، لأنهما
ليس عليهما ثبت . ألا ترى أنك تقول : تشيطن ، وتدهقن ،
وتصرفهما " (٥) .

(١) المنصف ص ١٤٣ ؛ الكتاب ج ٤ / ٣٢١ .

(٢) الدهقان : بالكسر والضم : القوى على التصرف مع حدة ، والتاجر ، وزعيم فلاحى العجم
ورئيس الإقليم ، وهو مُعَرَّب .

(٣) لقد اختلف النحويون في مادة الشيطان ، فذهب بعضهم إلى أنه من (شطن) بمعنى ابتعد
، وذهب بعضهم إلى أنه من (شيط) بمعنى احترق .

(٤) المنصف ص ١٤٣ بتصرف .

(٥) الكتاب ج ٤ / ٣٢١ .



إذا فـ(شيطان) على الراجح بأصالة النون على وزن (فَعْلَال) ،
وعلى غير الراجح على القول بزيادة النون على وزن (فَعْلَان)^(١)

وكذلك تعرّض ابن جنى لحقيقة النون في (دُكَّان) ذاكراً أن له اشتقاقين بقوله : " قالوا : دَكَّنْتُ الشَّيْءَ أَدْكُنْهُ دَكْنًا : إذا نضدتَ بعضه فوق بعضٍ ، ودكنه تدكيناً .

وحكى ذلك ابن جنى عن ابن دريد ، وأنه قال : الدُّكَّانُ عربى صحيح .

وقال ابن جنى أيضاً أنه سمع أبا عثمان الأشناندانى^(٢) يقول : قال الأَخْفَشُ : الدكان مشتق من قولهم : أكمةٌ دكاءٌ : إذا كانت منبسطة ، وناقاةٌ دكاءٌ : إذا افترش سنامها ظهرها ، كما اشتقوا عثمان من العثم ، فالنون على هذا القول فى (دكان) زائدة ، وهى على القول الأول أصل "^(٣)).

إذا فعلى الأول يكون وزنها (فَعْلَال) وعلى الثانى يكون (فَعْلَان) .

وبعد هذا التوضيح من ابن جنى يجعله استدراكاً على أبى عثمان المازنى بأنه تفصيل لما أجمله فى هذا الفصل ، ناعتاً إياه بأنه قد تعجرف فيه ، ولكنه سرعان ما تدارك وتلطف فى أسلوبه لما رأى فيه من

(١) الممتع ج١ / ٢٦١ .

(٢) أبو عثمان الأشناندانى هو : أبو عثمان سعيد بن هارون ، من أهل البصرة ، من أهل البصرة أخذ عن أبى محمد عبد الله بن محمد التوزي ، وأخذ عنه المبرد ، ومن مؤلفاته : معاني الشعر ، وتوفي سنة ٢٥٧ هـ . ينظر ترجمته فى : نزهة الإلباء فى طبقات الأدباء ص ١٥٥ ومراتب النحويين ص ٩٨ .

(٣) المنصف ص ١٤٣ ، ١٤٤ بتصرف ؛ وينظر : الممتع ج١ / ١٢٣ ، ٢٦٢ .

القسوة والشدة فقال : " ولكنه كان يخاطب به من يتق بفهمه
ومعرفته " (١).

ثالثاً : ما استدركه ابن جني على المازني فيما كان فيه رأيان ولم
يرجح أحدهما على الآخر .

١- وزن (غوغاء) .

ذكر أبو عثمان المازني أن له وزنين مسويًا بينهما دون ترجيح
لأحدهما على الآخر ، فالأولى : (فَعَلَّال) ، والثاني : (فَعَلَاء)
أما أبو الفتح فقد استدرك على المازني مرجحاً الوزن الأول لأدلته
دون الثاني .

قال أبو عثمان : " وأما (غَوَّغَاء) فقد اختلف فيها العرب ، فذكرَ
بعضهم وصرف ، وجعله مكرراً كـ (القَمَّام) ونحوه ، وأنث بعضهم
ولم يصرف ، وجعلها كـ (عَوْرَاء) " (٢).

ومعنى قول المازني : أن من جعله كـ (القمقام) : جعله رباعياً
مضعفاً ، وهذا معنى قوله : (مكرراً) وعليه يكون فعل (غوغاء) :
غوغو (وقلبت الواو الأخيرة ياء لوقوعها رابعة ، فصارت (غوغى)
على وزن (فعلل) ومصدره (غوغاو) وهُمزت الواو الأخيرة لوقوعها
طرفاً بعد ألف زائدة فأصبح (غوغاء) على (فَعَلَّال) وعلى ذلك يكون

(١) المنصف ص ١٤٤ .

(٢) التصريف ص ٤٢٤ .



مصروفاً ، لأن همزته ليست للتأنيث ولكنها لام المصدر ، ومن جعل همزته للتأنيث جعلها كـ (عَوْرَاء) على وزن (فَعْلَاء) ولم يصرف .

وأبو عثمان مسبوق في ذلك بسببويه ، فقد ذكرها سببويه في ثلاثة مواضع في كتابه ، قال في أولها : " وأما (غَوَغَاء) فمن العرب من يجعلها بمنزلة (عَوْرَاء) فيؤنث ولا يصرف ، ومنهم من يجعلها بمنزلة (قضاض) فيذكر ويصرف ، ويجعل الغين والواو مضاعفتين ، بمنزلة القاف والضاد ، ولا يجئ على هذا البناء إلا ما كان مردداً " (١) ومعنى قوله : (إلا ما كان مردداً) أي : إلا ما كان مضعفاً .

أما في الموضوع الثاني فقد قال بمثل هذا الكلام (٢) .

وقال في الموضوع الثالث : " أما (الغوغاء) ففيها قولان :

أما من قال (غوغاء) فأنت ولم يصرف فهي عنده مثل (عوراء)

وأما من قال : (غوغاء) فذكر وصرف فهي عنده بمنزلة (القمقام) وضاعف الغين والواو كما ضاعف القاف والميم " (٣) .

أما أبو الفتح فلم ينكر على المازني أن تكون المدة للتأنيث فيجرى مجرى المؤنث الممدود ولكنه رأى أن الوجه فيه أن يكون (فعلالاً)

(١) الكتاب ج٣ / ٢١٥ ، ج٣ / ٤٢١ .

(٢) السابق ٤٢١/٣ .

(٣) السابق ج٤ / ٣٩٤ ؛ وينظر : المقتضب ج٢ / ٢٦٦ ، شرح السيرافي ج٣ / ٤٨٠ ،

ج٤ / ١٧١ ، ج٥ / ٣١١ .



مصدر (فعلل) بقوله : " الوجه ان يكون مذكراً كـ (القمقام ،
والخضخاض والجرجار) " (١).

واستدل ابن جنى على استحسانه بالأوجه الآتية :

الأول : قولهم بعضهم : (غوغاءة) فلو كانت الهمزة للتأنيث بمنزلة
همزة (عوراء) لما جار أن تدخل عليها هاء التأنيث .

ومعنى قوله : أنه لأدى ذلك إلى توالى علامتين بمعنى واحد وهو لا
يجوز .

الثاني : وهو أنك إذا جعلتها (فعلاً) حملتها على باب (قلقت
وزلزلت) من المكرر الرباعي ، وإذا جعلتها (فعلاء) حملتها على باب
(سلس ، وقلق) مما فاءه ولامه من موضع واحد - أى من جنس واحد
- وهذا أقل من باب (قلقت ، وزلزلت) وحملها على الأكثر أولى .

الثالث : إن حروف الحلق قد قلّ فيها التضعيف ، حيث يكثر
التضعيف . ألا ترى إلى قلة باب (ضغيفة وبعاع) .

فإذا قلّ التضعيف في باب (رددت) وهو أكثر من باب (سلس)
وجب أن يكون في باب (سلس) أقلّ وأعز ، فيجب من هذا ألا يجعل
الغينين في (غوغاء) بمنزلة سيني (سلس) وقافى (قلق) بل الوجه
أن يجعلها بمنزلة زايى (زلزلت) وقافى (قلقت) فإذا حملت (غوغاء)

(١) المصنف ص ٤٢٤ .



على (فَعَلَّل) كان أحسن ، وتجعله من باب (غبغب ، وغرغرة ، وغزغزة ، وغضغضة ، وغطغطة ، وتغلغل ، وغمغمة) (١).

فنلاحظ أن ابن جنى قد مثل لما رآه هو الوجه بالفعل الرباعي تارة : (غبغب ، وتغلغل) وبالمصدر تارة : (غرغرة ، وغزغزة) إلى آخر ما ذكره لما هو معروف أن (فعلل) له مصدران (الفَعَلَّل) و(الفَعْلَلَة) ، والأخير هو الأصل الذي لا ينكسر في مصادر بنات الأربعة - كما سبق أن ذكرنا - (٢).

ومهما يكن من أمر فإن الذى تميل إليه النفس فى هذا الاستدراك هو ماذهب إليه ابن جنى لأدلته المؤدية إلى عدم تداخل المعانى وتزاحمها .

٢- وزن (أُثْفِيَّة)

ذهب أبو عثمان المازنى إلى أنها على وزن (فَعْلِيَّة) أو (أَفْعُولَة) بدون ترجيح لوزن على الآخر .

أما ابن جنى فقد استدرك على المازنى بذكر الراجح منهما ، وهو الوزن الأول حيث قال : " وأما (أُثْفِيَّة) فإن بعض العرب يجعلها (فَعْلِيَّة) فيقول : (أَثْفَتُ القَدْرَ) فيجعلها (فَعَلَّتْ) ويجعل الهمزة موضع الفاء قال الشاعر :

(١) المصنف ص ٤٢٥ بتصريف .

(٢) ينظر البحث ص .

وصالياتِ كما يُوثَفَيْنُ (١).

فقوله : (يُوثَفَيْنُ) بمنزلة : (يُسَلَفَيْنُ) .

وقال بعضهم : تَقَبَّيْتُ الْقَدْرَ ، فجعل الهمزة زائدة ، فهي عند هؤلاء (أفعولة) مثل (أكرومة) وسمعت الأصمعي ينشد :

وذاك صنيعٌ لم يُنَفِّ له قِدرى (٢)

وذلك بدون الهمزة على أنها زائدة ، ووزن (أُنْفِيَّة) على (فُعْلِيَّة) أمرها واضح ، أما على (أفعولة) فأصلها : (أُنْفُوِيَّة) اجتمعت الواو والياء ، والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء في الياء .

وكما هو واضح أن اللام على ذلك أصلها الياء . أو أن لامها واو ، وكان قياسها : (أُنْفُوِيَّة) إلا أنه قلب الواو إلى الياء تخفيفاً ، كما قالوا : (أدجى) وقياسه : (أدحو) لأنه من (دحوت) ، وكذلك : (ثفوت) .

وابن جنى في ترجيحه لوزن (فُعْلِيَّة) - بأصالة الهمزة - قد قال : " إن (يُوثَفَيْنُ) قد قيل فيه : إنه (يُوثَفَعْلَنُ) بمنزلة قوله :

وإنه أهل لأن يؤكر ما (١).

(١) الشطرة من الرجز ، وهو لخطام المجاشعي في الكتاب ج١ / ٣٢ ، ٤٠٨ ، ج٤ / ٢٧٩ ؛ ولسان العرب (زنب ، وثفا) ؛ وتهذيب اللغة ج٥ / ١٤٩ ؛ وتاج العروس (وثفا ، وعزا) .

وبلا نسبة في العين ج٨ / ٢٤٥ ؛ والمقتضب ج٢ / ٩٥ ، ج٤ / ١٤٠ ؛ وشرح السيرافي ج٥ / ١٧٨ ؛ والتصريف ص ٤٣٣ ؛ والمنصف ص ١٨٤ ؛ والخصائص ج٢ / ٣٦٨ ؛ والمحستب ج١ / ١٨٦ ؛ وشرح ابن يعيش ج٢ / ٤٢ ؛ ومقاييس اللغة ج١ / ٥٨ ؛ ولسان العرب (أنف) والاثفية : ما يوضع عليه القدر . (٢) المنصف ص ٤٣٣ .

وإنه (يُفَعِّلِينَ) بمنزلة (يُسَلِّقِينَ) أولى من (يُؤَفِّعْنَ) لأنه
لا ضرورة فيه .

وأما قول النابغة :

لا تقذفني بركن لا كفاء له * وإن تأتفك الأعداء بالرفد^(٢).**

ف (أُتْفِيَّة) على هذه اللغة أيضاً (فُعْلِيَّة) لأن الهمزة فاء في
(تأتفك) (^٣) على وزن (تفعلك) فلنلاحظ أن ابن جني قد ذكر أولوية
جعل الهمزة فاء الكلمة لا القول بجعلها زائدة من غير تبيان لعله جعلها
فاءً للكلمة سوى أنه لا ضرورة تدعو إلى الإتيان بها زائدة ، وقد اتضح
تأكيد على أولوية جعل الهمزة أصلية وليست زائدة في موضع آخر من
منصفه ولكن في كلمة أخرى غير (أُتْفِيَّة) رواية .

عن أبي على الفارسي عن أبي الحسن الأخفش أنه حكى عنهم :
(أديم مرطى) وليس في كثرة (ماروط) فينبغي أن يكون (أرطي)
على هذا القول (أفعلأ) وتون ، لأنها نكرة بمنزلة (أفكل) - يعني
الردة - و (أيدع) - يعني الزعفران - وتكون (أرطاة) على هذا
(أفعلأ) مثل أرملة وإن لم تكن وصفاً .

(^١) الشطرة من البسيط وهو بلا نسبة في المقتضب ج٢ / ٩٦ ؛ والمنصف ص ٦٦ ، ١٨٤ ،
٤٣٣ ؛ والخصائص ج١ / ١٤٤ ؛ التصريف الملوكي ص ٤٤ ؛ والإنصاف ص ١١ ؛ وأوضح
المسالك ج٤ / ٤٠٦ ؛ وشرح الشافية ج١ / ١٣٩ ؛ وشرح شواهد الشافية ص ٥٨ ؛
ولسان العرب (ر ن ب) ، وتاج العروس (ر ن ب) ، (ك رم) ، والمقاصد النحوية ج٤
/ ٥٧٨ ؛ وشرح الأشموني ج٣ / ٨٨٧ ؛ وهمع الهوامع ج٢ / ٢١٨ ؛ والدرر اللوامع
ج٦ / ٣١٩ .

(^٢) البيت من البسيط ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٦ ؛ والمنصف ص ١٨٥ ، ٤٣٣ ؛
وسر صناعة الإعراب ج١ / ١٧٣ ؛ وبلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح ص ٦١٢ .

(^٣) المنصف ص ٤٣٣ ، ٤٣٤ .



وحكى بعضهم : (أديم مُورَطي) ، فهذا يحتمل عندي أمرين :
أجودهما أن يكون (مُفعلِي) بمنزلة مُسَلَقِي ، ويحتمل أيضاً أن يكون
(مؤفَعلا) وجعله بمنزلة قول الراجز :

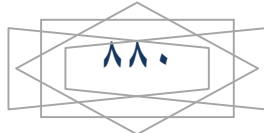
*فإنه أهل لأن يؤكرما *

وإنما كان الوجه الأول أقيس ، لأنك تجعل الهمزة فيه فاء ، وذلك
أقيس ، لأن (ماروطاً) أفشى في اللغة من (مرطِي) وكلاهما جائز والأول
الأختيار " (١) .

فنلاحظ أن ابن جنى أتى باسم المفعول من (أرطي) على (مؤرَطي)
على وزن (مُفعلِي) وذلك على وزن المضارع مع إبدال حرف
المضارعة ميماً مضمومة ، وفتح ما قبل الآخر ، وكما هو واضح فقد
قابلت الهمزة فاء اسم المفعول ، وقد جعل أن هذا الوجه هو الأقيس ،
ودلل على ذلك بأن (ماروطاً) أفشى في اللغة ، ولا شك أن (ماروطاً)
على وزن (مفعول) فقد قابلت الهمزة أيضاً الفاء .

أما سيبويه فقد صرح بزيادة الهمزة وعدم أصالتها نقلاً عن الخليل
بقوله : " وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يُفعل ويُفعل -
يعنى الذى ما ضيهما (أفعل ، وأفعل - وأخواتهما كما تثبت الفاء في
تَفَعَّلْتُ وتفاعلتُ في كل حال ، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا
الموضع ، فاطرد الحذف فيه ، لأن الهمزة تثقل عليهم ... وكثر هذا في
كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه ، كما اجتمعوا على حذف (كل -
أمرأ - ، وترى) وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذى من

(١) المنصف ص ٦٦ ، ٦٧ ؛ وينظر : ص ١٨٤ ، ١٨٥ .



نفس الحرف - يعنى الكلمة - لأنه زيادة لحقته زيادة ، فاجتمع فيه الزيادة ، وأنه يستقل ، وأن له عوضاً إذا ذهب ، وقد جاء فى الشعر حيث اضطر الشاعر :

وصاليات ككما يُؤثِّفِين

وإنما هي من (أثفيت) .

وجعل سيبويه ذلك مثل قول ليلى الأخيلىة :

كُرَاتُ غلام من كساء مؤرنب (١)(٢).

وعلى قول سيبويه : (وإنما هي من أثفيت) يكون وزنها (أفعلت) بزيادة الهمزة ، كما أن (مؤرنب) على رأيه تكون بوزن (مؤفعل) .

وأيد الأعلام رأى سيبويه لغلبة زيادة الهمزة أولاً فى بنات الثلاثة (٣).

وممن قال بزيادة الهمزة أيضاً فى الشواهد المستشهد بها المبرد(٤).

أما السيرافى فقد أجاز القول بالزيادة والقول بالأصالة دون ترجيح لأحدهما على الآخر(٥).

(١) الشطرة من الطويل : وهو ليلى الأخيلىة فى الكتاب ج٤ / ٢٨٠ ؛ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ج٢ / ٤٣٧ ؛ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ؛ والمنصف ص ١٨٤ ؛ ولسان العرب (ر ن ب) ، و (ك ر ا) ، وبلا نسبة فى المقتضب ج٢ / ٩٦ ؛ ولسان العرب (ث ف ا) ؛ وشرح السيرافى ج٥ / ١٧٨ .

(٢) الكتاب ج٤ / ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

(٣) هامش الكتاب ج٤ / ٢٨٠ .

(٤) المقتضب ج٢ / ٩٥ ، ٩٦ .

(٥) شرح الكتاب ج٥ / ١٧٨ .



والذى أراه هو ما ذهب إليه سيبويه وتابعه فيه المبرد لما يعضده من القياس فى كثرة زيادة الهمزة أولاً فى بنات الثلاثة .

- والله أعلم - .

٣- مثال (فَيَعْل) من (حويت) .

ذهب أبو عثمان المازنى إلى أنّ (حويت) تأتى على وزن (فَيَعْل) بفتح العين وكسرها ، وذهب ابن جنى إلى ما ذهب إليه المازنى لكنه استدرك عليه بأن الكسر هو الوجه ، لأن ما عينه معتلة إنما يجىء الفتح فيه قليلاً .

قال المازنى : " وتقول فى (فَيَعْل) - بفتح فسكون ففتح - من (حويت ، وقويت) : (حياً ، وقياً) تقلب العين ياءً لأن قبلها ياء ساكنة، وتقلب اللام ألفاً ، لأن أصلها التحريك وقبلها فتحة " (١) .

وقال المازنى أيضاً : " وتقول فى (فَيَعْل) - بفتح فسكون فكسر - منهما : (حىً ، وقىً) وكذلك من (شويت ، ولويت) ، تحذف من هاهنا ياء كما حذف من تصغير (أحوى) حين قلت (أحيً) ... " (٢) .

فقد ذكر المازنى الوجهين مبيناً أن الكلمتين فى حالة فتح العين يكونان أصلهما : (حيّو ، قيّو) بقلب الواو الأولى - يعنى العين - ياء ، وإدغامها فى الياء الساكنة ، لاجتماعها معها مع سكون السابق

(١) التصريف ص ٥٠٧ .

(٢) التصريف ص ٥٠٨ .



منهما ، وقلبت الواو الأخيرة - يعنى اللام - ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها - فأصبحت : (حياً ، وقياً) على وزن (فَيْعَل) باعتبار الأصل .

أما (فَيْعَل) - بكسر العين - فيكونا (حَيَّوْ ، وَقَيَّوْ) بقلب الواو الأولى ياء ، لسبقها بالياء الساكنة ثم إدغامهما ، وقلب الواو الأخيرة ياء لانكسار ما قبلها ثم تحذف الأخيرة لكرامة توالى ثلاث ياءات فأصبحت الكلمتان (حَيٌّ ، وقِيٌّ) على وزن (فَيْعَل) باعتبار الأصل ، لأن المحذوف نعمة كالثابت

ويشرح ابن جنى ما أجمله المازنى مقتصراً فى شرحه على مارآه الوجه من كسر عين (فَيْعَل) كما ذكرنا بقوله : " أصل هذه (حَيَّوْ ، وَقَيَّوْ) لأنهما من مضاعف الواو ، نقولك (الحوّة ، والقوّة) ثم غيرا لما ذكر .

والوجه أن تبنى هذا على (فَيْعَل) مكسور العين ، لأن ما عينه معتلة إنما يجئ فيه (فَيْعَل) - بفتح العين - قليلاً ، وقد قالوا : (هَيَّانٌ) فبنوها على (فَيْعَلان) مفتوح العين " (١).

وأصل (هَيَّان) من هاب يهيب بنقل حركة الياء وهى الفتحة على الساكن الصحيح قبلها ، فنقول تحركت الياء بحسب الأصل وفتحت ما قبلها بحسب الآن فقلبت الياء ألفاً ، فأصبحت (يهاب) ، ومصدرها الهيبة ، إذ فاصل ألف هاب : الياء . ، فالإتيان من هذا على (فَيْعَل) يكون على (هَيَّيب) فيدغم الياء فى الياء فتكون (هَيَّب) ، ولكنها أتت بفتح العين على (هَيَّان) على وزن (فَيْعَلان) باعتبار الأصل .

(١) المنصف ص ٥٠٧ .

ويكمل ابن جنى الشرح أيضاً بقوله: " أصل هذا : (حَيَوُ ، وَقَيَوُ)
 فقلبت الواو الأولى ياء لوقوع الياء قبلها ساكنة ، وقلبت الآخره لاتكسار
 ما قبلها ، فصار فى التقدير : (حَيِّياً ، وَقَيِّياً) فكرهوا اجتماع ثلاث
 ياءات - والوسطى مكسورة - فحذفوا الآخرة لضعفها ، فصار :
 (حَيِّاً ، وَقَيِّاً) . وأصله من (شويت ، ولويت) : (شَيَوُ ، وَلَيَوُ)
 فقلبت الواو ، وفعل بها ما فعل بما قبلها.

وكذلك (أَحَى) إنما هو تصغير (أَحوى) وأصله : (أَحَيَوُ) فقلبت
 الواو للياء قبلها فصار : (أَحَيِّياً) فاجتمعت ثلاث ياءات - الوسطى
 مكسورة - فحذفوا الأخيرة لضعفها "(١).

أما سيبويه فقد قال فى ذلك : " وتقول فى (فَيَعِلُ) من (حويت ،
 وقويت) (حَيِّاً ، وَقَيِّاً) ، قلبت التى هى عين ياء للياء التى قبلها
 الساكنة ، وقلبت التى هى لام ألفاً للفتحة قبلها ، لأنها تجرى مجرى لام
 شقيت ، كما أجريت حَيِّتُ مجرى خَشِيتُ .

وتقول منها (فَيَعِلُ) : (حَىُّ ، وَقَىُّ) ، لأن العين منها واو كما هى
 فى قلت وينبغى أن يكون (فَيَعِلُ) - بكسر العين - هو وجه الكلام
 فيه ، لأن (فَيَعِلَا) - بالكسر - عاقبت (فَيَعِلَاً) - بالفتح - فيما الواو
 والياء فيه عين . ولا ينبغى أن يكون قول الكوفيين إلا (فَيَعِلَاً) مكسور
 العين ، لأنهم يزعمون أنه (فَيَعِلُّ) ، وأنه محدود عن أصله .

(١) المنصف ص ٥٠٨ ، ٥٠٩ .



وأما الخليل فكان يقول : عاقبت (فَيَعْلُ فَيَعْلًا) فيما الياء والواو فيه عين ، واختصت به ، كما عاقبت (فُعْلَةٌ) للجمع (فُعْلَةٌ) فيما الياء والواو فيه لام " (١) .

وبمقارنة نص المازني وابن جنى نجدهما لم يخرجوا عما قاله سيبويه بيد أن سيبويه ذكر الراجح منهما ولم يذكره المازني وذكره ابن جنى متفقاً مع سيبويه في عبارة " الوجه أن يكون على (فَيَعْل) " .

غير أن سيبويه جعل الصيغتين بين التفرع والتأصيل جـاعلاً (فَيَعْلًا) بالفتح هي الأصل ، وأن (فَيَعْلًا) بالكسر هي الفرع ، لأنها عاقبت الأولى .

أما الخليل فقد ذكر سيبويه أنه على العكس من ذلك .

وذكر سيبويه أن الكوفيين يرون أنه (فَيَعْل) بكسر العين كالبصريين تماماً ، وإن كانوا هم يزعمون أن الأصل فيه (فَيَعْل) فيما حكاه سيبويه عنهم - كما سبق - والذي حكى ذلك منهم إنما هو الرؤاسي - فيما نسبه السيرافي إليه (٢) .

ومعنى قول الخليل فيما رواه عن سيبويه: " كما عاقبت (فُعْلَةٌ) للجمع (فُعْلَةٌ) فيما الياء والواو فيه لام " : أن الأصل في جمع ما هو على (فاعل) صحيح اللام (فُعْلَةٌ) كـ (كامل وبار) : (كَمَلَةٌ ، وِبَرَّةٌ) وخلفته (فُعْلَةٌ) جمعاً لما هو على (فاعل) معتل اللام كـ (قاضٍ وساعٍ) : (قُضَاةٌ ، وسُعاةٌ) .

(١) الكتاب ج٤ / ٢٠٨ ، ٤٠٩ .

(٢) شرح الكتاب ج٥ / ٣٣٧ .

ثم يذكر سيبويه بعد ذلك أيضا أن شويت ، وحييت بهذه المنزلة .

" فإذا قلت (فَيَعْل) قلت : (حَى ، وشَى ، وقَى) تحذف منها ما تحذف في تصغير (أحوى) ... " (١).

وبذلك يتضح مدى تأثر المازنى وابن جنى بسيبويه أيما تأثر ؛ فهما لم يخرجوا عما قاله .

٤ - بناء (فَعْلان) - بفتح فضم - من (قويت)

ذهب أبو عثمان المازنى إلى أنها تكون على (قَوَّوان) ، و(قَوَّان) بالإدغام أما ابن جنى فإنه لم ينكر ظهور الواوين ولكنه رأى أن الإدغام هو الوجه ، فيكون بذلك مستدركا على المازنى .

كما أنه ذكر فيها رأيا ثالثا وهو (قويان) ونسبه للمبرد نقلاً عن أبي عمر الجرمى .

قال المازنى : " ونقول في (فَعْلان) من (قويت) : (قَوَّوان) وإن شئت أدغمت وأسكنت الواو الأولى " (٢).

أما ابن جنى فقد قال : " هذا الذى قاله قد قاله سيبويه من قبل ، أعنى إظهار (قَوَّوان)

(١) الكتاب ج ٤ / ٤٠٩ .

(٢) التصريف ص ٥٠٩ .



والوجه عندي إدغامه ليسلم من ظهور الواوين ، إحداهما مضمومة ، ... فإن قيل : فإنه إذا أدغم لم يعلم أ (فَعْلَان) هو أم (فَعْلَان) .

قيل : هذا محال ، لأنك لو أردت بناء (فَعْلَان) من (قويت) لقلبت اللام ، لانكسار ما قبلها فقلت (قَوِيَان) ولم تدغم لاختلاف الحرفين ، وإذا وصلت إلى إظهار ما في نفسك من البناء المراد ، فلا وجه لعدولك عنه ، فلماذا تقول في (فَعْلَان : قَوِيَان) فتجمع فيه قلب الأثقل إلى الأخف وبيان ما تريد من حركة العين فتأمله ^(١) .

فلاحظ أن ابن جنى ذكر اختياره وبين علة ذلك الاختيار ، وهو أن التصحيح يؤدي إلى الثقل لما فيه من توالي واوين إحداهما مضمومة ، وعليه فلم يبق إلا الإدغام .

وقد اعترض ابن جنى على اختيار الإدغام متسائلاً : فإن قيل : فإنه إذا أدغم لم يُعلم أ (فَعْلَان) هو أم (فَعْلَان) ؟ .

وأجاب على نفسه بقوله : قيل : هذا محال إلى آخر ما ذكر .

وقد ضعف ابن عقيل ما ذهب إليه ابن جنى ^(٢) .

ورد ابن عصفور ما ذهب إليه ابن جنى من أن قلب الضمة كسرة ، والواوياء يؤدي إلى الإلتباس - بأن الإلتباس غير محفول به حيث يجئ في كلامهم البناء المحتمل لوزنين كثيراً ك- (مختار) فإنه متردد بين)

(١) المنصف ص ٥٠٩ ، ٥١٠ .

(٢) المساعد ج٤ / ١٣٨ .



مفتعل (بكسر العين - و(مفتعل) - بفتح العين - و(ديك) فإنه متردد بين (فعل) و(فعل) إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة ، وأيضاً فإنه إذا أدم لم يدر هل البناء (فعْلان) فى الأصل أو (فعْلان) - بسكون العين (١).

أما الإظهار أو التصحيح ، وهو الذى اعتبره ابن جنى المرجوح فقد قال به سيبويه ، وتابعه فيه المازنى ، ذكر ذلك ابن جنى ، وما ذكره صحيح ، فقد قال سيبويه فى باب : (ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ، ولم يجئ فى كلامهم إلا نظيره من غير المعتل) : " وتقول فى (فعْلان) من (قويت) : (قَوَان) وكذلك من (حبيت) : (حَيَّان) ، تدغم لأنك تدغم (فعْلان) من (رددت) ، وقد قويت الواو الآخرة كقوتها فى (نزوان) ، فصارت بمنزلة غير المعتل ، ومن قال (حَيَّ عن بينه) (٢).

قال : (قَوَوَان) " (٣).

والذى يفهم من كلام سيبويه أن الإدغام عنده هو الراجع ، والإظهار هو المرجوح ، وعلل الإدغام بالحمل على نظيره من الصحيح .

هذا وقد بينا أن الإدغام هو ما اختاره ابن جنى ، وبيننا كيف رده ابن عقيل وابن عصفور .

(١) الممتع ج٢ / ٧٠٦ .

(٢) سورة الأنفال من آية ٤٢ ، قرأ نافع ، وأبو بكر عن عاصم ، والبزى عن ابن كثير بالإظهار ، والباقون بالإدغام ، تنظر : القراءة فى السبعة ص ٣٠٦ ، والحجة لابن زنجلة ص ٣١١ ، والتذكرة لابن غلبون ج٢/٤٣٤ ، والنشر ج٢/٢٧٦ ، المحرر الوجيز ج٢/٥٣٣ ، والدر المصون ج٥/٦١٣ ، واللباب للحنبل ج٩/ ٥٢٩ .

(٣) الكتاب ج٤ / ٤٠٩ .



أما الأعم ففقد ذكر علة جواز الإظهار قائلاً : " وإنما جاز الإظهار ، لأن الواو الثانية تقلب ألف لو تطرفت ، ولم تكن لتثبت ، فصار بمنزلة (حَيَّ) الذي يجوز فيه الإدغام كـ (عَضَّ ، ومَسَّ) إذا كانا حرفين من جنس واحد ، ويجوز فيه الإظهار ، لأن الياء الثانية تقلب ألفاً فـ (يَحْيَى) " (١).

وصح ابن عصفور ما ذهب إليه سيبويه - وتابعه فيه المازني - قائلاً : " ... فهذا الذي ذهب إليه سيبويه - وتابعه فيه المازني - قائلاً : ... فهذا الذي ذهب إليه سيبويه هو الصحيح ، لأن مثل (قَوَّان) لم يجئ في كلامهم مُصححاً ولا معللاً ، فإذا بنيته فالقياس أن تحمله على أشبه الأشياء به ، وأشبه الأشياء به (صَوَوِيَّ) " (٢).

أما الرأي الثالث : وهو أنك إذا لم تدغم وجب أن تقول (قَوِيَان) بقلب الواو الثانية ياءً ، والضممة التي قبلها كسرة ؛ لئلا تجتمع واوان في إحداهما ضمة والأخرى متحركة ، وهو مذهب الجرمي فيما نقله عنه المبرد ، ونقله عنهما ابن جنى (٣) ، وهو مذهب الأخفش أيضاً (٤) ، وجميع أهل العلم (٥) ، واختاره ابن مالك (٦) ، والرضي (٧) .

(١) النكت ج٣ / ٣٨٣ .

(٢) الممتع ج٢ / ٧٦١ .

(٣) ينظر : الأصول ج٣ / ٣٧٠ ، والانتصار لابن ولاد ص ٢٦٧ ، والمنصف ص ٥٠٩ ، والنكت ج٣ / ٣٨٣ ، الممتع ج٢ / ٧٥٩ ، وشرح الشافية ج٣ / ١٩٤ ، والارتشاف ج١ / ٢٨٤ ، والمساعد ج٤ / ١٣٧ ، وتمهيد القواعد ج١٠ / ٥٠٨٥ .

(٤) الارتشاف ج١ / ٢٨٤ ، المساعد ج٤ / ١٣٧ .

(٥) المصادر السابقة .

(٦) التسهيل ص ٨٠ .

(٧) شرح الشافية ج٣ / ١٩٤ .

يقول المبرد مخطئاً سيبويه فيما ذهب إليه من التصحيح : " هذا خطأ ينبغي لمن يبني أن يقول : (قَوِيَان) ؛ لأن الواوين لا تثبتان كما لم تثبتا في (قويت) وهذا قول النحويين جميعاً ، وقول أبي عمر " (١).

وقد أجاب عليه ابن ولاد قائلاً : " ليس يجب ذلك ، لأنها تصح مع الألف والنون مع (الفَعْلَان) كما صحت في (النزوان) ، وكما صحت العين أيضاً في (الدوران) ، والعين واللام يصحان جميعاً في هذا البناء ، وهو في الفعل طرفٌ فليس يجب أن يكون بمنزلتها في الفعل ، وثبوت الواوين في بناء (فعْلَان) كثبوتها في النسب إذا أضفت إلى مثل (لِيَّة) مصدر (لويت) فقلت : (لووِي) ، وتحريك الواو بالضممة بعدها واو كتحريك الياء بالكسرة وبعدها ياءً في قولك : (حِيِي) ، فأما (قويت) فإن العرب قلبت الواو الأخيرة ياءً لما كُسرت الواو التي قبلها ؛ لأنهم لم يبنوا من مضاعف الفعل بالواو فعلاً على (قويت) ولا مثل (وعت) ، فهم يقلبونه إلى الياء ، فهذا مستثقل في الفعل ، فأما الأسماء فقد يجمعون بين الواوين فيها ، ولا يستثقلون ذلك في مضاعف الياء؛ لأن الياء أخف من الواو ، فصارت لها رتبة عليها لخفتها " (٢).

ومما يؤيد قول الجرمي ما قاله سيبويه بعد هذا : " وتقول في : (فَعْلَوَة) من (غزوت) : (غَزَوِيَّة) ولا تقول : (غَزَوُوة) ... " (٣).
فإذا كانتا لا تثبتان في (غَزَوُوة) وجب ألا تثبتان في : (قَوُوَان) (٤).

(١) الانتصار لابن ولاد ص ٢٦٧ ، المنصف ص ٥٠٩ .

(٢) الانتصار ص ٢٦٧ .

(٣) الكتاب ج٤ / ٤١٤ .

(٤) النكت ج٣ / ٣٨٣ .

ويمكن أن يجاب على ذلك بما ذكره السيرافى بقوله : " الفرق بين (غَزُوَّة) و(قَوَّان) أن الأولى من (قَوَّان) عين الفعل ، والووان فى (غَزُوَّة) إحداهما زائدة ، والأخرى لام الفعل ، ولام الفعل أولى بالإعلال ، وأيضا فإن الألف والنون قد تصحح ما يعتل مع هاء التانيث كـ (نزوان ، ونفيان) ، ولو كان مكان الألف والنون هاء التانيث لقلت : (نزاة ونفاة) فكان (قَوَّان) أقوى وأصح من (غَزُوَّة) كما كان (نزوان) أصح من (نزاة) " (١).

وعلل ابن عقيل سبب التصحيح فى (قَوَّان) والقلب فى (غَزُوَّة) بمخالفته الفعل فى زيادته (فعلان) ؛ لاختصاصهما بالاسم ، فصار كـ (الجولان) ، وإنما يُعلُّ ويُدغمُ ما أشبه الفعل ، لا ما خالفه ، وليست الزيادتان كالتاء بدليل (الغزوان) واعتلال (حصاة) " (٢).

وقد أبطل ابن عصفور ما ذهب إليه المبرد من أن اجتماع واوين الأولى منهما مضمومة والثانية متحركة لايجوز لثقله قائلاً : " أما ما ذهب إليه أبو العباس فباطل ، لأنه قد وجد فى كلامهم نظيره ، ألا ترى أنك إذ : نسبت إلى (صَوَى) بعد التسمية به قلت : صَوَى ؟ لاختلاف فى ذلك ، مع أنه قد اجتمع لك واوان الثانية متحركة ، وقبل الأولى ضمة ، والحركة بعد الحرف فى التقدير فكأنها فى الواو ، وكذلك (قَوَّان) " (٣).

ومهما يكن من أمر فإن خلاصة المسألة أن فيها ثلاثة مذاهب :

(١) شرح الكتاب ج٥ / ٣٥٠ .

(٢) المساعد ج٤ / ١٣٨ .

(٣) الممتع ج٢ / ٧٦٠ .

الأول : أن تقول : (قَوَّان) بالإدغام ، وهو الراجح ، وهو أحد قولي سيبيويه وتابعه فيه المازني ، وعده ابن جنى الوجه ، ورده ابن عصفور .

الثاني : أن تقول : (قَوَّان) بالإظهار ، وهو القول الثاني لسيبيويه ، وعده مرجوحاً ، وتابعه فيه المازني - وهو الأظهر عند المازني لذكره أولاً - وصححه ابن عصفور .

الثالث : وهو أنك إذ لم تدغم وجب أن تقول (قَوَّان) بقلب الواو الثانية ياءً ، والضمة التي قبلها كسرة - وهو مذهب الجرمي فيما نقله عنه المبرد ونقله عنهما ابن جنى وكثيرون ، وكذلك مذهب الأخفش ، وجميع أهل العلم واختاره ابن مالك والرضي ، ورده ابن عصفور .

والذي أراه هو المذهب القائل بالإظهار لسلامته من اللبس ، وحملًا على النظر.

- والله أعلم - .

رابعاً : ما استدركه ابن جنى على المازني في العلة .

١ - مجئ الفعل الذي فاءه واو على الأصل إذا كان من باب (فَعْل) (يَفْعُل)

وافق ابن جنى أبا عثمان المازني في أن واو المثال تُحَقِّق وتَثْبِت في المضارع إذا كان من باب (فَعْل) - بفتح فضم - (يَفْعُل) - بضم العين

- ولكنه استدرک عليه بأن أبا علي الفارسی كان أوضح فی تبیان العلة فی عدم الحذف من المازنی .

فقد قال المازنی : " وإذا كانت الواو فاء ، وكان الفعل علی (فَعَلْ يَفْعُلْ) جاء علی أصله . وذلك قولهم : (وَضُوَ يَوْضُوْ ، وَوَطُوَ الدَابَّةُ يَوْطُوْ) فهذا یجرى مجرى (ظَرَفٌ يَظْرُفُ) " (١).

أما أبو الفتح فقد قال : " سألت أبا علي وقت القراءة عن هذا ، فقلت : هلا حذفت الواو من (يوطو ، ويوضو) لوقوعها بين ياء وضمة كما حذفت في (يعد) لوقوعها بين ياء وكسرة علی أن الضمة أثقل من الكسرة ؟ .

فقال : إنما جاء هذا تماماً ولم يحذف واوه ، لأن باب (فَعَلْ) لا يأتي مضارعه إلا علی بناء واحد وهو (يَفْعُلْ) نحو : ظَرَفٌ يَظْرُفُ ، وشَرَفٌ يَشْرُفُ .

وما كان علی (فَعَلْ) - بفتح ففتح - فإن مضارعه يختلف نحو : (ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَقَتَلَ يَقْتُلُ ، وَسَأَلَ يَسْأَلُ) فلما كان مضارع (فَعَلْ) يختلف ، جاز حذف الواو فيه نحو : (يَعد) .

ولما كان مضارع (فَعَلْ) - بفتح فضم - لا يكون إلا علی (يَفْعُلْ) - بضم العين - لم تحذف فاؤه لئلا يختلف الباب " (٢).

(١) التصريف ص ١٩٦ .

(٢) المنصف ص ١٩٦ .

ثم ذكر ابن جنى بأن أبا عثمان قد لوّح إلى هذا المعنى بقوله : " فهذا يجرى مجرى (ظَرْفٌ يظُرْفُ) أى : لا يَخْتَلِفُ تلف كما لا يختلف (ظَرْفٌ يظُرْفُ ، وشَرْفٌ يشرُفُ) ولكنه لم يلخصه تلخيص أبى على " (١).

ومعنى قول ابن جنى أن أبا عثمان لم يبسط العلة ويوضحها ويبينها بسط وتوضيح وتبيين أبى على الفارسي لها ، لا على معنى التلخيص الذى هو ضد البسط والتطويل كما هو المتعارف عليه فى لغتنا الدارجة ، لأنه بالرجوع إلى المعجم تبين أن من معانى لَخَصَ الشئ : بينه وشرحه ، ويقال : لَخَصَ لى خبرك : بينه شيئاً بعد شئ ، فهو مَلَخَصٌ .

ويقال : ضرع لَخَصٌ : كثير اللحم ، لا يكاد اللبن يخرج منه إلا بشدة . وكذلك يقال : لَخِصَتْ عينه لَخَصاً : غلظت أجفاتها وكثر لحمها خلقة أو من ورم (٢).

فكما هو واضح أن هذه المادة تدور حول الكثرة لا القلة كما هو المتبادر، وعلى ذلك يكون ابن جنى استدرك على أبى عثمان عدم توضيحه لعلّة عدم حذف واو (وضؤ ، ووظؤ) من المضارع قياساً على واو (وعد) كأبى على ، وإن كان أبو عثمان قد لمّح ولوّح بذلك - كما وضح من نصه - .

والله أعلم .

(١) السابق نفس الصفحة .
(٢) لسان العرب (ل خ ص) .

٢ - إبدال الواو من الياء - لأمًا - للفرق بين الاسم والصفة .

قال أبو عثمان : " وذلك (فَعَلَى) إذا كانت اسماً أبدلوا من الياء واواً ، وذلك نحو (الشروى والتقوى والفتوى والرغوى والعروى) والصفة تترك على حالها نحو : (خَزِيًا وَصَدِيًا وَرِيًا)^(١).

وعقب ابن جنى على كلام المازنى بقوله : " يريد أنهم يبدلون الواو من الياء إذا كانت لأمًا ، ولم يذكر ذلك - يعنى المازنى - لأنه مثل بعد فَعَلِمَ ما الغرض.

وقد استطرف أبو عثمان هذا الباب ، واعتمد فيه على أنه محكى عن العرب ، وليست فيه حجة قاطعة ، وأنا أذكر ما فيه من العلة^(٢).

فذكر ابن جنى أن أبا عثمان قد اقتصر على التمثيل فقط دون تبيان لعلة إبدال الواو من الياء فى الاسم دون الصفة ، وأنه لم يحك فيه حجة قاطعة ، ونعت إياه بأنه استطرف فيه - أى غض الطرف والنظر عنه - مكتفياً بحكايته عن العرب ، مما أدى لاستدراكه عليه لبيان ما فيه من علة بقوله :

" وذلك أن الياء أخف من الواو ، وقد غلبت الواو فى أكثر المواضع حتى أربت عليها ، فأرادوا أن يعوضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها ، فقلبوا الياء واواً ، وإنما خصوا به اللام دون الفاء والعين ، لأنها أقبل للتغيير لتأخرها وضعفها .

(١) التصريف ص ٤١١ .

(٢) المنصف ص ٤١١ .

فإن قيل : فهلاً كان هذا القلب في الصفة دون الاسم ؟

قيل : لأن الواو أثقل من الياء ، فلما اعتزموا على قلب الأُخف إلى الأثقل لضرب من التوسع في اللغة - جعلوا ذلك في الأُخف ، لأنه أُعدّل من أن يجعلوا الأثقل في الأثقل ، والأُخف هو الاسم ، والأثقل هو الصفة لمقاربتها الفعل ، فتأمل هذا ، فهو أقرب ما يقال في هذا .

وقيل إنما جاءت الصفة على الأصل نحو : (خزيا) كما قالوا في جمع صعبة : (صَعَبَات) - بتسكين العين - ولم يحركوا كما حركوا (جَفَنَات) - بفتح وفتح - لأن الصفة تشبه الفعل ، والفعل لا يُكسّر ، فلم تحرك العين في (صَعَبَات) فلذلك جرت (خزيا) على الأصل لأنها صفة " (١) .

وذكر ابن جنى أن أبا علي الفارسي هو قائل هذه العلة وقد صوّبها ابن جنى ، ثم أخذ يبين حقيقة لامات ما استشهد به المازني من أمثلة

قائلا : " (و) (الشَّرَوَى) من (شَرِيْتُ) ، (و) (التَّقْوَى) من (وقيتُ) ، (و) (الفتوى) من الياء لقولهم فيها : (الفُتْيَا) ، (و) (الرَّعْوَى) من (رعيتُ) ولا تُحمل (الفُتْيَا) على (القُصْيَا) لأننا لا نعلم لها أصلاً في الواو ، ومع هذا فإن في (الفُتْيَا) تقوية لنفس المستفتي ، فهو من معنى الفتاء والفتى " (٢) .

(١) المنصف ص ٤١١ .

(٢) المنصف ص ٤١١ ، ٤١٢ ؛ وينظر الكتاب ج٤ / ٣٦٤ ؛ وشرح السيرافي ج٥ / ٢٧١ ،



وذكر ابن جنى نحواً من ذلك فى كتابه الخصائص أيضاً فى : باب فى الاستحسان : جعل جماعه أن علتة ضعيفة غير مستحكمة ، إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف ؛ وجعل من ذلك ترك الأثقل إلى الأثقل من غير ضرورة .

ومثل لها — (الفتوى ، والبقوى ، والتقوى ، والشروى) ونحو ذلك .

وقال : ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واواً من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة .

ثم تدارك ابن جنى على نفسه بأن هذه ليست علة معتدة ، بدليل أن الاسم يشارك الصفة فى أشياء كثيرة ، ولا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها .

وأخذ ابن جنى يدلل على ذلك بأمثلة منها :

تكسير حسن : حسان فهو كجبل وجبال ، وكرجل غفور ، وقوم غُفْر ، وفخور وفُخْر ، فهذا كعمود وعمُد (١).

ولا يخفى أن (حسن ، وحسان) صفات ، وهى على وزن (جبل ، وجبال) وهى أسماء ، وكذلك (غفور ، وغُفْر ، وفخور ، وفُخْر) فإنهما صفات ، وهى على صيغة (عمود ، وعمد) وهى أسماء .

والذى يبدو لى فى هذه المسألة أن ما أتى به ابن جنى من تعليقات غير مسبوق فيها .

(١) الخصائص ج١ / ١٦٩ .

على أن ابن مالك يرى أن الإبدال في الاسم شاذ ، حيث قال في التسهيل : " وشد إبدال الواو من الياء لأملاً لـ (فعلى) اسماً " (١).

خامساً : ما استدركه ابن جنى على المازني في القياس .

١- زيادة التاء في (عنكبوت)

اتفق ابن جنى مع أبي عثمان المازني في أن التاء في (عنكبوت) زائدة ولكن ابن جنى استدرك عليه في ذكره قياس زيادتها .

قال المازني : " وأما مَنْجَنِيْقٌ فَإِنهَا فَنَعْلِيلٌ ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : مَنْجَانِيْقٌ ، فَتَذْهَبُ النُّونُ فِي التَّكْسِيرِ كَمَا تَذْهَبُ تَاءُ (عَنْكَبُوت) إِذَا قُلْتَ : (عَنْكَب) " (٢).

ومعنى قول أبي عثمان أن الميم في (منجنيق) من نفس الحرف ، وأن النون زائدة لقولهم في الجمع (منجانيق) بسقوط النون وبذلك تكون قد جرت مجرى التاء عند جمع (عنكبوت) على (عنكب) بسقوط التاء .

واستدرك عليه ابن جنى في قياسه هذا بقوله : " ففيه شيء لأنه ليس بقولهم : (عنكب) يُعْلَمُ لِمَحَالَّةِ أَنْ التَّاءُ فِي (عَنْكَبُوت) زَائِدَةٌ ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ : (عَنْكَب) فِي مَعْنَاهُ ، وَقَالُوا أَيْضًا : (عَنْكَبَاءً) فِيهِذَا يُقْطَعُ عَلَى زِيَادَةِ التَّاءِ فِي (عَنْكَبُوت) لَا بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عِثْمَانَ ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا رَأَوْهُمْ يَقُولُونَ فِي الْجَمْعِ (عَنْكَب) فَيَجْتَرِئُونَ عَلَى حَذْفِ التَّاءِ

(١) التسهيل ص ٣٠٩ ؛ وينظر التصريح ج ٢ / ٣٨٥ ؛ ومنهج السالك ج ٤ / .

(٢) التصريف بشرح ابن جنى ص ١٥٣ .



من غير استكراه استدل به على زيادتها ؛ لأنها لو كانت من الأصل لقبح حذفها ، لأنهم لا يكسرون ذوات الخمسة إلا على استكراه ، فقد يمكن قائلًا أن يقول : ما تنكر أن تكون التاء أصلاً ويكون تكسير الكلمة على استكراه ، وإذا احتج بقولهم في معناه (عنكب) سقط الكلام ، فهذه الحجة القاطعة ^(١).

وفي ذلك قال سيبويه : " و(العنكبوت) ... ، لأنهم قالوا (عنكب) وقالوا (العنكبَاء) فاشتقوا منه ما ذهب فيه التاء . ولو كانت التاء من نفس الحرف لم تحذفها في الجميع " ^(٢).

وبمقارنة نص المازني بقول سيبويه يتضح أن المازني موافق لسيبويه في الحكم بزيادة التاء في (عنكبوت) هو قياسها على عدم وجودها في الجمع ، كما أن ابن جني قد استفاد أيضاً من سيبويه في قياسه الحكم بزيادتها على قياسها على (العنكبَاء) .

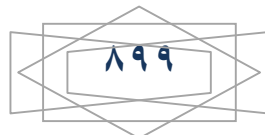
فأما قولهم (مجاتيقي) فيدل على زيادة النون في (منجنيق) كما ذهب إليه المازني ؛ أن النون ثانية ، ولو كانت من الأصل لثبتت ^(٣).

والذي أراه في ذلك هو ما ذهب إليه ابن جني لما في قياسه من وجهة ؛ لأن حذف التاء في الجمع ليس دليلاً على زيادتها ، ولكن المعتبر في ذلك هو المفرد بدليل (فرزدق) - قطع الجين - واحده (فرزدقة) وجمع على (فرازد) بحذف القاف وهي أصلية ، وبقاء الرابع وهو الدال - مع جواز حذفه - مع أنه يشبه الحرف الزائد وهو

(١) المنصف ص ١٥٤ .

(٢) الكتاب ج ٤ / ٣١٦ ؛ وينظر : الممتع ج ١ / ١٥٩ ، ٢٧٧ .

(٣) المنصف ص ١٥٤ .



التاء في المخرج ، فعلى قياس أبي عثمان كان يجب أن يقال (فرازق) ولكنه جاء بالوجهين ، فتفهمه .

والله أعلم .

٢- تصحيح ياء (تبياييع) جمعاً لـ (بيُوع) قياساً على تصحيح واو (صُوم) .

قال أبو عثمان : " وتقول في (فيُعُول) من (بعث : بيُوع) وإذا جمعت قلت : (بياييع) فلا تهمز ، لأنها لما بعدت من الطرف قويت فلم يهمزوها ، وشبهوا هذا بـ (صُوم) حين أثبتتها من يقول : (صِيم) " (١) .

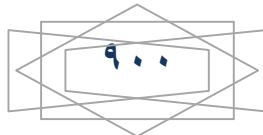
واستدرك ابن جنى على المازني هذا القياس بقوله : " بين هذا الباب ، وباب (صِيم) فرق ، وذلك أن لك أن تقول : (صُوم) ، (صِيم) جميعاً ، فإذا جاءت الألف لم يجز إلا (صُوم) بالتصحيح ، وليس كذلك (عيائل) وبابه ، لأنه ليس لك الاختيار في تصحيح (عيائل) وهمزه ، كما لك الاختيار في تصحيح (صُوم) وقلبه " (٢) .

ومرجع رد ابن جنى لقياس أبي عثمان أن إبدال الواوين في (صُوم) إلى ياعين أبدال جائز لا واجب ، فقد قال ابن هشام : " والأكثر فيه التصحيح ، نقول : صُوم ونُوم " (٣) .

(١) التصريف ص ٣٢١ .

(٢) المنصف ص ٣٢١ ، ٣٢٢ .

(٣) أوضح المسالك ج٣ / ٣٣٢ تراجع .



أما (صُوَّامٌ ونُوَّامٌ وقُوَّامٌ) فيجب التصحيح لبعده العين من الطرف حيث فصلها الألف منه ، ولذلك شذ قول أبي النجم الكلابي :

ألا طرفتنا مية ابنة منذر * فما أرق النيام إلا كلامها (١).**

وقياسه : (النُوَّامٌ)

وهذا هو ما اتفق عليه المازني وابن جنى (٢).

ولعل الذي حدا بأبي عثمان إلى هذا القياس أن بعد الياء الثانية في (بياييع) مدأً بالياء الثالثة — (بُعِدِ) ، كما أن بعد واو (صُوَّامٌ) مدأً بالألف وهذا ما التمس بسببه ابن جنى العذر لأبي عثمان بقوله :

" ولكن غرض أبي عثمان في هذا الموضع : أنك إذا مددت نحو (طواويس) صح للبعد عن الطرف ، كما أنك إذا مددت نحو : (صُوَّامٌ) وجب تصحيحه للبعد ."

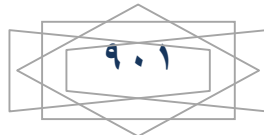
وذكر ابن جنى أن هذا القول هو الأثبته عنده (٣) ، وتنظير ابن جنى بـ (طواويس) يساوى (تبياييع) في الـوزن ، فهما على وزن (مفاعيل) لا (مفاعل) التي يجب فيها الإبدال .

وخلاصة هذا أن الإبدال وعدمه منظور فيهما إلى أصل الجمع ولا عبرة بما يطرأ عليه .

(١) التصريف الملوكي من شواهد ص ٧٠ .

(٢) ينظر التصريف ص ٢٩١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ؛ والمنصف نفس الصفحات .

(٣) المنصف ص ٣٢٢ بتصريف .



٣- قلب كل من الياء والواو ألفا إذا تحركا وانفتح ما قبلهما .

قال أبو عثمان : " وإذا كانت الياء والواو قبلهما فتحة وأصلهما الحركة أبدلتا ألفين ، ولم يجعلوهما وقبلهما الفتحة على الأصل ، إذ لم يكونا على الأصل وقبلهما الكسرة والضمة ، وذلك قولك : رمى وغزا ، ويُرْمَى ويُغزَى " (١).

ففى هذه المسألة يستدرك ابن جنى على المازنى بأن كلامه مجملٌ وغير مفصل .

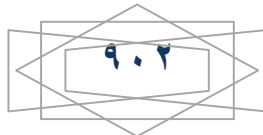
وابن جنى محق فى ذلك ، فالمازنى قد مثل لقلبهما ألفا إذا كان مفتوحاً ما قبلهما ، وغفل عن التمثيل لقلبهما فى حالة ما إذا كان ما قبلهما مضموماً أو مكسوراً ، وهذا ما سيوضحه ابن جنى - بعد ذكر العلة التي وجب لها تغيير الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ، وأنهم استتقلوا من ذلك اجتماع الأشباه ، لأن هذه الحروف مضارعة للحركات - .

حيث قال : " وأعلم أن الحركة فى الواو والياء المفتوح ما قبلهما لايفصل فيها بين حركة الإعراب وغيرها ، ألا ترى أنك تقول : (عصا) فتقلب الواو ، وإن كانت الحركة فيها حركة إعراب ، وتقول : (غزا) فتقلب الواو ، وإن كانت الحركة فيها حركة بناء ؟؟ " (٢).

ومعنى قول ابن جنى أن قلب الواو المفتوح ما قبلها ألفاً وكذلك الياء لا يختص بكون اللفظ المقلوب فيه معرباً أو مبنياً ، فقلبت واو (عصا)

(١) التصريف ص ٣٧٦ .

(٢) المنصف ص ٣٧٦ .



ألفاً ، وهو اسم معرب ، وأصله : (ع ص و) وقابت واو (غ ز ا) ألفاً وهو فعل مبنى ، وأصله (غ ز و) .

أما استدراكه فيتضح فى قول المازنى : (ولم يجعلوهما وقبلهما الفتحة على الأصل ، إذ لم يكونا على الأصل وقبلهما الكسرة والضمة) .

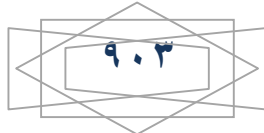
فيقول فيه ابن جنى : " بأنه كلام مجمل غير مفصل - كما سبق أن ذكرنا - ويذكر تلخيصه - وقد سبق أن ذكرنا أن التلخيص معناه : التبيين - بأنه لم تصح الواو والياء المتحركتان وقبلهما فتحة ، كما لم تصح الياء الساكنة وقبلهما الضمة فى نحو (موقن ، وموسر) - وأصلهما (ميقن ، وميسر) - وكما لم تصح الواو الساكنة وقبلها الكسرة فى نحو : (ميقات ، وميزان) - وأصلهما : (موقات ، موزان) - فاختصر وأوجز .

ألا ترى أنه - يعنى المازنى - لا يريد : أن الياء لا تصح وقبلها الكسرة ، ولا أن الواو لا تصح وقبلها الضمة ؟ هذا محال لوضوحه واكتشافه ، وإنما معناه ما ذكرت لك " (١) .

يعنى أنه لا تقلب الواو المضموم ما قبلها بأى حال من الأحوال ، وكذلك الياء المكسور ما قبلها ، وذلك لمجانسة الواو للضمة ، ومجانسة الياء للكسرة ، وبذلك يكونا حرفى مد .

ويجعل ابن جنى من مثل هذا المجمل الذى يفصله العلم به قول الله تعالى : { وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ } (١) .

(١) المنصف ص ٣٧٧ .



وإنما تقديره - والله أعلم - : ومن رحمته جعل لكم الليل لتسكنوا فيه ، والنهار لتبتغوا من فضله ، فترك التفصيل لعلم المخاطبين بوقت الابتغاء من وقت السكون .

وجعل منه أيضاً من النظم قول الشاعر :

كان قلوب الطير رطباً ويابساً * لدى وكرها العناب والحشف البالي (٢).**

وإنما تقديره : كأن قلوب الطير رطباً : العناب ، ويابساً : الحشف ، إلا أنه جمع بين الرطب واليابس ، لأن المعنى مفهوم .

وذكر أن مثل هذا في القرآن والشعر كثير ، فإذا فُطن إليه وُجد (٣).

٤ - إظهار ما حقه الإدغام في قولهم : (قوم ضففو الحال) .

من المعروف أن الإدغام يجعل الحرف الأول لاصورة له في اللفظ بيد أنه يرمز له بالشدة .

والإدغام في اللغة : الإدخال ، واصطلاحاً : عرفه الشيخ خالد بقوله : رفعك اللسان ووضعك إياه بالحرفين دفعة واحدة بعد إدخال أحدهما في الآخر .

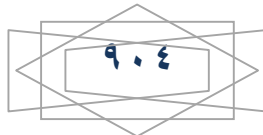
(١) سورة القصص من الآية ٧٣ .

(٢) البيت من الطويل : وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٨ ؛ والمقاصد النحوية ج ٣ /

٢١٦ ؛ وشرح التصريح ج ١ / ٣٨٢ ؛ وشرح شواهد المعنى ج ١ / ٣٤٢ ، ج ٢ / ٥٩٥

، ٨١٩ ؛ ولسان العرب (أدب) .

(٣) المنصف ص ٣٧٧ .



وقد ورد عليه عدة اعتراضات منها : أنه يقتضى الرفع والوضع معاً ، وذلك منتقض بإدغام حرفين ليس فيهما إلا الرفع فقط أو الوضع فقط .

وأجيب عن ذلك بأن الواو فى قوله : (رفعك ووضعك) بمعنى (أو) فالمدار على الأمرين .

ومنها : أن هذا التعريف لا يصدق على الإدغام فى (ر يا) لأنه لا مدخل للسان فى النطق بالياء .

ومنها : أن قوله : (بعد إدخال أحدهما فى الآخر) غير ذى فائدة ، بل إنه مضر ، لأن بعضهم جعله تعريفاً للإدغام ، فالإدغام غير متأخر عنه .

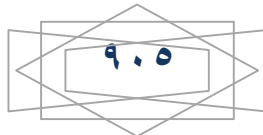
وأجيب بأنه على تقدير الإرادة ، أى بعد إرادة الإدخال وفيه ما فيه .

ومنها : أن لفظ (إدخال) مجاز لا حقيقة ؛ لأنه لما خفى الساكن عند المتحرك خفاء الداخل فى المدخول فيه عبر عنه بالإدخال ... فالتسمية بالإدخال ليست اصطلاحاً ، بل هى إطلاق لغوى (١).

فلهذا كله نجد الأشمونى يعرض عن هذا التعريف ويقول : واصطلاحاً : الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل (٢).

(١) شرح التصريح ؛ وحاشية الشيخ يس ج ٢ / ٣٩٧ .

(٢) شرح الأشمونى ج ٤ / .



ولإدغام شروط يطول الكلام فيها ، والذي يعيننا هنا المسألة التي استدرك فيها ابن جنى على أبي عثمان فى (قوم ضففو الحال) .

فبعد أن ذكر أبو عثمان أن ما كان من المضاعف على مثال (فَعَل) لا يكون فيه إدغام ، وذكر ابن جنى أن العلة فى عدم إدغام ما كان على ذلك الوزن - بفتح العين - وإن كان سبيله أن يدغم - وذلك لخفة الحركة ، وهى الفتحة ، ونظر ابن جنى لذلك بأمثلة فى عدم إعلالها كـ (القَوَد ، والحوَكة ، والحوَنة) فجاء على الأصل لخفة الفتحة عليهم ، وكذلك المضاعف الذى لاحرف علة فيه يطرد فيه الإظهار .

ثم ذكر المازنى : أن المضاعف إذا أتى على مثال (فَعِل) - بفتح فكسر - أو (فَعُل) - بفتح فضم - لم يقع إلا مدغماً .

ويوضح ابن جنى ذلك بأنهما على مثال الفعل : (عِلْم ، وظَرْف) فتقلا لمجبيهما عليه لثقله فى نفسه .

وذكر أنه كان القياس فى (فَعِل) أن يدغم لمجبيهما على وزن (ضَرَبَ) ولكن الفتحة مستخفة .

ويبرهن على ثقل الاثنين الآخرين - دون مفتوح العين - بأنهما يدخلهما التخفيف بإسكان عينهما نحو : (عِلْم ، ظَرْف) فيقال : (عِلْم ، وظَرْف) ولم يقل فى (ضَرَبَ) لخفة الفتحة .

وعلى ذلك يكون فك إدغام (ضففو الحال) شاذاً ، وذلك أن نحو : (رجل ضَفُّ الحال) هو (فَعِل) والدليل على ذلك قولهم : (الضفَّفُ) فى

المصدر ، فنظيره من غير المضاعف : (الحَدْرُ) ، وفعله (حَدِرَ) ، وكذلك الوَجَلُ ، وفعله (وَجَلَ) (١).

وفي قولهم : (قوم ضعفوا الحال) يقول المازني :

" وقد جاء حرف منه على أصله كما جاء : (الخَوْنَةُ ، والحَوَكَةُ) على أصولهما ، ومجرهما في الكلام وأشباهاها التغيير والإعلال .

قالوا : (قوم ضَعِفُوا الحال) فشذ هذا كما شذ غيره .

و(فَعَلَ) لم نسمع منه شيئاً جاء على أصله " (٢).

أما أبو الفتح ابن جنى فقد قال : " لو شبه (ضَفِفُوا الحال) بـ (رَوَع) لكان أوقع لأنه على وزنه إلا أنه في شذوذهِ كـ (الحَوَكَةُ ، والخَوْنَةُ) في شذوذهما (٣).

فابن جنى لم يختلف مع المازني في شذوذ فك إدغام (ضَفِفُوا) لوجود موجب الإدغام ، ولكنه استدرك عليه في قياسه على (الحَوَكَةُ ، والخَوْنَةُ) في شذوذهما لوجود موجب الإعلال ، وهو تحرك حرف العلة وفتح ما قبله المقتضى لقلبه ألفاً . ورأى ابن جنى أن مقتضى القياس أن يكون قياسه على (رَوَع) لمساوته له في الوزن ، والذي كان ينبغي له وجوب الإعلال ، كما كان ينبغي للآخر وجوب الإدغام .

(١) ينظر : المنصف ص ٥٢٢ ، ٥٢٣ بتصريف .

(٢) التصريف بشرح المنصف ص ٥٢٣ .

(٣) المنصف ص ٥٢٣ .

وذكر ابن جنى أن أبا على أخبره عن أبي زيد أنه حكى عنهم (طعام قَضِيصٌ) - إذا كان فيه الحصى - ، وذكر ابن جنى أيضاً أنه قد جاء عن العرب أحرف فى الفعل على (فَعَل) من المضاعف مظهرة ، وجعل منها: لَحِحَتْ عينه - أى التصقت - ، وَصَكَّكَتْ الدابة ، وَضَبَبَ - إذا كثر ضبابه - ، وَأَلَّلَ السقاء - أى تغير ريحه - ، وَقَشِشَتْ الدابة ، وَقَطَطَ شعره .

وقال : وإذا جاء هذا فى الفعل على نقله فمجيئه فى الاسم أسوغ لخفته ، وهو فى كلا الوجهين شاذ لا يقاس عليه .

ومعنى كون الفعل ثقيلًا : لدلالته على الحدث والزمن ، فدلالته مركبة فثقل لذلك ، أما الاسم فخفيف لدلالته على الحدث فقط .

أما (فَعَل) - بفتح فضم - فقال عنه : فلا يجئ إلا مدغمًا ، لأنه أثقل من (فَعِل) للضممة التى فيه (١).

والله أعلم .

سادساً : ما استدركه ابن جنى على المازني فى الأسلوب .

حيث ذكر أبو عثمان أن مما يلزمه الهاء المصدر الذى على وزن (فِعْلَةٌ) - بكسر فسكون ففتح - مما فعله مثال فقال : " واعلم أن المصدر إذا كان (فِعْلَةٌ) فالهاء لازمة له ؛ لانهم جعلوها عوضاً عن

(١) المنصف ص ٥٢٣ بتصرف .

حذفهم الفاء فصارت لازمة كما لزمتم في (زنادقة) الهاء ، لأنها صارت عوضاً عن ياء (زناديق) " (١).

واستدرك عليه ابن جنى بقوله : " لو قال مكان هذا : (واعلم أن المصدر إذا كان على ثلاثة أحرف وفاؤه مكسورة ، وعينه ساكنة ، فالهاء لازمة له) ، لكان أحسن في العبارة ، ولكنه تسامح في اللفظ ، وهو من عادة أهل العربية ، ولهم أشياء كثيرة تحمل على المسامحة ، ولكنهم يفعلون هذا لأن أغراضهم مفهومة " (٢).

وأخذ ابن جنى يُنظَرُ على خطأ المازني في الأسلوب بخطأ النحويين أيضاً بقولهم : " كل اسم على (فُعُول) - بضم فسكون - فهو مضموم الأول ، فقال : ونظير هذا الذي قاله أبو عثمان في التجوز قول النحويين السابق .

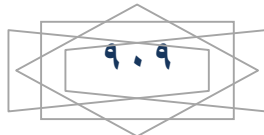
ونحن نعلم أنه لا يكون على (فُعُول) إلا وأوله مضموم ، لأننا قد لفظنا بالضممة في أول (فُعُول) .

والعبارة المستقيمة في هذا الموضع أن يقال : كل اسم كان على خمسة أحرف ، وكانت عينه ساكنة ، ولامه مضمومة ، وبعدها واو ، وبعد الواو لام أخرى ، ففاؤه مضمومة . وهذا المعنى يريدون ، ولكنهم يختصرون " (٣).

(١) التصريف بشرح المنصف ص ١٨٨ .

(٢) المنصف ص ١٨٩ .

(٣) المنصف ص ١٨٩ .



وبعد أن استدرك ابن جنى على المازنى فى أسلوبه ونظر عليه بأسلوب غيره من النحويين بدأ فى دراسة المسألة بقوله : " لا يجوز أن يكون المصدر على (فَعْل) - بفتح وسكون - بلاهاء ، بمنزلة العلم والحلم ، فلا يقال : وَعَدَ وَعَدَا ، ووَزَنَ وَزِنَا .

وقوله : - يعنى المازنى - لأنهم جعلوها عوضاً عن حذفهم الفاء : يعنى لما وجب حذف الفاء بنوا الكلمة على (فَعْلَة) وعوضوا منها الهاء ، كما فعلوا فى (زنادقة) والهاء فى (زنادقة) أشبه بالمحذوف ، لأنها زائدة بدل من ياء زائدة ، وهى فى (عدة) بدل من فاء الفعل ، وكلاهما مستقيم ، وأبدلت الهاء من الياء هنا ، كما أبدلت منها فى (هذه) . وكما أبدلت الياء من الهاء فى (دَهْدَيْتُ) والأصل : (دَهْدَهت) (١) .

وأخذ ابن جنى يضع افتراضات فى صورة أسئلة ثم يجيب عليها فقال :

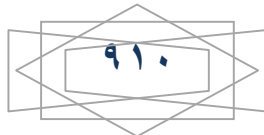
" فإن قال قائل : فإذا كانت الهاء فى (زنادقة) عوضاً عن الياء ، فهلاً منعت (زنادقة) الصرف فى النكرة كما تمنعه (زناديق) ؟ .

قيل : لا يلزم أن يكون البديل كالمبدل منه فى جميع أحواله .

ألا ترى أن النون فى (تقومان) إنما هى عوض عن الضمة فى (تقوم) وإن كانت النون تتحمل الحركة ، والضمة ليست كذلك .

وكذلك الألف فى الوقف فى قولك : رأيت زيداً ، إنما هى بدل من التنوين الذى يكون فى الوصل ، ولا يجوز أن تحرك الألف على وجه ، وقد يمكنك أن تحرك التنوين .

(١) المنصف ص ١٨٩ .



وكذلك قولهم : (معَايا) إنما الألف بدل من الياء ، ولا يلزم حذف الألف في الرفع والجر كما يلزم حذفها في (معَاي) ، وإنما يُشبه الشيء بالشيء من حيث يشبهه ، ويفارقه من حيث يفارقه وليس يلزم أن يشبهه من كل وجه وهذا محال^(١).

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يُشترط لحذف الفاء من مصدر المثال والتعويض عنها بالهاء شرطان :

أحدهما : كسر فائه نحو : عدة وزنة من (وعد ، ووزن) وأصلهما : (وعد ، ووزن) بكسر الواو ، فحذفت حملاً على الفعل المضارع لوقوعها بين كريهتيها -الفتح قبلها والكسر بعدها - ثم عوض عنها بالتاء في آخر الكلمة .

وهذا التعويض لازم ؛ ولذلك حكم العلماء بشذوذ قول الفضل بن عباس :

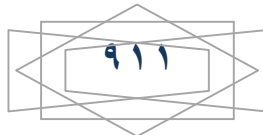
إن الخليط أجدوا البين فانجردوا * وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا^(٢).**

أراد : عدة الأمر ، فحذف تاء التأنيث عند الإضافة شذوذاً .

أما الشرط الثاني : فلا يكون لبيان الهيئة نحو : الوعدة والوقفه مقصوداً بهما الهيئة . فلا تحذف واوهما لالتباس بالمصدر العام .

(١) المنصف ص ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو من شواهد .



هذا وقد اشترط صاحب التصريح كونه مصدراً ليخرج به ما ليس بمصدر نحو : ولدة ، وشذ نحو : رقة للفضة ، وحشة للأرض الموحشة ، لأنهما اسمان لا مصدران^(١).

مما سبق ندرك أن عين المصدر محذوف الفاء مكسورة نحو : زنة وعدة .

سابعاً : ما استدركه ابن جنى على المازني في إطلاقه الحكم وتعميمه .

١- حكم مجئ فاء الفعل ولامه واوين

ذهب أبو عثمان المازني إلى أن الفاء واللام لا يكونان واوين ، فإنه لا يقال : (وعت) ونحوه .

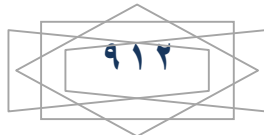
وذهب ابن جنى مذهب أبي عثمان في ذلك إلا أنه استدرك عليه بنحو : (واو) .

قال المازني : " واعلم أن الفعل لا يكون موضع الفاء منه واواً ، واللام واواً ، وليس في الكلام مثل (وعت) ولا نحوه . وذلك أن مثل (القوّة) ونحوها يقلُّ في باب (رَدَدْتُ) وباب (رَدَدْتُ) أكثر من باب (سَلَسَ) وما كان مثله ، فلما قلَّت في الباب الأكثر رُفِضَتْ في الباب الأقل " (٢) .

ويؤكد ابن جنى على كلام المازني موضحاً له بقوله : " يقول : - يعنى المازني - : إن (القوّة) من باب (رددت) لأن العين واللام من

(١) التصريح ج٢ / ٣٩٦ .

(٢) التصريف ص ٤٥٧ .



موضع واحد ، وباب (رددت) أكثر من باب (سلس) يريد : أن ما عينه ولامه من موضع واحد أكثر مما فاؤه ولامه من موضع واحد .

ألا ترى إلى كثرة (شددت ، ومددت ، وعددت) وقلة باب (قلق) ، و (سلس) و (القوة) ونحوها قليل في باب (رددت) ، فلما قلّ باب (رددت) - على كثرته - أن تكون العين واللام واوين ، لثقل الواو رُفض ذلك في باب (قلق) البتة لقلته ^(١).

وقول ابن جنى : " إن (القوة) من باب (رددت) لأن العين واللام من موضع واحد " ، يعنى أن اللسان يرتفع بهما ارتفاعاً واحدة للإدغام ، وذلك بخلاف فصل الواوين بعين الكلمة ففيه ما فيه الثقل .

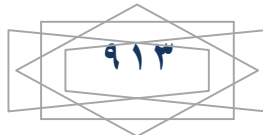
ولم يقف ابن جنى عند ذلك الحد ، بل كان له تعليل نفيس - فى كتابه سر صناعة الإعراب - فى امتناع مجئ الفاء واللام واوين فى الثلاثى فى كلمة واحدة ما خلاصته : " أن الفعل الماضى إذا كان مفتوح العين وفاؤه واوكُسرت عين مضارعه كـ (وعد يعد) . وكذلك إن كان مفتوح العين ولامه واو وجب ضم عين مضارعه كـ (دعا يدعو) فلما كان اجتماعهما يؤدى إلى هذا التناقض رفضه العرب ^(٢).

أما استدراك ابن جنى على المازنى بـ (واو) فقد قال : " وقد جاء اسم واحد فاؤه واو ، ولامه واو وهو قولهم فى حروف التهجى : (واو) ^(٣).

(١) المنصف ص ٤٥٧ .

(٢) ينظر : سر الصناعة ٢ / ٥٩٦ : ٥٩٨ ؛ وشرح التصريف للثمانينى ص ٥٣٩ : ٥٤١

(٣) المنصف ص ٤٥٧ .



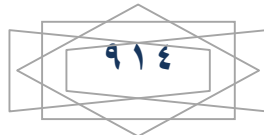
وذكر ابن جنى أن النحويين ذهبوا فى ألفه مذهبين ، فقال قوم : إنها من الواو ، وقال آخرون أنها من الياء ، وذكر دليل كل فريق على رأيه^(١).

أما سيبويه فقد قال فى ذلك : " واعلم أن الفاء لاتكون واواً واللام واواً فى حرف واحد . ألا ترى أنه ليس مثل (وعوت) فى الكلام كرهوا ذلك كما كرهوا أن يكون العين واواً ، واللام واو ثانية . فلما كان ذلك مكروهاً فى موضع يكثر فيه التضعيف نحو : (رددت ، وصممت) طرحوا هذا من الكلام مبدلاً وعلى الأصل ، حيث كان مثل (قلق ، وسلس) أقل من مثل (رددت ، وصممت) "^(٢).

وكما هو واضح مدى تأثر المازنى بسيبويه ، فهو لم يخرج عما قاله ، وكذلك ابن جنى ، بيد أنه قد استدرك عليهما وذكر أن (الواو) مما وقع فيه الفاء واللام واواً ولم يذكرها .
- والله أعلم - .

(١) ينظر : المنصف ص ٤٥٧ ، ٤٥٨ .

(٢) الكتاب ج٤ / ٤٠١ ؛ وينظر : المقتضب ج١ / ٢٨٩ ، ٢٩٠ .



ثامناً : ما استدركه ابن جني على المازني في عدم نسبة الرأي إلى صاحبه ، مع أمر آخر مما ذكر .

١٥ - بناء (بَعْتُ) على مثال (قَوْصَرَة) ثم جمعها على (بوائع) .

ذكر أبو عثمان المازني ذلك في موضعين من تصريفه ، واستدرك عليه ابن جني بأن هذا الكلام ليس له ، بل هو للخليل وسيبويه في موضع من منصفه^(١) ولسيبويه خاصة في موضع آخر^(٢).

وزاد ابن جني وجهاً آخر هو جمعها على (فواعل) بتصحيح الياء وعدم قلبه همزة فيكون على (بوائع) ونسبه للأخفش ، وهذا ما لم يذكره المازني .

قال المازني : " ولو بنيت مثل (قَوْصَرَة) من (بعت) لقلت : (بَيْعَة) وكان أصلها : (بَوَيْعَة) فالواو ساكنة ، وبعدها ياءً متحركة ، فلذلك قلبت كما قُلت في (لويت يده لِيَّة) ولو جمعتها كما تجمع (قواصر) لقلت : (بوائع) فهزمت كما همزت (أوائل) لاجتماع الواو والياء في هذا الباب ليس بينهما إلا الألف ، كما همزت (فواعل) "^(٣).

وقال ابن جني : " إنما جاء بالهمز على مذهب سيبويه ، فأما أبو الحسن فإنه لا يهمز نحو (بوائع) لأنه لم يجتمع فيه واوان "^(٤).

(١) المنصف ص ٣١٩ .

(٢) السابق ص ٤٩٠ .

(٣) التصريف ص ٤٩٠ ؛ وينظر : ص ٣١٩ .

(٤) المنصف ص ٤٩٠ .

وقد سبق أن ذكرنا أن ابن جنى قد نسب ما رآه سيبويه للخليل من قبل .

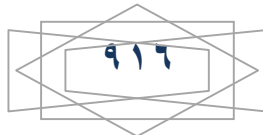
وفى ذلك يقول سيبويه : " و(فَوَعْل) من (بعث : بَيَّع) تقلب الواو كما قلبتها وهى عين فى (فَيَعْل ، وَفَيَعْل) من قُلْتُ . وكذلك : (فَعِيْل) من بعْتُ ، (فَعَوْل) ، تقول : (بَيَّعُ وَبَيَّعُ) وعلى هذه الطريقة فأجر هذا النحو" (١).

ومعنى قول سيبويه : أن بناء (فوعل) من بعث هو (بويع) وهذا البناء يجرى مجرى (فَيَعْل) كسَيُود ، و(فَيَعْل) كعَيُون من وجوب قلب الواو ياء وإدغام الياء فى الياء ، وذلك لاجتماعهما وكان السابق منهما ساكناً وعلى ذلك يقال (بَيَّع) كما قيل : سَيِّد ، وَعَيَّن .

أما عن كيفية جمعها على (فواعل) فقد قال سيبويه : " كذلك (فواعل) من قلت قوائل ، لأنها لا تكون أمثلاً حالاً من فواعل من عَوْرَتْ ، ومن أوائل .

واعلم أن بنات الياء نحو : (بعث تبيع) فى جميع هذا كبنات الواو ، يُهْمَزْنَ كما همزت (فواعل) من صَيَّدْتُ ، فجعلتها بمنزلة عَوْرَتْ ، فوافقتها كما وافقت حبيبت شويت ، لأن الياء قد تستثقل مع الواو ، كما تستثقل الواوان ، فوافقت هذه الواو ، وصارت يجرى عليها ما يجرى على الواو من الهمز وتركه ، كما اتفقتا فى حال الاعتلال وترك الأصل . فلما كثرت موافقتها لها فى الاعتلال والخروج عن الأصل ، وكانت

(١) الكتاب ج ٤ / ٣٦٨ .



الياءان تستثقلان وتستثقل الياء مع الواو ، أجريت مجراها في الهمز ،
لأنهم قد يكرهون من الياء مثل ما يكرهون من الواو ... " (١).

ويأخذ ابن جنى يعلل لمذهب الخليل وسيبويه من قلب الياء همزة في
صيغة الجمع ، ولمذهب الأخفش من تصحيحها قائلاً :

" فإن الخليل وسيبويه يريان قلب الحرف الذى بعد الألف همزة ،
فيقولان فى جمع (فَوَعَلَ) من (قَلَّتْ وَبَعَتْ) و (فَيَعَلُ) من —هما :
(قوائِل ، وبوائِع ، وقِيائِل وبيائِع) .

وأصل هذا كله : (قواول ، وبوايع ، وقياول ، وبيايِع) فلما وقعت
الألف بين حرفى علة ، وهى شبيهة بهما ، والثانى من حرفى العلة يلى
الطرف ، وذلك مما يضعفه ، هربا من ذلك إلى الهمزة ، ولايفصلان بين
الواوين ، والياعين ، وبين الياء والواو .

وأصل هذا التغيير إنما هو لما اجتمعت فيه واوان نحو : (أوائل)
فلما اجتمعت الواوان وليس بينهما إلا الألف ، وهو حرف كالنفس -
يقصد ابن جنى أنه هوائى - ليس بحاجز حصين ، وولت الآخرة من
الواوين آخر الكلمة همزوها كما يهمزون الأولى من الواوين إذا وقعتا
فى أول الكلمة نحو جمع (واصل : أوصل) ثم شبهوا الياعين ، والياء
والواو بالواوين ، لأن فيهما ما فيهما من الاستثقال ، فهمزوا لذلك " (٢).

أما علة رأى أبى الحسن فيذكرها ابن جنى ويصحح فى النهاية
مذهب الخليل وسيبويه قائلاً : " وأما أبو الحسن فكان لايرى الهمز إلا أن

(١) الكتاب ج٤ / ٣٧١ ؛ وينظر : ج٤ / ٣٥٧ .

(٢) المنصف ص ٣١٩ .



يكتنف الألف واوان نحو : (أوائل) وأصلها : (أوائل) ، وكان يقول في جمع (فَيْعَل) من (قلت : قياول) هكذا يفعل ما لم يجتمع واوان .

ويدل على صحة مذهب الخليل وسيبويه ، وأن الهمز هو القياس ما ذكره أبو عثمان في هذا الفصل عن الأصمعي : من أنهم يقولون في جمع (عيّل : عيائل) بالهمز ، ولم يجتمع فيه واوان .

فإن قال قائل منتصراً لأبي الحسن : إن همزهم (عيائل) من الشاذ فلا ينبغي أن يقاس عليه ؟ .

قيل : إنما كان يكون هذا شاذاً لو كنت سمعتهم لم يهمزوا نظيره في كثير من المواضع ، ثم رأيتهم قد همزوا (عيائل) فبهذا كان يمكن أن يقال : إن همزه شاذ ، فأما ولم نرهم صححوا نظيره ، وفي الياء ما في الواو من الاستتقال في كثير من المواضع ، فليس لك أن تحكم بشذوذه ، بل إذا جاء السماع بشئ ، وعضده القياس ، فذلك ما لا نهاية وراءه ، وسبيل من طعن في رفع الفاعل ، وهذا ما لا يقول به أحد .

نعم ، وقد حكى أبو زيد عنهم : (سَيْقَة ، وسيائق ، وسَيْدَة ، وسيائد) بالهمز أيضاً ^(١) .

وبمقارنة ما قاله ابن جنى بما ذكره سيبويه نجد أن كلامه مستوح من كلام سيبويه .

(١) المنصف ص ٣١٩ ، ٣٢٠ .

ويمكن أن يضاف إلى ما ذكره ابن جنى أنه ربما يُحتج على الخليل وسيبويه بنحو : (ضيون وضياون) فلم يهمزوا فجاءت على الأصل ، وكان القياس على رأيهما الهمز !! .

ويمكن القول بأن الذى حسن التصحيح هو أن تصحيح (ضيون) أشد من تصحيح (ضياون) فلما كان الأمر كذلك احتملوا تصحيح الجمع لتصحيح الواحد ، ومن كلامهم إجراء حكم الجمع على حكم الواحد لأنه الأصل .

- والله أعلم - .

١٦- بناء (قلت) على مثال (اغدون) .

ذكر أبو عثمان المازنى أنها تكون على وزن (أقوول) . وذكر أن أبا الحسن يراها على وزن (أقوِيل) بدون ترجيح لأحد القولين على الآخر .

أما ابن جنى فقد استدرك على المازنى عدم نسبة الرأى الأول لصاحبه سيبويه ، كما استدرك عليه أيضاً بترجيحه لرأى الأخفش دون سيبويه .

إذاً فى هذه المسألة قولان: أحدهما لسيبويه ، ونقله عنه المازنى بدون عزو ، والآخر للأخفش .

أما القول الأول فقد قال عنه المازني : " ومن (قلت) :
 (أَقْوَلٌ) ، وهى واو ، وتعل واو (أَفْعَوْلٌ) الزائدة بينهما - وهى
 ساكنة - فتدغمها فى الواو التى بعدها " (١).

فالواوان الأولى والثالثة هما العينان ، وقد اكتنفا واو (افوعل)
 فوجب إدغامها فى الثالثة لما ذكره المازني .

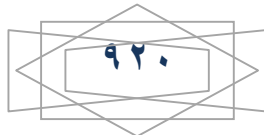
وفى ذلك يقول سيبويه : " وأما (أَفْعَوْلٌ) من (قلت) بمنزلة
 (أَفْعَوْلٌ) من (سرت) وذلك قولك فى : (أَفْعَوْلٌ) :
 (أَقْوَلٌ) " (٢).

ومعنى كلام سيبويه أن (أَفْعَوْلٌ) من (سرت) : (اسَيَّرْتُ) ،
 لأنها من سار يسير كباع يبيع ، فأصلها : (اسَيَّوِرَ) كـ (اغدودن) ،
 فالياءان هما العينان تكتنfan واو (افوعل) فوجب قلبها ياءً لسكونها
 وأدغمت فيما بعدها لتحركها .

أما فى (افوعل) من (قال) فقد اجتمع ثلاث واوات فأدغمت
 الثانية فى الثالثة - كما ذكر - .

أما القول الثانى والذى نسبه المازني للأخفش فقد قال فيه المازني :
 " وكان أبو الحسن يقول : (أَقْوَيْلٌ) فيقلب الواو الآخرة ياءً ، ثم
 يقلب الواو التى تليها ؛ لأنها ساكنة ، وبعدها ياء متحركة ، ويقول :
 أكره الجمع بين ثلاث ياءات " (١).

(١) التصريف ص ٤٨٢ .
 (٢) الكتاب ج٤ / ٣٧٤ ، ٣٧٥ .



فكما هو واضح من نص المازني أن العلة في قلب الواو ياء عند الأخفش هو كره توالي الواوات .

أما ابن جنى فقد قال : " الأصل : (اقوول) كما يقول سيبويه ، فاجتمعت ثلاث واوات ، فقلب أبو الحسن الآخرة لضعفها ، فصارت في التقدير : (اقوويل) ثم قلبت الواو ، لوقوعها ساكنة قبل الياء فصارت : (اقوويل) " (٢).

وذكر ابن جنى أن أبا بكر كان يذهب إلى صحة مذهب أبي الحسن ، فقال : " لأنهم إذن كرهوا الواوين والضمّة حتى يغيروه .

يريد : إنهم لا يتمون مفعولاً مما يعنيه واو نحو (مصوغ) .

فهم ألا يجمعوا ثلاث واوات أجدر " (٣).

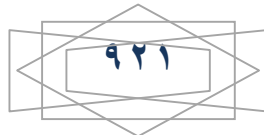
وإذا كان ابن جنى قد ذكر أن أبا بكر بن السراج قد انتصر لمذهب الأخفش ، فإنه ذكر أيضاً أن أبا عليّ الفارسي قد انتصر لمذهب سيبويه بقوله : " قال أبو عليّ : ولسيبويه أن يقول : إن الواو الوسطى زائدة ، وليست من الكلمة ، فلم يعتد بها ، وهذا يجب معه أو يجوز ألا يهمز (فوعل) من (وعد) ونحوه ، وأن يقال : (ووعدّ) ؛ لأن الواو الثانية زائدة ، ليست من الكلمة ، وهذا لا يجيزه أحد " (٤).

(١) التصريف بشرح المنصف ص ٤٨٢ .

(٢) المنصف ص ٤٨٢ .

(٣) المنصف ص ٤٨٢ ؛ وينظر : الأصول ج٣ / ٢٩٥ ، ٣٩٤ .

(٤) المنصف ص ٤٨٢ .



أما ابن جنى نفسه فقد رجح مذهب الأخفش - كما سبق قولنا -
بقوله : " والظاهر من المذهبين قول الأخفش " (١).

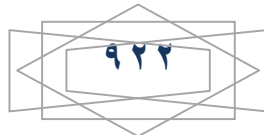
أما المبرد فقد قال : " إذا بنيت (افوعل) من (قلت) فإن
النحويين يقولون : (اقوول) فتجتمع ثلاث واوات ، ولم تكن واحدة
منهن طرفاً ينتقل عليها الإعراب ، إلا أبا الحسن الأخفش فإنه كان يقول
فى هذا المثال : (اقوئل) : بقلب آخرهن ياء ، ويدغم فيها التى قبلها ،
وعلته فى ذلك اجتماع الواوات ، ويقول : إنما تجرى الأبنية على الأصول
، وليس فى الأصول ما هو هكذا " (٢).

فكما يبدو من نص المبرد أنه مؤيد لسيبويه - وهو الذى نسبه
للنحويين - من غير تعيين - وقد ردّ مذهب الأخفش بأنه ليس فى
الأصول ما هو كمذهبه والدليل على ذلك أيضاً أنه فى موضع آخر من
المقتضب افتصر على مذهب سيبويه فقط (٣) ، والذى قال به المازني من
غير عزو كما سبق أن بيّنا .

(١) المنصف ص ٤٨٢ .

(٢) المقتضب ج ١ / ٣٢٣ .

(٣) السابق ج ١ / ٣١٢ .



الخاتمة

الحمد لله الذى جعل لكل شئ بداية ونهاية ، وصلاة وسلاماً على من جعله الله خاتماً للرسول – صلى الله عليه وسلم - .

فإن من الأهمية بمكان أن أذكر بعد العرض السابق لما خالف فيه ابن جنى المازنى وما استدركه عليه بعض النقاط والتي تجلت فى الآتى :

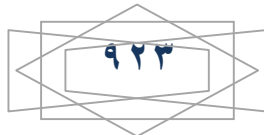
- بين البحث أن الخلاف النحوى من المسائل التى حظيت بالبحث قديماً وحديثاً ودارت حوله دراسات كثيرة تركزت فى معظمها على الخلاف بين المدرستين :

البصرية والكوفية أما الخلاف بين العلماء عامة أو بين علماء المدرسة الواحدة فلم يُشر إليها ، وكذلك الخلاف الصرفى لم يحظ بتلك الدراسة .

- بين البحث أن علم الصرف يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة ، وهم إليه أشد فاقة ، لأنه ميزان العربية ، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها .

- إن وضع النحويين الصرف فى أواخر الكتب التى ألفوها خلاف الأصل ، وكان ينبغى أن يقدم على النحو ، إذ هو معرفة ذوات العلم فى أنفسها من غير تركيب ، ومعرفة الشئ فى نفسه قبل أن يتركب ينبغى أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التى تكون له بعد التركيب .

- بين البحث أن أى جذر لغوى لا بد له من أصل حسى ، وذلك لوجود علاقة بينهما ، وذلك كما وضح فى مادة (ص ر ف) .



- أثبت البحث أن ما نسبته المازني إلى الخليل والأخفش وخطأهم فيه هو نفسه لم يخرج عما قالاه (١) .
- بين البحث أن معنى التلخيص الذي هو ضد البسط والتطويل كما هو المتعارف عليه في لغتنا الدراجة ليس معناه كذلك ، لأنه بالرجوع إلى المعجم تبين أن من معاني (لَخَّصَ الشئ) بينه وشرحه ، ويقال : لَخَّصَ لى خبرك : بينه شيئاً بعد شئ ، فهو مُلَخَّص .
فالمادة تدور حول الكثرة لا القلة كما هو المتبادر .
- بين البحث الضرورة من عدمها في كل بيت ورد فيه مخالفة القاعدة بالتقطيع العروضي .
- أن مسائل الخلاف أو الاستدراكات الصرفية التي وقعت بين المازني وابن جني لم تأت على أنها مسائل صرفية حسب ماورد في أبواب الصرف المتعارف عليها ، ولكنها أتت على أنها مسائل للتدريب والرياضة الصرفية وإن شئت فقل : التدريب الذهني .
- لم يقدح ابن جني على المازني فيما خالفه فيه ، أو استدركه عليه (٢) ،
(٢) ، ولعل هذا هو ما حدا بابن جني إلى تسمية شرحه بـ (المنصف) .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين .

(١) ينظر : المبحث الأول م (عشرة) .
(٢) ينظر المنصف ص ٥٣٠ .



أولاً : فهرس القرآن الكريم

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	اسم السورة
	٤٢	" حَيَّ عَن بَيْتِهِ ... "	الأنفال
	١٢٧	" ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللّٰهِ قُلُوبِهِمْ "	التوبة
	٤٩	" لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا "	الفرقان
	٧٣	" وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ "	القصص
	٩	" فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا "	فاطر

ثانياً : فهرس الشواهد الشعرية

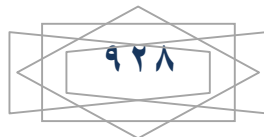
القاتل	البحر	البيات	
ليلي الأخييلية	الطويل	** كرات غلام في كساء مؤرنب	١
—————	الطويل	** له نعل لايطبى الكلب ريحها	٢
عبد مناف بن ربع الهذلي	البيسيط	** ضرباً أليماً بسبت يلعج الجليدا	٣
الفضل بن عباس	البيسيط	** وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا	٤
النابعة الذبياتي	البيسيط	** وإن تأتفك الأعداء بالرفد	٥
—————	الطويل	** وذلك صنيع لم يُثَفَّ له قدرى	٦
روبة	الرجز	** ولم يضعها بين فرك وعشقى	٧
روبة	الرجز	** وقاتم الأعماق حاوى المخترق	٨

رؤية	الرجز		**	هاجك من أروى كمنهاض الفكك	٩
امرو القيس	الطويل	لدى وكرها العناب والحشف البالى	**	كان قلوب الطير رطباً ويابساً	١٠
————	البسيط		**	وانه أهل لأن يؤكرما	١١
نو الرمة	الطويل	فما أرق النيام إلا كلامها	**	الأطرقتنا مية ابنة منذر	١٢
خطام المجاشعي	الرجز		**	وصاليات ككما يؤثقيين	١٣
————	الطويل	فأودى بما تفري الضيوف الضيافن	**	إذا جاء ضيف جاء للضيف ضيفن	١٤
			**		١٥

ثالثاً : فهرس المراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب - لأبي حيان - ت د / مصطفى أحمد النماس - ط ١ لسنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- الأشباه والنظائر - للسيوطي - ت د / فايز ترحيبي - دار الكتاب العربي - ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- الأصول في النحو - لأبي بكر بن السراج - ت / عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ١ لسنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- الانتصار - لابن ولاد - نقلاً عن هامش المقتضب للمبرد - ت أ / محمد عبدالخالق عضمة - طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - مصر .
- الإتحاف في مسائل الخلاف - لأبي البركات الأنباري - ت الشيخ / محي الدين عبدالحميد - دار الفكر - لا ط - لا ت .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - لابن هشام - ت الشيخ / محي الدين عبدالحميد المكتبة العصرية - صيدا - بيروت لسنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م .
- تاج العروس في جواهر القاموس - للزبيدي - الكويت - لسنة ١٣٦٩هـ - ١٩٦٩م .
- التذكرة - لابن غلبون - ت / أيمن رشدي سويد - ط ١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - لابن مالك - ت / محمد كامل بركات - دار الكتاب العربي - القاهرة - لسنة ١٣٧٨هـ - ١٩٦٧م .
- التصريح بمضمون التوضيح - للشيخ خالد الأزهرى - دار إحياء الكتب العربية - طبعة - فيصل عيسى البابي الحلبي - مصر .

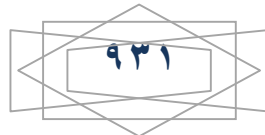
- التصريف لأبى عثمان المازنى - بشرح المنصف - لابن جنى - ت / محمد عبدالقادر أحمد عطا - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١ - لسنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- التصريف الملوكى - لابن جنى - ت د / ديزيره سفال - طبعة دار افكر العربي - بيروت - ط ١ - لسنة ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
- تمهيد القواعد - لناظر الجيش - ت د / على محمد فاخر وآخرون - طبعة دار السلام - مصر - ط ١ لسنة ١٤٢٨هـ .
- تهذيب اللغة - لأبى منصور الأزهري - ت أ / عبدالسلام هارون - مراجعة / محمد النجار - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر - القاهرة .
- جمهرة اللغة - لابن دريد - ت / رمزى منير بعلبكي - دار العلم للملايين - بيروت - لسنة ١٩٨٧م .
- حاشية الشيخ يس على شرح التصريح - دار إحياء الكتب العربية - مصر .
- حاشية الصبان على منهج السالك على ألفية ابن مالك ت د / عبدالحميد هنداوى - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ط ١ لسنة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
- الحجة فى القراءات - لابن زنجلة - ت / سعيد الأفغانى - مؤسسة الرسالة - ط ٥ - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- الخصائص - لابن جنى - ت د / عبدالحميد هنداوى - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - لسنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع - لأحمد بن أمين الشنقيطى - ت / عبدالعال سالم مكرم - دار البحوث العلمية - الكويت - ط ١ لسنة ١٩٨١م .



- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون - للسمين الحلبي - ت / مجموعة من العلماء - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ لسنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- رصف المباني - للمالقي - ت د / أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .
- سر صناعة الإعراب - لابن جنى - ت د / حسن هندواوى - دار القلم - دمشق ط ٢ لسنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- شذا العرف فى فن الصرف - للشيخ / أحمد الحملاوى - ت أ / عرفات مطرجى - مؤسسة الكتب الثقافية - لسنة ١٤٢٤هـ - ١٩٩٨م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - ت الشيخ / محيى الدين عبدالحميد - المكتبة العصرية - بيروت - لسنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- شرح أبيات سيبويه - لأبي جعفر النحاس - ت د / زهير غازى - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - بيروت - ط ١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- شرح أبيات سيبويه - لأبي جعفر النحاس - ت د / وهبة متولى عمر - مكتبة الشباب - ط ١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- شرح أبيات سيبويه - للمزربان السيرافى - ت د / محمد الريح هاشم - دار الجيل - بيروت - ط ١ - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- شرح الشافية - للرضي - ت / محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزراف ، ومحمد محى الدين عيدالحميد - دار الكتب العلمية - بيروت لسنة ١٩٨٢م .
- شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش - عالم الكتب - بيروت - مكتبة المتنبي - القاهرة .

- شرح تصريف ابن جنى - للمثنائينى - ت د / إبراهيم البعيمي - مكتبة الرشد - الرياض - ط ١ لسنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- شرح شواهد الإيضاح - لأبى على الفارسي - تأليف / عبدالله بن برى - ت / عبيد مصطفى درويش - مراجعة / محمد مهدي علام - مطبوعات مجمع اللغة العربية - بالقاهرة - لسنة ١٩٨٥م .
- شرح شواهد الشافية - لعبد القاهر البغدادي - ت / محمد نور الحسن ، ومحمد الزفراف ، ومحمد محى الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية - بيروت - لسنة ١٩٨٢م .
- شرح شواهد المغنى - للسيوطي - ت / محمد محمود الشنقيطي - منشورات دار مكتبة الحياة - لبنان - بيروت .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ - لابن مالك - ت / رشيد عبدالحمين العبيدي - نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية - ط ١ لسنة ١٩٧٧م .
- شرح كتاب سيويه - للسيرافي - ت / أحمد حسن مهدي ، على سيد على - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ لسنة ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
- صاحبي في فقه اللغة - لأحمد بن فارس - ت / مصطفى الشويمي - منشورات مؤسسة بدران - ط ١ - ١٩٦٣م .
- القراءات السبعة - لابن مجاهد - ت د / شوقي ضيف - دار المعارف مصر - ط ٢ .
- الكتاب - لسبيويه - ت أ / عبدالسلام هارون - الهيئة المصرية - ط - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ط ٢ لسنة ١٩٧٧م .
- كتاب العين - للخليل بن أحمد - ت / مهدي المخزومي ، والدكتور / إبراهيم السامرائي - دار الرشيد - ١٩٨٠م .

- الباب فى علوم الكتاب - للحنبلى - ت / عادل أحمد عبدالموجود ، وعلى محمد معوض - دار الكتب العلمية - ط١ لسنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- لسان العرب - لابن منظور - ت / حامر أحمد حيدر - مراجعة / عبدالمنعم خليل إبراهيم - دار الكتب العلمية - لبنان ط١ ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات - لابن جنى - ت / محمد عبدالقادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ لسنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز - لابن عطية الأندلسى - ت / عفيف عبدالسلام عبدالشافى محمد - دار الكتب العلمية - بيروت - ط٢ - ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- المخصص - لابن سيدة - الناشر : دار الطباعة الكبرى - الأميرية .
- مسائل الخلاف الصرفية بين سيبويه فى الكتاب والمبرد فى المقتضب - للباحثة - مجلة الزهراء - العدد الرابع والعشرون - كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات - بالقاهرة .
- المساعد على تسهيل الفوائد - لابن عقيل - ت / محمد كامل بركات .
- مغنى اللبيب - لابن هشام - ت / محمد محى الدين عبدالحميد - المكتبة العصرية - صيدا - لبنان - ١٩٨٧م .
- المفردات فى غريب القرآن - للراغب الأصفهانى - ت / محمد خليل عيتابى - دار المعرفة - بيروت - ط١ لسنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- المقاصد النحوية فى شرح شواهد الألفية - لمحمود بن أحمد العينى - مطبوع خزنة الأدب - لا ط ، ولات .
- مقاييس اللغة - لابن فارس - ت أ / عبدالسلام هارون - دار الفكر - لسنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .



- المقتضب - لمحمد بن يزيد المبرد - ت أ / محمد عبدالخالق عزيمة -
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - جمهورية مصر العربية -
سنة ١٣٩٩هـ
- الممتع في التصريف - لابن عصفور - ت / فخر الدين قباوة - دار
المعرفة - بيروت - ط١ لسنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- المنصف - لابن جنى - على تصريف المازنى - ت / محمد عبدالقادر
أحمد عطا - دار الكتب العلمية - لبنان - ط١ ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك - ت د / عبدالحميد هنداوى - المكتبة
العصرية - بيروت - لبنان - ط١ لسنة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
- النشر في القراءات العشر - لابن الجزرى - ت الشيخ / زكريا عميران -
دار الكتب العلمية - بيروت - ط٢ - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- النكت في تفسير الكتاب - للأعلم الشنتمرى - ت / رشيد بلحبيب - وزارة
الأوقاف والشئون الإسلامية - المملكة المغربية لسنة ١٤٢٠هـ -
١٩٩٩م .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع - للسيوطى - مكتبة الخانجى - لسنة
١٣٢٧هـ .

